الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(479)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	15
حقوق الإنسان فى العالم	77

• هروب الأحداث"الفرار نحو • المجهول" !!

تكرار القضايا يضع • دور الملاحظة" في قفص الاتهام

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 1 جماد الاول 1436هـ - 20 فبراير 2015م
اضغط هنا

داوود الكثيري - جدة تصوير - سعد الجهني

أدى تكرار حالات هروب الأحداث إلى وضع دور الملاحظة الاجتماعية في قفص الاتهام مجددا، فقد تحول الهروب إلى مسلسل ذي حلقات طويلة لا تنتهي دون أن نجد العلاج العلمي اللازم لهذا الهروب نحو المجهول.

5 أحداث هربوا من دار الملاحظة في "عرعر" ومثلهم في الطائف، و4 هاربين من جدة، وهو ما يطرح السؤال: لماذا يهرب هؤلاء الأحداث ؟ وإلى أين يتجهون ؟ وماذا فعلت دور الملاحظة لوقف هروبهم ؟ وهل العقوبات البديلة هي الحل لوضع نهاية هذا المسلسل الطويل ؟

أسئلة كثيرة نطرحها في هذا التحقيق.. ولنبدأ أولا بـ"أصحاب القضية" وهم الأحداث ولنتركهم يتحدثون:

يقول الحدث ف.م.ح (سعودي عمره 17 عاما): أتيت إلى الدار في قضية سلب وحُكم علي بالسجن 3 أعوام والحقيقة أن الخدمات تقدم هنا على أكمل وجه، واستفدت كثيرا منها سواء في حلقة التحفيظ أو البرامج والأنشطة الثقافية.

سألته عن هروب عدد من الأحداث منذ نحو 9 أشهر فقال: نعم أعرفهم هم مجموعة من الأحداث غير سعوديين هربوا "فسألته كيف حدث ذلك" فقال: "كانوا يستغلون بعض فترات الأنشطة وذلك بفك مسمار كل يوم من أحد النوافذ المطلة على الخارج، وتدريجيا إلى أن هربوا، لكن لم تمض أيام معدودة إلا وقد عاد بعضهم بنفسه أو قبضت عليه الجهات الأمنية أتيت في قضية سرقة

أما الحدث أ.س (16) عاما وهو تشادي الجنسية فقد أتى إلى الدار منذ ثلاثة أشهر في قضية سرقة.. وسألته عن البرامج المقدمة لهم فقال: برامج رائعة واستفدت منها كثيرا، ولا أفكر بالهروب فقد وجدت نفسي أقضي معظم وقتي بالبرامج والأنشطة بدلا مع أصدقاء السوء، وعن المعاملة التي يتلقاها من المشرفين قال: إنها جيدة، ويتعاملون معنا بالحسنى.

أما الحدث ع. م. (17) عاما وهو تشادي الجنسية أيضا ومحكوم عليه بـ3 شهور في قضية سطو فيقول: إن كل الخدمات موفرة هنا ومعاملة المشرفين لنا طيبة، ولكن من خلال معرفتي ببعض الأصدقاء في الدار يفكر بعض الأحداث بالهروب لطول المدة التي مكثوا فيها في الدار، فبعضهم تقارب مدة بقائهم في الدار نحو 2-3 سنوات وخاصة في القضايا الأخلاقية، الأمر يجعلهم يحاولون الهرب والتخطيط له جيدا.

ويشاركه الرأي الحدث أ.ج. (17) عاما وهو سعودي الجنسية إذ يقول: "لا ننكر أن الخدمات هنا مقدمة في أحسن حال، ولكن تنقصنا الحرية ومن الصعب حصرنا في مكان واحد لا نخرج منه أبدا لمدة تصل في بعض الأوقات 3 سنوات، لذلك نتمنى وجود عقوبات بديلة بدلا من الحبس في الدار طيلة هذه المدة.

طيب: ضعف البرامج وراء هروب الأحداث

قال المدير العام السابق الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة إحسان طيب: إن هناك عدة أسباب لهروب الأحداث من دور الملاحظة ومن أبرزها عدم كفاءة البرامج المقدمة للأحداث إذ لا تستطيع أن تعدل من سلوكهم وتؤثر عليهم بشكل إيجابي وبالتالي لا تلبي رغباتهم.

وأضاف أن من الأسباب التي تدفعهم للهروب ضعف الرقابة على تلك الدور وغفلة حراس الأمن، إضافة إلى وسائل الهروب متناولة وسهلة كوجود سلم في محيط الدار أو ضعف إحكام النوافذ وسهولة فتح الأبواب وهو الأمر الذي يجرنا للحديث عنه ومن أسباب الهروب أيضا ألا وهو عدم ملائمة مواقع تلك الدور من ناحية الطاقة الاستيعابية، ضاربا مثالا بدار الملاحظة بجدة والتي تقع بحي المشرفة داخل حي مكتظ بالسكان. وأشار إلى أن من أسباب الهروب أيضا هو سوء

العلاقة بين الحدث والمشرفين العاملين فيها، حيث قد يتعرض الحدث للضرب وتحدث مشادة بينه وبين موظف وبالتالي يفكر الحدث بالهروب من الدار.

"حقوق الإنسان": ابحثوا إولا عن دوافع الجريمة

أكدت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور سهيلة زين العابدين أن من حق الحدث أن يعيش معززًا مكرمًا بإنسانيته بعيدًا عن جنسه أو لونه وعرقه، ولا نجعل من الجريمة التي ارتكبها الحدث وسيلة لسلب حريته وإنسانيته.

وطالبت الجهات المختصة بعدم ترحيل الحدث المقيم بطريقة غير نظامية حتى يبلغ سن الرشد ومن ثم التواصل مع سفارة بلده، مشيرة إلى أن الأحداث أمانة في رقابنا وأضافت: بدلا من اتخاذ الإجراءات الصارمة مع الأحداث علينا أن نبحث أولا عن دواعي ارتكابهم الجريمة، ومعالجتها، على أن تكون العقوبة تأديبية وليست انتقامية"، وأضافت: التضييق عليهم في بعض الأمور كالاتصال ونحوه يدفعهم للتفكير للهروب وأيضا هو إيواء بعض دور الأحداث أحداثا غير جانحين ولا علاقة لهم بالجريمة تكون حالات استثنائية كمجهول الأبوين على سبيل المثال الأمر الذي يجعلهم يتعلمون من قرنائهم في تلك الدور، أو يدفع بهم للهروب".

مدير دار الملاحظة: ليسوا سجناء لدينا.. ونطالب بـ"عقوبات بديلة"

دعا مدير دار الملاحظة الاجتماعية في جدة علي بن فايز الشهراني إلى تطبيق العقوبات البديلة على الأحداث بدلا من الحكم عليها بالبقاء في الدار فترات طويلة،

وقال: إن معظم الأحداث الذين يهربون أو يفكرون في الهروب في دور الملاحظة الاجتماعية بصفة عامة لا يحملون إقامة نظامية ويخشون من مصيرهم بعد انتهاء محكوميتهم وهو الترحيل وهذا هو سبب هروبهم غالبا.

أما السعوديون فيعرفون أنهم لو هربوا سيرجعون. ونفى أن تكون هناك معاملة سيئة تجاه الأحداث في الوقت الحالي من قبل المشرفين والمراقبين.

وأضاف أن هناك سجل شكاوى للأحداث بإمكانهم كتابة فيه أي شيء، إضافة إلى وجود الرقابة الدورية والمباشرة من الجهات المختصة. وأضاف: "الدار ليست سجنا، فالبعض يرى أن الهروب من المفترض ألا يحدث وهذا صحيح، ولكن دار الملاحظة دار اجتماعية دار بناء، فالسجن يكون أشد تحصينا، وتعمل له الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة، وهذه كلها لا توجد في الدار، فالحدث عندنا يعالج اجتماعيا ونفسيا".

وحول الإجراءات المتخذة للتصدي للهروب قال: لدينا كادر من العاملين ما بين 35 مراقبا و 20 مختصا إضافة إلى عدد من المدربين الرياضيين وممرض طبي من أجل خدمة 120 حدثا موجودين، إضافة إلى وجود كادر أمني على مستوى عال يقودهم ضابط ولا يقصرون في عملهم.

ولدينا كاميرات مراقبة في كل مرفق من مرافق الدار، كل تلك من أجل الحد من هروب الأحداث، فعلى سبيل المثال مضت على إدارتي للدار بجدة 6 أعوام ولم تحدث فيها سوى حالتي هروب فقط، مشيرا إلى أن نتائج التحقيقات مع الأحداث الهاربين تشير إلى أن وقت هروبهم غالبا ما يكون في فترات البرامج، حيث إنهم قد خططوا للهروب منذ فترة طويلة.

ودافع الشهراني عن فاعلية البرامج المقدمة للأحداث بقوله: هناك قسم خاص بالبرامج والأنشطة، حيث يتولى الإعداد والإشراف على البرامج المقامة داخل الدار عند دخول الحدث الدار يستقبل وتعمل له استمارة دخول بعد ذلك يعرض على القاضي للتحقيق معه، وبعد ذلك إن أمر القاضي بإيقافه يتولى القسم الاجتماعي توجيه الحدث لأي أسرة تناسب بنيته الجسمية.

وأضاف: تعاقدت الوزارة في الآونة الأخيرة مع معهد المنحنى لتقديم برامج خلال 11 شهرا، وفي الفترة التي لا تشملها برامج معهد المنحنى تشارك بعض الجهات الحكومية والخاصة في تنفيذ عدد من البرامج مثل برنامج (أنت الأمل) الذي تنفذه الندوة العالمية للشباب الإسلامي أيضا من الجهات المشاركة المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد، وذلك بتنفيذ محاضرات دعوية كل 3 أيام في الأسبوع ويتم اختيار نوعية المشايخ المشاركين ذوي الفكاهة لمراعاة الفئة المستهدفة، أيضا تقام حلقة تحفيظ القرآن بصفة يومية من بعد صلاة العصر إلى الخامسة والنصف.

وطالب بتطبيق العقوبات البديلة على الأحداث بدلا من الحكم عليها بالبقاء في الدار فترات طويلة، حيث قال: "هي عامل للحد في كثير من المشكلات وكنا نعاني في السابق من المحكوميات الطويلة جدا في بعض القضايا البسيطة جدا، ولكن في النهاية هي وجهة شرع، والقضاة حاليا لديهم اطلاع، وأصبحت الأحكام تأديبية أكثر منها انتقامية، وشعرنا بفروق فيها، لكن الأرضية الاجتماعية خارجيا غير مهيأة، فعلى سبيل المثال الحكم بغسيل دورات مياه أحد المساجد، يطرح سؤالا حول الجهة المشرفة على تنفيذ هذه العقوبة، "لذلك لا بد من تطويرها حتى تكون مفعلة بشكل أكبر".

حقوق الإنسان تطالب بقرارات رادعة للمعلمين مسيئي استخدام السلطة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150222/Con20150222754584.htm

سالم السبيعي (الأحساء)
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة التعليم وهيئة الرقابة والتحقيق، بتشكيل لجنة عليا لاقتراح عقوبات رادعة للمعلمين الذين يسيئون استخدام السلطة، وذلك بعد رصد أكثر من حالة عنف ضد طلاب في مدارس تتبع للوزارة.
وأوضح لـ«عكاظ» نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان، أن مثل هذه الاعتداءات للأسف لا تزال تحدث في المدارس، لافتا إلى حدوث حالتين في محافظة الأحساء بمدارس تتبع لإدارة تعليم واحدة، وخلال فترة متقاربة، وهو ما يستوجب تفاعل وزارة التعليم مع مثل هذه الممارسات والعمل على معالجتها بشكل غير تقليدي، وذلك من خلال تشكيل لجنة عليا بمشاركة هيئة الرقابة والتحقيق للبحث في أسباب إساءة بعض المعلمين استخدام السلطة واقتراح عقوبات رادعة للحد من هذه الظاهرة مستقبلا.

حقوق الإنسان تطالب بقرارات رادعة للمعلمين مسيئي استخدام السلطة

المصدر: جريدة مكة الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.makkahnews.net/news.php?action=show&id=38945

(مكة) - الأحساء
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة التعليم وهيئة الرقابة والتحقيق، بتشكيل لجنة عليا لاقتراح عقوبات رادعة للمعلمين الذين يسيئون استخدام السلطة، وذلك بعد رصد أكثر من حالة عنف ضد طلاب في مدارس تتبع للوزارة.
وأوضح نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان، أن مثل هذه الاعتداءات للأسف لا تزال تحدث في المدارس، لافتا إلى حدوث حالتين في محافظة الأحساء بمدارس تتبع لإدارة تعليم واحدة، وخلال فترة متقاربة، وهو ما يستوجب تفاعل وزارة التعليم مع مثل هذه الممارسات والعمل على معالجتها بشكل غير تقليدي، وذلك من خلال تشكيل لجنة عليا بمشاركة هيئة الرقابة والتحقيق للبحث في أسباب إساءة بعض المعلمين استخدام السلطة واقتراح عقوبات رادعة للحد من هذه الظاهرة مستقبلا ، وفقاً لـِ"عكاظ".

عاملات مَشْغَل شهير بالطائف يُهدَّدن بالرِّدَّة عن الإسلام

المصدر: جريدة اخبار 24 الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/204135

قالت أربع عاملات من جنسية آسيوية، حديثات عهد بالإسلام، إنهن تعرضن لإهانة وشتم وتجريح من صاحبة العمل، إضافة إلى خصمها أكثر من 50% من رواتبهن دون وجه حق، وهدَّدن بالردة والعودة لديانتهن السابقة؛ لأن ما حدث لهن ينافي ما تعلمنه عن تسامح الدين وقوته في ردع الظلم.

وأضافت العاملات اللاتي تعلمن بأحد أشهر المراكز التجميلية بالطائف، أنهن تعرضن -أيضا- للعنف النفسي والابتزاز المالي من قبل المشرفتين على تشغيل المشغل، واللتين تُعدان من أشهر خبيرات التجميل في منطقة الشرق الأوسط، ولهما مداخلات تلفزيونية في هذا المجال، وهو ما أكسبهما شهرة واسعة، ما عقّد إجراءات التقاضي لدى فرع وزارة العمل بالطائف.

وقالت الوكيلة الشرعية للعاملات نوال الزهراني: إن أصحاب مركز التجميل (الذي تتحفظ "عاجل" على اسمه) استفادوا من فترة التصحيح التي منحها الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- في تصحيح أوضاع عدد من الوافدات من الجنسية الفلبينية، وتحويلهن للعمل داخل المركز، إلا أن العاملات لاحظن حسم 50% من الرواتب المتفق عليها على مدى شهور متصلة، ما دعاهن للسؤال عن السبب، فأفادت المشرفة بأن المبالغ المستقطعة تمثل المبالغ المدفوعة جراء تصحيح أوضاعهن التي تصل إلى مبلغ 15 ألف ريال للعاملة الواحدة، وتوقيع كل واحدة من العاملات على سندات استلام مبالغ تصل إلى 16 ألف ريال محررة باللغة العربية، مستغلة جهلهن بها.

وذكرت أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل وصل إلى إجبار العاملات على العمل المتواصل لمدة تزيد على 13 ساعة يوميًّا لمدة سبعة أيام أسبوعيًّا بدون راتب إضافي، بجانب سوء التعامل، والألفاظ الجارحة للعاملات في المشغل.

وأشارت إلى أنها تقدمت بشكوى لفرع وزارة العمل بالطائف للنظر في القضية، إلا أن القضية باتت تُتداول بين الأقسام حتى اختفت ولم نعد نعلم بمصيرها، وبرر موظفو الوزارة الوضع بأن المعاملة فُقدت، مبينة أنها تقدمت بشكوى لمحافظ الطائف الذي بدوره وجه خطابا لمدير فرع العمل، وهو ما أعاد الكرة مرة أخرى لمكتب العمل الذي طغت عليه قوة نفوذ صاحبة المشغل.

وأوضحت أن العاملات الفلبينيات هددن بالردة عن دين الإسلام الذي اعتنقنه قبل عدة سنوات أمام أحد المشايخ بمحكمة الطائف، حيث أكدن أن ما واجهنه ينافي ما تعلمنه عن تسامح الدين وقوته في ردع الظلم، واستعان الشيخ بمترجم للتأثير عليهن بعدم التفكير بذلك مرة أخرى، مطالبةً وزير العمل بتكوين لجنة تحقيق نزيهة للتحقيق في التهاون في تطبيق النظام، وإعطاء كل ذي حق حقه.

وفي سياق متصل، صادقت الشابة السورية "شهد" على صحة ادعاء العاملات الفلبينيات، مؤكدة أنها عملت معهن ولاقت أصناف الإهانات، وأن خبيرة التجميل الشهيرة والمشرفة على المركز التجميلي كانت تمنعها من أداء الصلاة داخل المركز، بحجة أن المكان مهيأ للعمل فقط، وذلك نكاية بشكوى تقدمت بها ضدها في مكتب العمل وانتهت بالصلح، إلا أنها عادت إلى سابق عهدها معها حتى تركت العمل، مبينة أن مديرة المشغل منعت تسليمها جواز سفرها، الأمر الذي عطل إجراءات زواجها من أحد أقاربها.

وعلمت "عاجل" من مصادرها أن شرطة الشرقية بالطائف تلقت بلاغًا من احدى عاملات المشغل تتهم فيه إحدى مديرات المشغل (يمنية الجنسية) بالتعدي على مقر سكنها بالدخول عنوة، والعبث بمحتوياته، والقيام بعملية تغيير مفاتيح الأبواب، مشيرة إلى أن الشرطة باشرت مجريات التحقيق في الواقعة، حيث تعمل حاليا على إنهاء التحقيق تمهيدا لرفع القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص، حيث يعد في النظام انتهاك حرمة المنازل والمساكن من القضايا الكبرى الموجبة للتوقيف.

وأوضح مدير فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة، عبدالمنعم الشهري لـ"عاجل"، أن عددًا من مفتشي فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة قاموا بزيارة أحد المشاغل النسائية بناء على الشكوى المقدمة من قبل العاملات في شهر صفر الماضي، حيث تم الاجتماع بمديرة المشغل، وفتح محضر بخصوص القضية القائمة لدى مكتب العمل من بعض العاملات لدى المنشأة، مبينا أن مديرة المشغل أفادت بأنها تُسلم الرواتب شهريا بدون تأخير، كما تم الاطلاع على مسيرات

الرواتب، وأخذ نسخة منها ومن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبالاطلاع على العقود المبرمة، وجد أن العاملات موقعات على العقود باللغتين العربية والإنجليزية.
وأضاف "الشهري" أنه تم إحضار جميع العاملات وسؤالهن عن الخصومات التي تقع بحقهن بعد تصحيح الأوضاع وتجديد الإقامات، فأفدن جميعهن بعدم وجود أي خصومات، وأنهن يتقاضين الإضافي، ما عدا ثلاث عاملات كُن يُصررن على وجود الخصومات، لكن ليس لديهن ما يثبت ذلك، وعليه تم إغلاق المحضر، وإرسال المستندات لقسم التسوية الودية.
وفيما يخص التسوية الودية، أكد الشهري أن اثنتين من العاملات تقدمتا بشكوى على فرع الوزارة ضد المشغل إلا أنهما توقفتا عن مواصلة الدعوى وهو ما اقتضى حفظ الوزارة للقضية، موضحا أن قضية العاملة السورية انتهت دعواها بموجب محضر مصالحة تم بين أطراف القضية.
وفي السياق ذاته، شرع ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف، عادل بن بركي الثبيتي، بمتابعة القضية مع الجهات ذات العلاقة، بعد تلقي الجمعية شكوى من عدد من عاملات المشغل (5 فلبينيات وعاملة سورية) يدعين فيها تعرضهن للظلم والاضطهاد من قبل وافدتين عربيتين يدرن المشغل.

سورية تتهم مديرتها بمنعها من الصلاة وقت العمل..
عاملات مَشْغَل شهير بالطائف يُهدِّدن بالرِّدَّة عن الإسلام

المصدر: جريدة عاجل الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
http://www.burnews.com/local/1527141

الطائف عبد العزيز الزهراني
قالت أربع عاملات من جنسية آسيوية، حديثات عهد بالإسلام، إنهن تعرضن لإهانة وشتم وتجريح من صاحبة العمل، إضافة إلى خصمها أكثر من 50% من رواتبهن دون وجه حق، وهدَّدن بالردة والعودة لديانتهن السابقة؛ لأن ما حدث لهن ينافي ما تعلمنه عن تسامح الدين وقوته في ردع الظلم.
وأضافت العاملات اللاتي تعلمن بأحد أشهر المراكز التجميلية بالطائف، أنهن تعرضن -أيضا- للعنف النفسي والابتزاز المالي من قبل المشرفتين على تشغيل المشغل، واللتين تُعدان من أشهر خبيرات التجميل في منطقة الشرق الأوسط، ولهما مداخلات تلفزيونية في هذا المجال، وهو ما أكسبهما شهرة واسعة، ما عقّد إجراءات التقاضي لدى فرع وزارة العمل بالطائف.
وقالت الوكيلة الشرعية للعاملات نوال الزهراني: إن أصحاب مركز التجميل (الذي تتحفظ "عاجل" على اسمه) استفادوا من فترة التصحيح التي منحها الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- في تصحيح أوضاع عدد من الوافدات من الجنسية الفلبينية، وتحويلهن للعمل داخل المركز، إلا أن العاملات لاحظن حسم 50% من الرواتب المتفق عليها على مدى شهور متصلة، ما دعاهن للسؤال عن السبب، فأفادت المشرفة بأن المبالغ المستقطعة تمثل المبالغ المدفوعة جراء تصحيح أوضاعهن التي تصل إلى مبلغ 15 ألف ريال للعاملة الواحدة، وتوقيع كل واحدة من العاملات على سندات استلام مبالغ تصل إلى 16 ألف ريال محررة باللغة العربية، مستغلة جهلهن بها.
وذكرت أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل وصل إلى إجبار العاملات على العمل المتواصل لمدة تزيد على 13 ساعة يوميًّا لمدة سبعة أيام أسبوعيًّا بدون راتب إضافي، بجانب سوء التعامل، والألفاظ الجارحة للعاملات في المشغل.
وأشارت إلى أنها تقدمت بشكوى لفرع وزارة العمل بالطائف للنظر في القضية، إلا أن القضية باتت تُتداول بين الأقسام حتى اختفت ولم نعد نعلم بمصيرها، وبرر موظفو الوزارة الوضع بأن المعاملة فُقدت، مبينة أنها تقدمت بشكوى لمحافظ الطائف الذي بدوره وجه خطابا لمدير فرع العمل، وهو ما أعاد الكرة مرة أخرى لمكتب العمل الذي طغت عليه قوة نفوذ صاحبة المشغل.

وأوضحت أن العاملات الفلبينيات هددن بالردة عن دين الإسلام الذي اعتنقنه قبل عدة سنوات أمام أحد المشايخ بمحكمة الطائف، حيث أكدن أن ما واجهنه ينافي ما تعلمنه عن تسامح الدين وقوته في ردع الظلم، واستعان الشيخ بمترجم للتأثير عليهن بعدم التفكير بذلك مرة أخرى، مطالبةً وزير العمل بتكوين لجنة تحقيق نزيهة للتحقيق في التهاون في تطبيق النظام، وإعطاء كل ذي حق حقه.

وفي سياق متصل، صادقت الشابة السورية "شهد" على صحة ادعاء العاملات الفلبينيات، مؤكدة أنها عملت معهن ولاقت أصناف الإهانات، وأن خبيرة التجميل الشهيرة والمشرفة على المركز التجميلي كانت تمنعها من أداء الصلاة داخل المركز، بحجة أن المكان مهيأ للعمل فقط، وذلك نكاية بشكوى تقدمت بها ضدها في مكتب العمل وانتهت بالصلح، إلا أنها عادت إلى سابق عهدها معها حتى تركت العمل، مبينة أن مديرة المشغل منعت تسليمها جواز سفرها، الأمر الذي عطل إجراءات زواجها من أحد أقاربها.

وعلمت "عاجل" من مصادرها أن شرطة الشرقية بالطائف تلقت بلاغًا من احدى عاملات المشغل تتهم فيه إحدى مديرات المشغل (يمنية الجنسية) بالتعدي على مقر سكنها بالدخول عنوة، والعبث بمحتوياته، والقيام بعملية تغيير مفاتيح الأبواب، مشيرة إلى أن الشرطة باشرت مجريات التحقيق في الواقعة، حيث تعمل حاليا على إنهاء التحقيق تمهيدا لرفع القضية لهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص، حيث يعد في النظام انتهاك حرمة المنازل والمساكن من القضايا الكبرى الموجبة للتوقيف.

وأوضح مدير فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة، عبدالمنعم الشهري لـ"عاجل"، أن عددًا من مفتشي فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة قاموا بزيارة أحد المشاغل النسائية بناء على الشكوى المقدمة من قبل العاملات في شهر صفر الماضي، حيث تم الاجتماع بمديرة المشغل، وفتح محضر بخصوص القضية القائمة لدى مكتب العمل من بعض العاملات لدى المنشأة، مبينا أن مديرة المشغل أفادت بأنها تُسلم الرواتب شهريا بدون تأخير، كما تم الاطلاع على مسيرات الرواتب، وأخذ نسخة منها ومن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبالاطلاع على العقود المبرمة، وجد أن العاملات موقعات على العقود باللغتين العربية والإنجليزية.

وأضاف "الشهري" أنه تم إحضار جميع العاملات وسؤالهن عن الخصومات التي تقع بحقهن بعد تصحيح الأوضاع وتجديد الإقامات، فأفدن جميعهن بعدم وجود أي خصومات، وأنهن يتقاضين الإضافي، ما عدا ثلاث عاملات كُن يُصررن على وجود الخصومات، لكن ليس لديهن ما يثبت ذلك، وعليه تم إغلاق المحضر، وإرسال المستندات لقسم التسوية الودية.

وفيما يخص التسوية الودية، أكد الشهري أن اثنتين من العاملات تقدمتا بشكوى على فرع الوزارة ضد المشغل إلا أنهما توقفتا عن مواصلة الدعوى وهو ما اقتضى حفظ الوزارة للقضية، موضحا أن قضية العاملة السورية انتهت دعواها بموجب محضر مصالحة تم بين أطراف القضية.

وفي السياق ذاته، شرع ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف، عادل بن بركي الثبيتي، بمتابعة القضية مع الجهات ذات العلاقة، بعد تلقي الجمعية شكوى من عدد من عاملات المشغل (5 فلبينيات وعاملة سورية) يدعين فيها تعرضهن للظلم والاضطهاد من قبل وافدتين عربيتين يدرن المشغل.

• حقوق الإنسان" ترصد بطئا في التعامل مع حالات • كورونا"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150225/Con20150225755179.htm

سطام الجميعة (حائل)

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بطء وزارة الصحة في التعامل مع الحالات المشتبه بها والمصابة بفايرس (كورونا) وعدم توفير الطواقم المدربة والتأخر في التدخل العلاجي المناسب والتشخيص المبكر وعدم توفير عناية أكبر في غرف العزل بما فيها الوسائل الترفيهية للاستجابة العلاجية.

وقال لـ«عكاظ» مصدر مطلع بالجمعية: «نامل من الجهات المعنية بالوزارة أن يكون هنالك جهد أكبر في مكافحة عدوى المرض، وعناية أكبر في غرف العزل بتوفير جميع الوسائل الترفيهية، كما يجب الاهتمام بالعناية المركزة والتشخيص المبكر ووسائل الحماية للعاملين في جميع المستشفيات، والفرز الفوري للحالات المشتبه بها».
مبينا أن الجمعية رصدت بطئا في التعامل مع حالات المشتبه بها والمصابة بالفيروس، وعدم توفير الطواقم المدربة والتأخر في التدخل العلاجي المناسب والتشخيص المبكر، «وكل هذه من حقوق المرضى التي ينبغي على الوزارة الاهتمام بها ومتابعتها، ليس فقط في المدن الكبيرة، وإنما أيضا في المدن الصغيرة والمناطق النائية».
وتضيف الاستشارية النفسية والاجتماعية في جامعة دار الحكمة الدكتورة فوزية أشماخ: على وزارة الصحة أن تكون مستعدة لمواجهة هذا الفيروس من الناحية الطبية والعلاجية، واللوجستيكية والنفسية، وذلك بتوفير البيئة المناسبة للعلاج، وألا يقتصر ذلك على العلاج البدني، دونما اهتمام بالجانب النفسي والاجتماعي والبيئي لأن مريض كورونا إنسان قبل كل شيء، ويعيش حالة خوف من الوفاة، وهو محبط نفسيا، وبالتالي فإن حجزه في مكان مغلق مع عدم وجود وسائل ترفيهية ومريحة، سينعكس سلبا على صحته النفسية، وعلى التجاوب مع العلاج.
كما يجب عدم منع الزيارات للمريض، بل تنظيمها، حتى لا يحس بأنه مصدر وباء، ونحتاج لأن تتحرك هيئة حقوق الإنسان بزيارة أماكن العزل والاطمئنان على توافر كل وسائل الراحة والإقامة في تلك الغرف التي لا تتوفر بها الاحتياجات الضرورية والإنسانية للإقامة بها.

طالبت بالالتزام باتفاقيات حقوق الطفل التي انضمت إليها السعودية

"حقوق الإنسان" للمؤسسات التعليمية: أنهوا العنف والإخافة والإهانة

المصدر: جريدة سبق الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://sabq.org/q3zgde

غزوان الحسن- سبق- الرياض:
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، المؤسسات التربوية والتعليمية بالتأكد من تطبيق مرافقها لإستراتيجيات تخلو من كل أنواع الإخافة والتهديد والإهانة، وأن تعتمد تلك المؤسسات على ما تنص عليه اتفاقيات حقوق الطفل التي انضمت المملكة إليها.
وقالت الجمعية من خلال حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي " تويتر": "يجب أن تعتمد مؤسسات التعليم إستراتيجيات للتربية والتعليم تتوافق مع ما تنص عليها اتفاقيات حقوق الطفل التي انضمت إليها المملكة".
وأضافت: "يجب على مؤسسات التربية والتعليم التأكد من تطبيق مرافقها إستراتيجيات تخلو من كل أنواع العنف بما فيها الإخافة أو التهديد أو الإهانة".
وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرّت في دورتها المنعقدة عام 1989م، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وانضمت المملكة إلى اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم الملكي رقم م- 7 وتاريخ 16-4-1416هـ الموافق 11-9-1995م، مع التحفظ على جميع المواد التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

أمير القصيم يستقبل المشرف على فرع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
اضغط هنا

واس – بريدة
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم في مكتبه بالإمارة أمس المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشيخ عبدالعزيز العقلا، يرافقه المستشار بفرع الهيئة أحمد الخميس اللذين تشرفا بالسلام على سموه وهنآه بالثقة الملكية الكريمة بتعيينه أميراً للمنطقة. ورحب سموه بهما، وشكرهما على مشاعرهما الطيبة، سائلاً الله تعالى العون والتوفيق.

المملكة تشارك في الدورة الـ28 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
اضغط هنا

واس – جنيف
تشارك المملكة العربية السعودية في أعمال الدورة الـ 28 لمجلس حقوق الإنسان الذي يعقد في جنيف في الفترة من 2 إلى 27 مارس القادم.
ويرأس وفد المملكة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان .
وتتضمن الدورة التي ستبدأ بجلسات وزارية رفيعة المستوى تستمر ثلاثة أيام ، جلسات لمناقشة العديد من القضايا من بينها حقوق الإنسان والتغيرات المناخية ، وحقوق الطفل ، والتمييز العنصري ، والحق في الغذاء وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
كما تعقد جلسات لمناقشة حالة حقوق الإنسان في بلدان بعينها وفي مقدمتها الأوضاع في سوريا ، في ظل مطالبة اللجنة الدولية للتحقيق بضرورة الإسراع في محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات في سوريا الذين قدمت اللجنة قوائم بأسمائهم للمجلس في محكمة خاصة بسوريا لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب التي تواصلت على مدى أربعة أعوام بسبب الانقسام في مجلس الأمن ، إضافة إلى الأوضاع في العراق في ضوء الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي .
ويناقش المجلس الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ، وكذلك الجولان السوري المحتل ، وقضية المستوطنات الإسرائيلية التي تتعارض مع نصوص القانون الدولي إضافة إلى حالة حقوق الإنسان في ليبيا والسودان.
وتستعرض اللجنة الدولية للتحقيق في العراق أول تقاريرها خلال هذه الدورة ، وهي اللجنة التي شكلها المجلس في جلسته الاستثنائية حول العراق في أول يوليو 2014 .

أمير القصيم يستقبل المشرف على فرع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
اضغط هنا

واس – بريدة
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم في مكتبه بالإمارة أمس المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشيخ عبدالعزيز العقلا، يرافقه المستشار بفرع الهيئة أحمد الخميس اللذين تشرفا بالسلام على سموه وهنآه بالثقة الملكية الكريمة بتعيينه أميراً للمنطقة. ورحب سموه بهما، وشكرهما على مشاعرهما الطيبة، سائلاً الله تعالى العون والتوفيق.

خططا لاختطاف طائرات لتنفيذ عمليات انتحارية

القتل تعزيرا لإرهابيين أطلقا النار وألقيا القنابل على أفراد الأمن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150225/Con20150225755298.htm

منصور الشهري (الرياض)
أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكما بالقتل تعزيرا لإرهابيين قاوما أفراد الأمن خلال محاصرتهما في أحد أوكارهما وبادرا بإطلاق النار عليهم وقذفهم بقنابل متفجرة لقتلهم، وتخطيطهما لخطف طائرات وتنفيذ هجمات إرهابية. ومثل أمام رئيس الجلسة القضائية والمشكلة من ثلاثة قضاة أمس 27 متهما من أصل خلية إرهابية مكونة من 36 متهما، حيث تم الحكم على 21 متهما يحاكمون موقوفين، و 6 متهمين يحاكمون مطلقي السراح، وذلك بحضور عدد من ذوي المتهمين وممثلين لوسائل الإعلام ومندوب من هيئة حقوق الإنسان، فيما لم يحضر الجلسة 9 متهمين وأجل الحكم عليهم حتى حضورهم.
وأصدر القضاة بالأغلبية الحكم على المدعى عليهما الـ5 والـ7 بالقتل تعزيرا لثبوت إدانة المدعى عليه الخامس بمقاومة رجال الأمن وتبادل إطلاق النار معهم حتى بعد اشتعال الشقة التي كان مع رفقائه فيها وإطلاقه 60 طلقة تجاههم وعدم تسليم نفسه لهم إلا بعد إصابته، وانتهاجه المنهج التكفيري وانضمامه لتنظيم القاعدة وموافقته لطلب المدعى عليه الثاني بالانضمام إلى تنظيم القاعدة في أفغانستان لاستغلال معرفته بالطيران لخطف طائرات وتنفيذ هجمات إرهابية، وتحريضه لبعض زملائه ودعوتهم للمشاركة في القتال وتسليمهم كتابا محظورا يحث على ذلك وسعيه للبحث عن من يفتيه بجواز الذهاب إلى أماكن الصراع والاتفاق مع أحد الأشخاص للخروج للقتال والتدرب على الأسلحة استعدادا لذلك واجتماعه وتستره على من يقومون بالتنسيق لسفر الشباب إلى أماكن الصراع وتمويل الإرهاب بدعم المقاتلين ماليا من خلال جمع الأموال وإيصالها لأفراد من الفئة الضالة وحيازته لمجموعة من الأسلحة.
فيما أدين المدعى عليه السابع وهو أحد الهاربين من سجن الملز في جمادى الآخرة 1427هـ بعدد من التهم أبرزها الانضمام لتنظيم القاعدة والهروب من السجن والتستر على من هرب معه بعد إتلاف إحدى نوافذ السجن، والخروج

المسلح على ولي الأمر من خلال تجهيز وتصنيع قنابل محلية استعدادا لمواجهة رجال الأمن والاعتصام داخل شقة وحثه للمجموعة التي تحصنت معه داخل الشقة بعدم الانصياع لرجال الأمن والاستمرار في مقاومتهم وقيامه بمقاومة رجال الأمن وتبادل إطلاق النار معهم وقذفهم بإحدى القنابل التي قام بتصنيعها، وانضمامه إلى مجموعة أشخاص في الداخل تؤيد القتال في أماكن الصراع وتدعوا للمشاركة في القتال تحت قيادة تنظيم القاعدة، والافتئات على ولي الأمر بمحاولة الخروج إلى أماكن الصراع للمشاركة في القتال والاشتراك في حيازة الأسلحة.
فيما تنوعت الأحكام على عناصر الخلية الآخرين بالسجن لفترات متفاوتة ما بين سنتين وستة أشهر إلى 25 سنة مع منع كل منهم من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لسجنه تبدأ بعد انتهاء محكوميته.

هيئة حقوق الإنسان.. درع للوطن وذراع للمواطن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023970

عبدالعزيز بن عثمان الفالح

من بين ما يميز المملكة العربية السعودية، العلاقة الناعمة بين المواطن والمسؤول وعدم افتعال الحواجز فالأبواب مشرعة، والتواصل قائم، والمشورة مُسداة، فالتقاء المسؤول بمواطنيه وأصحاب الحاجات أمر تحتمهُ خصوصية البلد وأهله والقائمين على رعايته، ففي يوم الخميس الثالث والعشرين من ربيع الآخر من عام ألف وأربع مئة وستة وثلاثين قام معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان يرافقه عدد من أعضاء مجلس الهيئة بتقديم التهنئة لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بالثقة الملكية بتعيينه أميرا لمنطقة الرياض، وقد أكد سموه لمعالي رئيس الهيئة وللأعضاء المرافقين أن هيئة حقوق الإنسان درع للوطن وذراع للمواطن، وهذا تأكيد ما جاء في المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة)، وما جاء في المادة الثامنة من النظام ذاته (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل – الشورى – المساواة) وهاتان المادتان تؤكدان على إعطاء كل ذي حقٍ حقه، وهما الذراع المعتمد عليه في ذلك، وهذا ما أكده الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن حيث قال: (لا ضعيف عندي إلا القوي حتى آخذ الحق منه، ولا قوي عندي إلا الضعيف حتى آخذ الحق له)، ولقد انفردت المملكة بنظام قضائي منبثق ومستمد من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كما جاء ذلك في خطاب الملك المؤسس المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز في أول إعلان لمجلس الشورى بمكة المكرمة: (أن مصدر التشريع والأحكام لا يكون إلا من كتاب الله وما جاء عن رسوله عليه الصلاة والسلام، أو ما أقره علماء الإسلام الأعلام بطريق القياس أو أجمعوا عليه مما ليس في كتاب ولا سنة).
وقد جاء في المادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي للحكم (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية) كما جاء في المادة السابعة والعشرين (تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حاله الطوارئ والمرض والعجز، والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي)، ومما يؤكد أن هيئة حقوق الإنسان درع للوطن وذراع للمواطن ما جاء في الفقرة واحد من المادة الخامسة من تنظيمها (التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية والتي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن)، كما جاء في الفقرة الثانية من المادة الخامسة (إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومراجعه الأنظمة القائمة واقتراح تعديلها وفقا للإجراءات النظامية) وهاتان المادتان تؤكدان أن هيئة حقوق الإنسان قوة للوطن تعمل على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح، وتبدي الرأي في مشروعات الأنظمة المتعلقة في حقوق الإنسان، كما أن الهيئة ذراع للمواطن إذ تسعى لأخذ حقه وإعادة الحقوق لأصحابها وذلك حسب ما جاء في الفقرة السابعة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة (تلقي

الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها واتخاذ الإجراءات النظامية) بل تعدى ذلك تلقي الشكاوى إلى إقامة الدعاوى والرد عليها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان وذلك حسب الفقرة الرابعة عشرة من المادة الخامسة، ومما يؤكد أن هيئة حقوق الإنسان ذراع للمواطن رسالتها المتمثلة في أن الهيئة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعى بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك رؤيتها المتمثلة في (أن يصبح احترام الانسان مكوناً أساسياً من الثقافة والممارسة الوطنية)، وتعمل هيئة حقوق الإنسان على نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك من وفق خطتها الإستراتيجية ومطبوعاتها والتي منها حقوق الأيتام، واللقطاء في الإسلام، والعنف الأسري، والحقوق العامة في الإسلام، والعنف الأسري تجاه الأطفال، والعنف تجاه المرأة، يضاف إلى ذلك مجلة حقوق الإنسان التي تصدر باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، ونشرة حقوق الإنسان التي تصدر باللغات الثلاث، ومجلة (بشر) التي تصدر عن الأمانة العامة للاتجار بالبشر بهيئة حقوق الإنسان، وكذلك مجلة حقوق الأطفال، والبروشورات المتعددة الموضوعات والقضايا، كموضوع أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة، كما تقوم هيئة حقوق الإنسان بإقامة العديد من الدورات التدريبية التي تسعى إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها ومنها الدورات التي تقوم بها الهيئة بمشاركة الأمم المتحدة، وتفعيل الأيام والمناسبات العالمية ومنها اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر من كل عام، واليوم العربي لحقوق الإنسان في 16 مارس من كل عام، واليوم العالمي لمناهضة التعذيب، واليوم الإسلامي لحقوق الإنسان في 5 أغسطس. بالإضافة إلى مشاركتها الفاعلة في المحافل الدولية والمعارض المحلية، كمعرض الكتاب، والمهرجان الوطني للثقافة والعلوم، وتأكيدًا على أن هيئة حقوق الإنسان ذراع للمواطن تقوم بزيارة السجون، ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص ورفع تقارير عنها لرئيس مجلس الوزراء، وذلك حسب الفقرة السادسة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة، كما تعمل اللجان الدائمة بالهيئة، ومنها لجنة الحقوق التعليمية والثقافية والإعلامية على نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك وفق خطتها المعتمدة من مجلس الهيئة.

إن هيئة حقوق الإنسان درع للوطن وذراع للمواطن لما لها من قوة استمدتها من تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 208 الصادر في 8\8\1426ه. والذي جاء في مادته الأولى تنشأ بموجب هذا التنظيم هيئة تسمى (هيئة حقوق الإنسان) ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون هي الجهة الحكومية المختصة بإبداء الراي والمشورة في ما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان .

فهيئة حقوق الانسان درعٌ للوطن من حيث دراستها للأنظمة واللوائح والتأكد من تنفيذها، وذراعٌ للمواطن من حيث أنظمتها أيضاً ولوائحها التي تؤكد على تحقيق حقوق الانسان وذلك من خلال نشر ثقافة حقوق الانسان وإرساء قواعد العدل والمساواة والأخذ بمبدأ انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"التأمينات الاجتماعية" تجري تعديلات في لائحة "التسجيل والاشتراك"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 1 جماد الاول 1436هـ - 20 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إجراء عدد من التعديلات على لائحة التسجيل والاشتراك لنظام التأمينات الاجتماعية.
وأوضح المتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله العبدالجبار أمس، أن مجلس إدارة المؤسسة برئاسة وزير العمل رئيس المجلس المهندس عادل فقيه أقر التعديلات، موضحاً أنه تم استثناء الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة من تطبيق الفقرة (1) و (2/ب) من المادة 15 من اللائحة المتضمنة تحديد مهلة لطلب تسجيل أية مدة بأثر رجعي والفترة المراد تسجيلها، ولا تعفى هذه الجهات أو الجهات الخاصة من احتساب غرامات التأخير عن المدة المراد تسجيلها.
وبيّن أن الإعفاء من غرامات التأخير محددة بنصوص نظامية، ليس لمجلس إدارة المؤسسة صلاحية لتعديلها، مضيفاً: «كما تم تعديل المادة (16)، بحيث يكون تقدير قيمة بدل السكن النقدي وفق القيمة المتفق عليها بين صاحب العمل والمشترك، بمراعاة القيمة عن الأجر الأساس لشهرين تقدّر قيمته التي تخضع لحسم الاشتراك بما يساوي الأجر الأساس عن شهرين».
وأضاف: «وشملت التعديلات الفقرة (9) من المادة (45) من لائحة التسجيل والاشتراكات المتعلقة بالاشتراك الاختياري، بحيث يحق للمشترك اشتراكاً اختيارياً الذي توقف اشتراكه أن يؤدي الاشتراكات عن فترة التوقف مع غرامات التأخير المستحقة إذا لم تتجاوز تلك الفترة ستة أشهر، وفي حال توقف المشترك اشتراكاً اختيارياً عن السداد لمدة تزيد على ستة أشهر فيستأنف مدة اشتراك جديدة».
من جهة آخرى بدأت الإدارة العامة لمصلحة الزكاة والدخل وبعض فروعها الأحد الماضي في إجراءات استقبال المتقدمين على الوظائف، التي أعلنتها سابقاً في الصحف والموقع الإلكتروني.
وبحسب «الزكاة والدخل»، فإن المصلحة وضعت آلية لاستقبال المتقدمين، بالتأكد من الأسماء عبر الهوية الوطنية، ثم يعطى المتقدم استمارة بهدف مطابقة البيانات، وبعد ذلك الدخول إلى قاعة الاختبار التحريري، وأخيراً مرحلة المقابلات الشخصية.
وأشارت إلى أن عدد المتقدمين للوظائف بفروع المصلحة كافة بلغ 648 متقدماً على وظائف محاسبية، وحاسب آلي، ووظائف إدارية بالمرتبة السادسة، موضحة أن الإدارة العامة في الرياض استقبلت 214 متقدماً من الرجال، و91 متقدمة، مضيفة: «كما بلغ عدد المتقدمين في بقية فروع المصلحة 343 متقدماً ومتقدمة».

"الشورى" يناقش مشروع اتفاق بين السعودية وإندونيسيا حول العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة السبت 21 جماد الاول 1436هـ - 21 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة عشرة التي يعقدها بعد غد (الاثنين)، مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية إندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية، وذلك بعد أن يستمع إلى تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية.
ويشتمل هذا المشروع على تعديلات لعدد من مواده، طالب بها أعضاء المجلس خلال مداخلاتهم أثناء مناقشة مشروع الاتفاق في جلسة سابقة، ووافق المجلس خلال تلك الجلسة على إعادة مشروع الاتفاق إلى لجنة الإدراة والموارد البشرية لمزيد من الدراسة.
وأجرت لجنة الإدارة والموارد البشرية تعديلات على مشروع الاتفاق ليكون مماثلاً لاتفاقات سابقة، عقدتها المملكة مع بلدان تمتلك قوى عاملة على مختلف تخصصاتها.
ويهدف الاتفاق إلى تعزيز روابط التعاون بين البلدين في مجال توظيف العمالة المنزلية بما يحقق مصالحهما ويحفظ سيادتهما، ويضمن حقوق العامل وصاحب العمل.
وكان أعضاء المجلس طالبوا أثناء مناقشة مشروع الاتفاق في الجلسة التي عقدت في 18/ 8 / 1435هـ ببنود إضافية في التزامات الطرف الثاني، تعالج موضوع هروب العمالة ومخالفاتها وتحمي حقوق صاحب العمل.
من جانب آخر، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1434 /1435هـ.
ومن أبرز توصيات اللجنة على هذا التقرير، "وضع برنامج زمني لإعادة تأهيل الأحياء العشوائية بالتعاون مع القطاع الخاص" .
ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة، مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن تعديل المادة التاسعة من لائحة المدارس الأجنبية المعاد إلى المجلس لدراسته، بعد تباين الآراء بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى، عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن إضافة بند إلى المرسوم الملكي رقم م/ 4 وتاريخ 25 /1 /1391هـ الصادر بالموافقة على نظام الميداليات المدنية والعسكرية.
من جهة أخرى، يناقش المجلس في الجلسة العادية السابعة عشرة التي يعقدها يوم الثلثاء القادم تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1434 /1435هـ .
واقترحت اللجنة في توصياتها منح حوافز للمبتعثين الملتحقين بالجامعات العالمية المتميزة، واعتبار تاريخ الحصول على شهادة الماجستير كأساس لاحتساب أحقية عضو هيئة التدريس للحصول على مكافأة نهاية الخدمة بدلاً من تاريخ التعيين على وظيفة محاضر .
وطالبت اللجنة في إحدى توصياتها بدمج بدل التدريس الجامعي في أصل الراتب الخاص بأعضاء هيئة التدريس السعوديين ومن في حكمهم .
ومن المقرر أن يناقش المجلس أثناء هذه الجلسة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة للعام المالي 1434 /1435هـ، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1434 /1435هـ .
كما يتضمن جدول أعمال المجلس خلال الجلسة، مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب الهيئة العامة للطيران المدني إلغاء نظام تعرفة الطيران المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 55 بتاريخ 20 /10 /1426هـ، والاستعاضة عنه بلائحة للأجور والإيجارات تكون أحكامها منطلقة من نظام الطيران المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/44 وتاريخ 18 /7 /1426هـ تعتمد من مجلس إدارة الهيئة وتعديل الفقرة 10 من المادة السادسة عشرة من نظام الطيران المدني وإلغاء المادة 22 منه .
ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة، تقرير لجنة شؤون الإسلامية والقضائية بشأن اقتراح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 19 /9 /1428هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري استناداً على المادة 23 من نظام المجلس.

جمعية المعوقين" تطلق تطبيقاً للهواتف الذكية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
اضغط هنا

الأحساء – حسن البقشي
أطلقت جمعية المعوقين في الأحساء أخيراً، إصدارها الأول من تطبيق «الجمعية» للهواتف الذكية التي تعمل على منصات نظامي أجهزة أبل وأندرويد. ويأتي هذا الإصدار في إطار خطة خاصة بتطوير الخدمات المباشرة للمستفيدين والخدمات التوعوية التي توظف التقنية الحديثة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة بالمنطقة. وأوضح عضو مجلس الشورى رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور سعدون السعدون، أن «الجمعية تسعى إلى كل ما من شأنه الارتقاء بالخدمات التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة، وتذليل التقنية الحديثة بأشكالها كافة لخدمة هذه الشريحة، وذلك بهدف تمكينهم من الاتصال بالجمعية وتنفيذ إجراءاتهم وطلباتهم المختلفة بكل سهولة ويسر، إضافة إلى تعزيز عملية التواصل السريع والفعال معهم، بما يتماشى مع المبادرات التقنية المستمرة التي تتبناها الجمعية لتسهيل الخدمات المقدمة لمستفيديها لاسيما في ظل انتشار استخدام الهواتف الذكية، وذلك من أجل إتاحة المجال لمزيد من الحلول المعلوماتية المطوّرة والمتكاملة».
بدوره، ذكر المدير العام للجمعية عبداللطيف الجعفري، أن هذا الإصدار يمثل «خطوة اقتراب جديدة نحو ذوي الإعاقة، لما تمثله الأجهزة الذكية من ثورة تقنية كبيرة وفاعلة.
كما أوضح أن التطبيق وبالإضافة إلى ما يقدمه من نبذة حول الجمعية وإحصاءات لإنجازاتها وتغطيات إعلامية وإخبارية لفعالياتها، فإنه يحوي نماذج تسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالتقدم بطلب الخدمات التي تنضوي تحت برامج ومشاريع الجمعية، كطلب الالتحاق ببرنامج التوظيف، وطلب الالتحاق ببرامج التعليم والتعلم عن بعد، وطلب الحصول على الأجهزة التعويضية، والتواصل والاستفسار عن كل ما من شأنه خدمتهم».

محكمة" تنظر دعوى لـ "زوجة" سعودية تطالب بـ "النفقة" بأثر رجعي وفوري

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
في تطور لافت وجديد في قضايا «النفقة» التي سجلتها المحاكم السعودية خلال الأعوام الماضية، تستعد محكمة الأحوال الشخصية في محافظة جدة، خلال الأيام المقبلة للنطق بالحكم في دعوى نفقة تقدمت بها «زوجة» سعودية لديها طفلان من زوج سابق، إذ طلبت من المحكمة الحكم على الزوج بدفع النفقة لـ«أطفاله»، ودفع نفقة «أشهر العدة» شرعاً بأثر رجعي، وأثر فوري بعد رفض الزوج ذلك.
وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن الزوجة السعودية تقدمت بدعوى أمام المحكمة تطالب بإلزام زوجها بالنفقة لأولادها وهي أم لـ «طفلين» تم إنجابهما قبل عملية الطلاق التي جرت من الزوج في وقت سابق بعد هجرها لمدة طويلة.

وتتلخص طلبات «الزوجة» في الحكم على الزوج «الطليق» وإلزامه بدفع «النفقة» بالأثرين الفوري والرجعي، لكامل الفترة السابقة، والتي رفض الزوج «الأب» دفعها للأبناء الذين تم إنجابهم قبل الطلاق، إذ تصل المبالغ التي سيلزم بها الزوج بأثر رجعي للسنوات الماضية من بعد الطلاق إلى الآن إلى قرابة الـ150 ألف ريال.
وأكدت أن قاضي محكمة الأحوال الشخصية في طور درسه لملف الدعوى قبل النطق بالحكم وتحديد مبلغ النفقة التي يجب على «الأب» دفعها لـ «الزوجة» المدعية، وأبنائها من خلال الحسم من راتبه الشهري.
ولفتت المصادر إلى أن مبلغ النفقة الذي طالبت به الزوجة تم تقديره اجتهاداً من مجلس المصالحة والتحكيم التابع لوزارة العدل، والذي يقضي بإلزام «الزوج» بدفع المستحق عليه شرعاً بالأثرين الرجعي والفوري للفترة المقبلة، وكذلك لنفقة «المدعية» الزوجة عن أشهر عدة الطلاق، وذلك من خلال الحسم من راتبه الشهري مباشرة.
وجاءت الدعوى القضائية التي تقدمت بها الزوجة ضمن عدد من دعاوى النفقة التي تشهدها محاكم الأحوال الشخصية في الوقت الذي أكدت فيه وزارة العدل، أن تحديد مقدار متوسط النفقة للمرأة المطلقة والذي سيكون بـ 633 ريالاً، جاء من واقع الأرقام المدونة في سجلات المحاكم.
وأشارت وزارة العدل في ردها على ما أثير حول الدراسة الميدانية التي تولتها إدارة الخدمة الاجتماعية، إلى أن الدراسة العلمية استهدفت التعرف على متوسط مبلغ النفقة للمطلقة من خلال البيانات المتوافرة، والمسجلة في محاكم الرياض ومكة وجدة، مشيرة إلى أن تقدير المبلغ في جميع الدول التي تعتمد النظام الشرعي يعتمد على سلطة القاضي التقديرية، وعلى ما يمكن الاستعانة بهم من أعوان القضاة مثل لجان هيئة النظر، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الملاءمة المالية للزوج والعرف.
وشددت أن الدراسة لم تقدم مقترحاً لمبلغ النفقة، وإنما خرجت بمتوسط قيمة النفقة للحالات التي تمت دراستها من واقع السجلات السابقة، موضحة أن الهدف كان تقديم البيانات الإحصائية للجهات التشريعية من أجل الإسراع في استحداث صندوق النفقة الذي رفعت بمشروعه الوزارة، ويستهدف ضمان مبلغ مالي للمطلقات في شكل شهري يضمن لهن حياة كريمة لحين الصرف عليهن من أزواجهن بعد التقاضي.
يذكر أن وزارة العدل أنشأت وكالة مختصة بالتنفيذ تعنى بالشؤون الإدارية والمالية تتولى الترخيص لمقدمي خدمات التنفيذ وهم مبلغ الأوراق القضائي، ووكيل البيع القضائي، والحارس القضائي، والخازن القضائي، وشركات متخصصة تتولى الإشراف على عملية تسلم المؤجر الأصول المنقولة وفقاً لضوابط تضعها وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وأي أعمال يوافق مجلس الوزراء على إسنادها للقطاع الخاص.

... «ومحكمة التنفيذ» تتولى الإشراف على استقطاع المبلغ «إلكترونياً»

< كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن تنفيذ الحكم في حال صدوره من محكمة الأحوال الشخصية وفقاً لمجلس الصلح، فإن محكمة التنفيذ ستتولى تنفيذ الحكم وبإشراف قضاتها بحسب الأنظمة التي وضعت لذلك، لا سيما بعد تدشين نظام الربط الإلكتروني بين وزارة العدل، ومؤسسة النقد العربي السعودي.
وتأتي هذه الخطوة وغيرها من الخطوات الإصلاحية التي أُقرت خلال الأعوام القليلة الماضية ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء، إذ دشن وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني نظام الربط الإلكتروني بين وزارة العدل ومؤسسة النقد العربي السعودي بتاريخ 30-4-1436هـ والذي يمكن من خلاله حسم المستحق للنفقة في شكل تلقائي من راتب المُنفق، على خلاف ما كان يجري العمل به في السابق، إذ يقوم المنفق بعملية الإيداع الشهري لحساب (طليقته) والذي يؤدي أحياناً إلى مماطلة منه أو تأخير في إيداع المستحق.

"العدل" تؤهل ٤٠ قاضياً للتعامل مع قضايا العنف عبر محاكمها..

العود ل"الرياض":

١٧٧ قضية عنف أسري سجلتها المحاكم خلال عام

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 جماد الاول 1436هـ - 21 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023637

الرياض - أسمهان الغامدي

شهدت المحاكم خلال العام المنصرم ١٧٧ قضية عنف ضد الأطفال وضد النساء وقضايا عنف أسري متنوعة، وإيمانا من وزارة العدل بدورها المهم بالتصدي لقضايا العنف قامت بإخضاع أكثر من ٤٠ قاضياً من قضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية لبرنامج تدريبي حول (العنف الأسري: مفهومه وصوره والاجراءات القضائية تجاهه)، برعاية وتوجيه من وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وبالتعاون مع الادارة العامة للخدمة الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة

وفي التفاصيل أبان المستشار العدلي للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود ل»الرياض» والمسؤول عن إقامة برنامج العنف الأسري لأصحاب الفضيلة القضاة أنه بعد أن تم رصد أكثر من ١٣ قضية عنف ضد الأطفال في المحاكم إلى جانب ١٢ قضية عنف ضد المرأة و ١٥٢ قضية عنف أسري سجلت خلال عام ١٤٣٥ه، قامت العدل على إقامة برنامج تدريبي للقضاة لتهيئتهم للتعامل مع قضايا العنف، خاصة مع ازدياد وعي المجتمع بحقوقهم ولجوء المتضررين من العنف الأسري إلى القضاء لانصافهم، مشيرا إلى أن تدريب القضاة على التعامل مع قضايا العنف الأسري جاء كخطوة مهمة لتهيئة القضاة

وأشار د.العود إلى أن تخصيص محاكم أو دوائر للأحوال الشخصية بهدف تسريع الفصل في القضايا الأسرية أتت ضمن حزمة القرارات التي تنهي وتحل مشاكل القضايا الأسرية وتتكفل بها وبقضايا العنف الأسري على وجه التحديد مع تحقيق الجودة في الحكم القضائي، وإكساب القضاة مزيدا من القدرة العلمية والمهنية التي يسهم فيها التخصص القضائي

فيما كشف عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ سعود آل معجب أن المجلس قد وجه بأنه يجب على القاضي الذي يعمل في قضايا الأحوال الشخصية أن يهتم بجانب المحضون أو المولّى عليه عندما تعرض عليه قضية الحضانة أو الولاية ومراعاة جانب المحضون ومصلحته عند الحكم، مشيرا إلى تعميم المجلس الأعلى للقضاء باعتماد ذلك الشأن على المحاكم على وجه السرعة، مؤكدا في ذات السياق إلى أهمية مثل هذه البرامج التأهيلية نظرا للحاجة إلى مثل هذه البرامج المتخصصة من أجل الوصول إلى معرفة بالحقوق للمعنف وخاصة الصغير

هذا وتعمل وزارة العدل على تهيئة القضاة للتعامل مع قضايا العنف الأسري عبر تعزيز دور القضاء في الحد من العنف الأسري، وتحديد الاجراءات القضائية والأحكام الجزائية لقضايا العنف الأسري، مع استعراض تطبيقات قضائية على قضايا العنف الأسري استجابة للتوجيهات السامية بالاهتمام بمثل هذه البرامج في ظل صدور نظامي الحماية من الايذاء وحقوق الطفل، إضافة إلى الدراسة القائمة حاليا في مجلس الشورى لنظام مكافحة التحرش الجنسي.

كما أنه قد حاضر في دورتين عدد من أصحاب الفضيلة القضاة والمختصين في الشأن الاجتماعي والنفسي مستعرضين مفهوم العنف الأسري وتأصيلاته الشرعية وموقف الشريعة السمحة منه ضمن برنامج تدريبي قدم على ثلاثة أيام، وقف فيها القضاة على عدد من الصور الواقعية من العنف الأسري ومواقف الاسلام منه، وأسباب ذلك العنف، مع الاطلاع على النظريات المفسرة للعنف الأسري وتأويلاته النفسية والسيكولوجية وكيفية التعامل معها، هادفة إلى زيادة وعي المجتمع من خلال طرح عدة محاور تختص بقضايا العنف لتدريب قضاتها لانصاف من تظلم وتضرر نتيجة هذا العنف وجاء تدريب قضاة وزارة العدل متزامنا مع توجيه المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء بدراسة موضوع العنف الأسري باعتباره أحد أهم مشكلات الأسرة وما يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر على الأسرة ولارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة مما يؤثر على الأبناء الصغار بالضرر النفسي والاجتماعي الذي يحدث لهم، ومدى ملاءمة استمرار

صلاحية الأبوين أو أحدهما خصوصا في ظل بعض الاشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد من خلال القضايا المنظورة في المحاكم.

مكتبة الملك عبدالعزيز: تناقش حياة11 امرأة دافعن عن حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 جماد الاول 1436هـ - 21 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023693

تنطلق الفعاليات الثقافية النسائية بمكتبة الملك عبدالعزيز العامة لشهر جمادى الأولى يوم بعد غد الاثنين بمناقشة كتاب الشهر في فرع المكتبة بطريق خريص بعنوان "والدي السلطان عبدالحميد الثاني مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي" ويتناول هذا الكتاب مذكرات أميرة عثمانية ولدت على أفول الخلافة العثمانية تعرضه الأستاذة مها القريشي.
ويناقش يوم الأربعاء المقبل في فرع المربع كتاب "نساء السلام" الذي يستعرض حياة إحدى عشر امرأة دافعن عن حقوق الإنسان بشجاعة ومثابرة فكوفئن بجائزة نوبل للسلام بسبب التزامهم وقناعتهن بهذه القضية والكتاب عبارة عن (11) سيرة ذاتية لسيدات صنعن الفرق الكبير في مجتمعهن وهو من تأليف أنجيليكا روتر وآن روفر وستقوم د. حصة آل الشيخ بعرض الكتاب ومناقشته.
وذكرت المشرفة على المكتبات النسائية ومكتبات الأطفال الأستاذة فاطمة الحسين أن المكتبة تسعى من خلال إقامة ملتقى كتاب الشهر إلى نشر القراءة وتأصيلها بين أفراد المجتمع وإيجاد مناخ صحي للحوار الراقي حول الكتب المطروحة للنقاش والتي تمثل آراء مؤلفيها ولا تمثل بالضرورة مكتبة الملك عبدالعزيز العامة. وأكدت الأستاذة فاطمة الحسين أن المكتبة تحرص على دعوة السيدات والشابات وجمهور المستفيدين لحضور أنشطة المكتبة التي تقدم أسبوعيا في قوالب مختلفة وتستقطب كافة الشرائح مشيرة إلى أن إقامة الأنشطة الثقافية يتزامن مع الأنشطة والخدمات التي تقدم في مكتبات الأطفال لتتمكن الأم من الحضور والاستمتاع مع أطفالها.

• بلدي تمير" يعمل على تهيئة مقر لمشاركة المرأة في المجلس

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023894

تمير - سلطان العثمان
عقد المجلس البلدي لبلدية تمير اجتماعه برئاسة رئيس المجلس عبدالله بن حمد الفيصل وبحضور أعضاء المجلس، وفي بداية الجلسة اطلع الاعضاء على محضر الجلسة السابقة وما ورد به من قرارات والموضوعات المدرجة بجدول الأعمال، وقرر إنشاء مقر للمجلس البلدي مع تهيئة مقر لمشاركة المرأة ومتطلبات النظام الجديد في مبنى البلدية الجديد، ومنح نادي المجزل قطعة ارض 600 × 600 لتكون مقراً نموذجياً ويخصم منها المساحة الممنوحة له حالياً، وإنشاء نقطة ذبح تكون بجوار سوق الأعلاف والأغنام على طريق تمير - مبايض، بالاضافة الى تعديل التقاطع الواقع في الشارع العام المؤدي الى المركز الثقافي، كما اعتمد الاعضاء عدداً من التوصيات منها الحد من إجراءات الآثار السلبية على الطرق

جراء حفريات الخدمات ومراعاتها في المشاريع القادمة، وتسمية الحدائق العامة في مدينة تمير، وكذلك تطوير الديرة القديمة وإظهار التراث العمراني بشكل لائق كمرحلة أولى.

"الشورى" يناقش نظاماً يتيح للقضاة التدرّج بين المحاكم

يطالب ببقائهم في درجة "الملازم" من3 إلى 6 سنوات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 1 جماد الاول 1436هـ - 20 فبراير 2015م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطّلعة أن مجلس الشورى سيناقش الأسبوع المقبل مقترحًا لتعديل نظام القضاء يهدف إلى تنظيم تعيين القضاة في محاكم المناطق والمحافظات الرئيسة، بما يتوافق مع خبرة القاضي، وفترة عمله، بحيث لا يعيّن القاضي في منطقة ذات كثافة عددية ونوعية إلاّ بعد مروره بمحاكم أقل منها.

وقالت المصادر إن المقترح المقدم يطالب بزيادة المدة التي يبقى فيها القاضي في درجة الملازم القضائي من 3 سنوات إلى 6 سنوات، وذلك لجعله أكثر نضجًا وخبرة وتجربة.

وأكدت اللجنة وفق تقريرها -والذي اطّلعت «المدينة» عليه- أن المقترح يستهدف تخفيض مدد الأعمال القضائية التي تؤهل لشغل الوظائف القضائية، مبينة أنه بعد تواصلها مع المجلس الأعلى للقضاء تبيّن أن مسألة مرور القاضي بمحاكم متدرجة في كثافة القضايا مسألة تنفيذية بحتة، تترك للمجلس الأعلى للقضاء ليمارس مهمّته، لاسيما أنها تحتاج إلى مرونة أكثر بالنظر إلى مدى تحقق الخبرات والمزايا والمهارات التي يتلقاها القاضي.

وقالت اللجنة إن المجلس الأعلى للقضاء نظّم عملية تعيين القضاة من خلال قرار داخلي بدأ العمل فيه فعليًّا، بحيث لا يُعيّن القاضي في عواصم المناطق والمحافظات الكبيرة إلاّ بعد عمله فترة كافية في محكمة أصغر منها.

أمّا فيما يخص زيادة المدد التي يبقى فيها القاضي فترة الملازمة القضائية أشارت اللجنة إلى أن القضاء يعاني في الوقت الحاضر نقصًا كبيرًا في عدد القضاة، وهو أحوج في هذه المرحلة إلى تدعيم سبل زيادة القضاة، مع المحافظة على حد مقبول من فترة التأهيل وليس من المناسب أن يكون التغيير في هذه الفترة الحرجة التي تُعدُّ مرحلة انتقالية في تاريخ القضاء.

وشددت اللجنة القضائية على أن الحكومات في مثل هذه الأوضاع الحرجة تسعى إلى تعديل قوانينها بما يناسب حالات الضرورة والحاجة، فتخفف من شروط تعيين الموظف مؤقتًا بقدر لا يضر بتأهيله، وبما يحقق الموازنة العادلة بين المصلحتين؛ لذلك لا يصلح التوجّه إلى المزيد من القيود التي ستعوق ما يسعى إليه قادة القطاع القضائي من سد الاحتياج من القضاة، ورأت اللجنة عدم مناسبة السير باتجاه زيادة مدة بقاء القاضي في الملازمة القضائية.

"العيادات المدرسية".. ملف عاجل ينتظر المعالجة

أولياء الأمور خائفون على أبنائهم.. ومختصون يطالبون

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 1 جماد الاول 1436هـ - 20 فبراير 2015م
اضغط هنا

علي العيسى - سلوى حمدي - الرياض
تسبب عدم وجود عيادات صحية في المدارس في خوف كثير من أولياء الأمور على أبنائهم، خاصة أن عدم الإسراع في علاج الحالات الصحية الطارئة التي تحدث أحيانا للطلبة داخل المدارس يتسبب في الإضرار بهم، وقد يتطور الأمر إلى الوفاة، مستشهدين بحالتي وفاة طالب وحدوث تشوهات لطالبة، جراء التأخر في إسعافهم، مطالبين بسرعة توفير عيادات صحية داخل المدارس.
وأيدهم الرأي مختصون في المجال التعليمي، أن وجود العيادات الصحية داخل المدارس سيسهم في خدمة منسوبيها وطلابها، ومراقبة كل ما يتعلق بالجوانب الصحية للطلاب والطالبات، لافتين إلى أنها تشكل ضرورة ملحة لمساهمتها في علاج الحالات الطارئة التي قد تحدث للطلبة في أي وقت.

محاميات تعوقهن التقاليد عن منافسة الرجال

يفتقدن التدريب ويخشين الاصطدام بالمجتمع الذكوري

المصدر: جريدة المدينة السبت 2 جماد الاول 1436هـ - 21 فبراير 2015م
اضغط هنا

تحرير: حامد الرفاعي - ريهام المستادي - جدة
منذ أن صدرت أولى تراخيص ممارسة المهنة لأربع محاميات، قبل أكثر من عام، والقانونيات السعوديات يدخلن بثقلهن في هذا المجال، ليتوجن ثمرة أعوام من الدراسة والمطالبة بحق العمل كمحاميات، إلى أن أثمرت الجهود بمنح وزارة العدل التراخيص لأربعة منهن، في خطوة اعتبرت آنذاك إيجابية وتعترف بأهمية ودور المرأة في المجتمع.
وكان المعروف أن خريجات القانون في المملكة يعملن في مجالات الاستشارات القانونية؛ سواء من خلال مكاتب المحاماة المملوكة للرجال من المحامين، أو من خلال عملهن بالأقسام القانونية بالشركات، ومع تغير المسمى من «مستشارة» إلى «محامية» استطاعت المحاميات السعوديات العمل بشكل مستقل، تحت مظلة وزارة العدل، ليؤثر وجودهن إيجابيا على تناول قضايا المرأة بشكل خاص.
وبعد مرور أكثر من عام على الترخيص للمحاميات بممارسة المهنة، وتزايد عددهن أكثر من عشرة أضعاف خلال تلك الفترة، ماذا تحقق لهن، وما هي المعوقات التي تعوق عملهن في مزاولة المهنة؟ هذا ما نحاول التعرف عليه منهن ومن رجال القانون عبر هذا الموضوع.

آلاف الخريجات من حقهن الترافع أمام المحاكم

بدأت وزارة العدل منذ عام 1428هـ في دراسة مقترح يتضمن التصريح لعمل النساء في مهنة المحاماة إلا أن الفكرة اصطدمت بالعديد من العراقيل والتي كان من أبرزها آلية الترخيص المتوافق عليها والنص الانتقالي المقترح لها، واستمر الوضع طيلة 6 سنوات متواصلة في خطابات متبادلة بين الوزارة والجهات التنظيمية قبل ان يتم الاعلان في نهاية 1434هـ بصدور أول 4 تراخيص لمهنة المحاميات السعوديات معلنة إنهاء عقود طويلة في مرافعة النساء أصالة ووكالة التي كانت تتم في السابق قبل صدور الترخيص والذي سوف يساهم في استيعاب خريجات الأنظمة (القانون) بالاضافة إلى خريجات كلية الشريعة البالغ عددهن 2000 متخرجة، إضافة إلى خريجات الابتعاث في درجتي الماجستير والدكتوراه وخريجات البكالوريوس بالجامعات السعودية اللاتي يقارب عددهن 1200 خريجة استحوذت منها جامعات جدة على 400 خريجة باستطاعتهن الترافع أمام المحاكم في حالة انطباق شروط النظام الخاص بممارسة المحامين الذي يشترط في المادة الثالثة أن يكون المحامي او المحامية سعودي الجنسية، ويجوز لغير السعودي مزاولة مهنة المحاماة طبقًا لما تقضي به الاتفاقات بين المملكة وغيرها من الدول، بالاضافة إلى أن تكون المحامية أو المحامي مقيدين في جدول المحامين الممارسين بحيث يكون حاصلين على شهادة كلية الشريعة أو شهادة البكالوريوس بتخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة، أو ما يعادل أي منهما خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية وكذلك أن تتوافر لديهم خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وتخفض هذه المدة إلى سنة واحدة للحاصلين على شهادة الماجستير في الشريعة الإسلامية، أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أيًا منهما، أو دبلوم دراسات الأنظمة بالنسبة لخريجي كلية الشريعة فيما يعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في التخصص ذاته.

الضمان الاجتماعي.. "واحة المحتاجين"

تأسس عام 1382هـ بـ28 مكتبا وأصبحت 96

المصدر: جريدة المدينة السبت 2 جماد الاول 1436هـ - 21 فبراير 2015م

اضغط هنا

محمد البيضاني - الباحة

سنت المملكة نظام الضمان الاجتماعي عام 1382هـ وذلك في عهد الملك سعود -يرحمه الله- على أن تتولى تنفيذه مصلحة الضمان الاجتماعي وذلك من منطلق حرص القيادة الرشيدة على تأمين الحياة المستقرة لجميع المواطنين ومساعدة الفئات المحتاجة التي طالها الفقر والعوز وبخاصة شرائح الأيتام والأرامل وكبار السن والعاجزين وتأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يضمن لهم العيش الكريم، حيث بدأ العام المالي 1382 /1383هـ، وقد أنيطت بوزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي مسؤولية التعرف على الحالات المحتاجة ودراستها وصرف المعاشات والمساعدات لها، وكان لابد لقيامها بتلك المهمات أن يوجد نظام شامل يحكم العلاقة بين (الضمان الاجتماعي) مقدم الخدمة وبين (المستفيدين) من المواطنين يكون مرجعًا للطرفين وبيانًا وتعريفًا واستجابة لذلك صدر (نظام الضمان الاجتماعي)،

وفي عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز تواصل الضمان الاجتماعي في تقديم المساعدة للمستفيدين والمحتاجين وقد شملت خدمات المعاشات والضمان الاجتماعي حوالى 200.000 مواطن عام 1390هـ.

وفي عهد الملك خالد بن عبدالعزيز -يرحمه الله- تطورت هذه المؤسسة إلى أن أصبحت في عام 1395/ 1396هـ الموافق 1976م «وكالة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي» وفي عام 1396هـ/ 1976م، رفعت المعاشات الضمانية إلى 50% اعتبارًا من 1/ 1/ 1397هـ الموافق 22/ 12/ 1976م بحيث أصبح معاش الأسرة المكونة من 7 أفراد بمبلغ 8100 ريال ثم رفعت في عام 1398هـ/ 1978م، ثم تم رفعها أيضًا بحيث أصبح معاش الأسرة الضمانية المكونة من 7 أفراد مبلغ 11340 ريالا سنويًا، في عام 1401هـ/ 1981م وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: نشوء وتطور الخدمات الاجتماعية والعمالية في المملكة، بمناسبة المئوية.

وفي عهد الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- صدرت أوامره الكريمة برفع مخصصات الضمان الاجتماعي سدًا لاحتياجات الناس وتلبية متطلباتهم المادية والمعيشية وأصبح للأسر المحتاجة من أرامل ومطلقات وأيتام نفقات مالية ثابتة عن طريق مكاتب الضمان الاجتماعي التي ارتفع عددها إلى 74 مكتبًا وفي عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز -رحمه الله- وفي خلال عشر سنوات فقط ضخ الملك عبدالله 100 مليار في سبيل دعم هذه الفئة من المجتمع وتم رفع مخصصات الضمان الاجتماعي من 3 مليارات ريال في عام 2005، لتقفز وتصل إلى 13 مليار ريال في عام 2013، أي بمعدل نمو بلغ 331.9%، كما ارتفع عدد المستفيدين من برنامج الضمان الاجتماعي بكل فروعه من 387 ألف مستفيد، إلى نحو 781 ألف مستفيد بزيادة بلغت نسبتها 102.1% خلال الفترة ذاتها كما رفع
وبعد أن تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- صدرت الأوامر الملكية بتعديل سلم معاش الضمان الشهري وصرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي.

إستراتيجية لتحسين أمن المعلومات وحماية الخصوصية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
اضغط هنا

المدينة- جدة
اعتمد مركز المعلومات الوطني خطة إستراتيجية جديدة لتحسين أمن المعلومات وحماية الخصوصية ومنع الحوادث الإلكترونية لتعزيز مستوى الأمن الوطني، وكذا ثقة متلقى الخدمات الإلكترونية الحكومية، وتتضمن أبرز محاورها تطوير وتطبيق سياسات ومعايير قياسية في مجال أمن المعلومات، وتوظيف كفاءات ماهرة في مجال الأمن الإلكتروني، إضافة إلى تطوير مسارات وظيفية تضمن وجود كفاءات قادرة على التعامل مع تهديدات الأمن الإلكتروني دائمة التغيير. كما تتضمن الإستراتيجية تحسين قدرات التعامل مع أبنية الاتصالات، وتنفيذ دورات تدريبية منتظمة بتجارب فرضية للهجمات الإلكترونية.

محدودو الدخل يقترضون 94 مليار ريال لبناء السكن

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف - جدة
كشف التقرير الأخير لمؤسسة النقد العربي السعودي عن ارتفاع حجم قروض الأفراد العقارية في الربع الرابع لعام 2014 من البنوك التجارية إلى 94 مليار ريال بزيادة قدرها 34% مقارنة بنفس الفترة من عام 2013
وأرجع خبراء واقتصاديون ارتفاع معدل القروض العقارية من البنوك التجارية إلى الحاجة الملحة للمواطن من تملك المسكن في ظل الارتفاع الكبير لإيجارات الشقق السكنية.

المتوفر 71 فقط لـ 1؟7 مليون نسمة

توفي لأنه لم يجد سريرا .. معاناة تتكرر .. وصحة القصيم تعترف

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1 جماد الاول 1436هـ - 20 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150220/Con20150220754229.htm

عبدالله اليوسف (بريدة)

اعترفت صحة القصيم بأنها لا تملك في مستشفياتها إلا 71 سرير عناية مركزة فقط لمنطقة مكونة من بريدة و 12 محافظة وأكثر من 200 مركز وهجرة وبمعدل سكاني 1.7 مليون نسمة.

وقد تردد أن شخصا تدهورت حالته الصحية وتوفي لأنه لم يجد سرير عناية وبقي في المنطقة الحمراء بقسم الطوارئ على أمل أن يحظى بهذا السرير، وسجلت (عكاظ) حالات من ذلك، وأصبح المواطن الذي يتعرض أي قريب له لعارض طارئ أو حادث، مضطرا أن يبحث عن من يتوسط له في العثور على سرير عناية.

وطالب مواطنون مروا بهذه التجربة أن تنقل الصحيفة معاناتهم من الواقع القائم في ظل مطالبة صحة المنطقة بنقل الحالات إلى القطاع الخاص وفقا للإجراءات النظامية، فيما لا يوجد في المنطقة إلا مستشفيان خاصان يستقبلان الحالات بشروط، مشيرين إلى أن أثر التخلص من الكوادر وعدم تعزيزها لا يزال يضرب صحة المنطقة، وعلمت (عكاظ) أنه بالإمكان تشغيل أعداد إضافية لتقديم الخدمات المطلوبة لمصابي الحوادث المرورية الذين لا يزال الكثيرون منهم في الطوارئ في غيبوبة أو حالة حرجة لوقوع المنطقة على عدة طرق سريعة وارتباطها بعدد من المناطق، إضافة لمساحتها الكبيرة.

وردا على استفسارات (عكاظ) حول الوضع الصعب الذي تعانيه المنطقة صحيا بسبب ندرة سرر العناية المركزة، قال مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الصحي والناطق الإعلامي بصحة القصيم محمد بن صالح الدباسي: «إشارة إلى استفساراتكم الواردة لنا عبر الإيميل، المتضمنة بعضا من الاستفسارات المرتبطة بأسرة العناية المركزة، نفيدكم بالآتي: فيما يخص عدد أسرة العناية المركزة في مستشفيات المنطقة 71 سريرا في القطاع الحكومي، أما ما يخص تأمين سرير عناية مركزة في الحالات الطارئة، فهناك حاجة متزايدة لأسرة العناية المركزة في جميع المستشفيات، وصحة المنطقة لها خيارات متعددة وإجراءات يتم العمل بموجبها لتوفير سرير عناية مركزة في حالة تعذر الحصول على سرير بالمستشفيات الحكومية، وتحويلها إلى مستشفيات القطاع الخاص حسب تعليمات وزارة الصحة المنظمة لذلك».

أما بشأن قبول مصابي الحالات الطارئة والحوادث المرورية الذين يحتاجون إلى العناية الفائقة فيقول الدباسي: «هناك نظام إحالة للحالات الطارئة وحالات إنقاذ الحياة التي لا تخضع لنظام القبول المسبق من المستشفى المرجعي، حيث يتم نقل المريض مباشرة عن طريق إدارة الطوارئ والأزمات بالمديرية وذلك بموجب بروتوكول منظم ومقر من الجهات ذات العلاقة، علما أنه تم توفير وتجهيز أسرة في أقسام الطوارئ بكامل تجهيزات أسرة العناية المركزة لتقديم الخدمة الطارئة للمرضى حال امتلاء الطاقة الاستيعابية في غرف العناية المركزة».

بعد إلغائها قرار الـ13 أسبوعا بدءا من اليوم

"العمل" تحتسب السعودي في "نطاقات" فور التسجيل بالتأمينات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150222/Con20150222754615.htm

محمد المصباحي (جدة)

تبدأ وزارة العمل اعتبارا من اليوم في احتساب السعودي بواحد صحيح في برنامج نطاقات، فور تسجيله بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وذلك بعد أن كان احتسابه بنقطة كاملة في برنامج نطاقات بعد مضي 13 أسبوعا على تسجيله في التأمينات الاجتماعية على ملف المنشأة.

ويسهم هذا القرار، الذي أصدره وزير العمل المهندس عادل فقيه، في التخفيف من معاناة انتظار احتساب السعودي في معادلة نطاقات بعد مضي 13 أسبوعا.

ويشرط الاحتساب المباشر للسعودي ضمن نطاقات، أن يكون قد تم تسديد الاستقطاع التأميني له، وذلك لكل الأحجام والكيانات بما في ذلك المنشآت ذات الحجم الصغير جدا التي يبلغ عدد العاملين فيها 9 عمال فأقل.

وكانت وزارة العمل قد أصدرت آلية جديدة لاحتسابِ نسبة التوطين في منشآت القطاع الخاص، تحفز المنشآت على الاحتفاظ بالموظف السعودي وتحقيق معدلات توطين مستقرة، لكن هذا القرار الذي ألغى احتساب السعودي بنقطة كاملة في برنامج نطاقات بعد مضي 13 أسبوعا على تسجيله في التأمينات الاجتماعية على ملف المنشأة، يسهم كثيرا في دعم السعودة.

38.57٪ نسبة موظفات الدولة ووزارتان تستقطبان الأجانب

المصدر: جريدة سبق الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=215495&CategoryID=5

الرياض: سعود النشمي

كشفت وزارة الخدمة المدنية في آخر تقرير لها صدر نهاية شهر صفر الماضي أن عدد العاملين في مؤسسات الدولة حتى 30 صفر 1436 بلغ مليونا و222 ألف موظف ومستخدم، يشكل الرجال ما نسبته 61.43% والنساء 38.57%.

ويشير الإحصاء إلى أن عدد غير السعوديين العاملين في الوظائف التابعة للقطاع الحكومي بلغ أكثر من 72.16 ألفا معظمهم يشغلون وظائف صحية وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي.

وبين الإحصاء عدد وقوعات التعيين وترك الخدمة، إذ بلغ عدد من تم تعيينهم منذ بداية العام الهجري الجاري حتى نهاية شهر صفر 906 موظفين ومستخدمين، في حين ترك الخدمة خلال الفترة نفسها 2413 موظفا ومستخدما.

وبالعودة إلى الفترة ذاتها خلال العام المنصرم 1435 فإن عدد موظفي الدولة كان نحو مليون و 218 ألف موظف ومستخدم، وشكل الرجال 61.67% في تلك الفترة، والنساء 38.33%، فيما كان عدد الموظفين والمستخدمين في الوظائف الحكومية من الأجانب نحو 73.83 ألف موظف ومستخدم.
وتشير الإحصاءات إلى تقليص أعداد الموظفين الحكوميين الأجانب خلال الـ12 شهرا بنحو الـ1660 موظفا ومستخدما تم الاستغناء عن خدماتهم، بينما ارتفع نصيب النساء السعوديات العاملات في الوظائف الحكومية خلال هذا العام بنسبة 0.24% من إجمالي الموظفين والموظفات المقدر عددهم حتى نهاية صفر الماضي بـ1.222 مليون موظف ومستخدم.

المُستشار الأسري لـ"سبق": مقابل كل10 عقود أنكحة تُسجل 4 حالات "الحارثي" يدعو للتجربة الماليزية لتخفيض الطلاق المتزايد بالسعودية

المصدر: جريدة سبق الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://sabq.org/2kzgde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
قال المستشار الأسري وعضو لجنة إصلاح ذات البين بالطائف محمد بن عواض الحارثي، إنه لا يخفى على العقلاء أن ظاهرة الطلاق بدأت تدق نواقيس الخطر في المجتمع السعودي، ونحن نلاحظ أن النسبة تتزايد عامًا بعد عام، مؤكدًا أنه في عام 2014 سجلت إحدى الإحصائيات أنه مقابل كل عشرة عقود أنكحة تُسجل أربع حالات طلاق فضلاً عن الطلاق العاطفي الذي يفوق هذه النسبة بأضعاف مضاعفة وقد لا تبدو نتائجه ظاهرةً على السطح، إلا أنها أشدُ تأثيرًا.
ولفت إلى أن حديثي الزواج ممن لم يمضِ على زواجهم أشهر معدودة يتقدمون هذه الحالات ولعل هناك أسبابًا عديدة في تكاثر ونمو هذه الحالات في هذه المرحلة، داعيًا أصحاب القرار إلى استنساخ التجربة الماليزية في إلزام الزوجين بحضور دورة "رخصة الزواج"، ولعل بدايات هذه الفكرة في ماليزيا بدأت من عام 1992 عندما استشعرت الحكومة الماليزية ممثلةً في رئيس الوزراء الماليزي الدكتور محمد مهاتير واستشعاره بأن الطلاق يؤثر سلبًا على جميع نواحي الحياة اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، حيث وصلت نسبة الطلاق في ماليزيا إلى 32 % ، وبتضافر الجهود وإلزام الزوجين بحضور هذه الدورات التثقيفية والتوعوية وربط تصديق عقود الأنكحة بحضور هذه الدورات تقلصت نسبة الطلاق بفضل الله في عام 2004 إلى 7 % ، مما دعا بعض الدول إلى تطبيق هذه الفكرة واعتمادها.
وشدد من خلال حديثه لـ"سبق"، على دعوة الأكاديميين والاستشاريين الأسريين إلى تطبيق هذه الفكرة واعتمادها وربطها بوزارة العدل وغيرها من الجهات المساندة حتى تعود دفة الأسرة السعودية إلى الاستقرار وتنعم الأجيال القادمة بالاستقرار والسكينة بعيدًا عن عالم الطلاق وضياع الأسرة وتشتت الأبناء، موردًا بعض الحلول ومنها وضع مناهج في الجامعات تتحدث عن الحياة الأسرية وكيفية التعامل معها وتجاوز عقباتها إلى غير ذلك من الحلول.
وقال: إذا كنا ندعو من قبل إلى اعتماد التجربة الماليزية فنحن الآن نقول إنها أصبحت حاجة ملحة لا بديل عنها مع تكاثف الجهود الأخرى من أفراد وأسر ومجتمعات في التقليل من حالات الطلاق ومحاولة دراسة المشاكل ووضع الحلول لأن العقلاء يتفقون على أن الأمم القوية والمنتجة والمبدعة تبدأ من الأسرة المتجانسة والمتماسكة.

دعون أصحاب القرار إلى النظر في الآثار السلبية في حال إقراره رسمياً

ممرضات: 4 أسباب تدفعنا للتفكير في ترك المهنة مع تطبيق دوام الفترتين

المصدر: جريدة سبق الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://sabq.org/skzgde

بدر الجبل- سبق- تبوك:
حصرت ممرضات سعوديات أربعة أسباب رئيسية، تدفعهن للتفكير في ترك مهنة التمريض في حال تم تطبيق قرار دوام الفترتين من الساعة 8 صباحًا حتى الساعة الـ12 ظهرًا، ومن الساعة الرابعة عصرًا حتى الساعة الثامنة مساءً.
وأكد عدد من العاملات بالمراكز الصحية لـ"سبق" أن هناك أسباباً عدة "قد تدفعنا إلى التفكير في ترك مهنة التمريض في حال عزمت الوزارة فعلياً تطبيق دوام الفترتين، إذا أخذنا بالاعتبار أن دورنا في المراكز الصحية دور وقائي وتوعوي، وليس علاجياً".
وقد حصرن هذه الأسباب في نقاط، هي: السبب الأول: من تهديد حياتنا الاجتماعية نظراً للفترة الطويلة التي تبقى فيها الممرضة في العمل، والوقت الذي تستغرقه في العودة لمنزلها خاصة في المدن التي تشهد زحاماً مرورياً؛ إذ يتطلب ذلك خروجها قبل العمل بساعة، وعند عودتها في الأغلب لا تجد أبناءها وزوجها في المنزل، وعند حضورهم من مدارسهم وأعمالهم تستعد للعودة مرة أخرى للعمل؛ الأمر الذي يجعلنا مضطرات إلى التقصير بواجباتنا تجاه أبنائنا وأزواجنا.
وذكرن أن السبب الثاني يتمثل في صعوبة الحصول على سائقين في بعض المناطق والمحافظات التي لا تتوافر فيها وسائل نقل عامة، فضلاً عن ارتفاع أجرة السائقين في حال تطبيق القرار؛ إذ يلتزم السائق بأربع مرات مع الممرضة، وهذا الالتزام يدفعه لرفع أجرته بأسعار مُبالغ فيها.
وأشرن إلى السبب الثالث يرجع إلى عدم توافر الحضانات في المراكز الصحية؛ الأمر الذي يجعل أبناءنا بأيدي العاملات المنزليات فترات طويلة جداً، خاصة في ظل غياب أغلب الأزواج في الفترة المسائية التي نكون فيها في أعمالنا الفترة الثانية، فضلاً عن أن لدى بعضنا أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ ويحتاجون لرعاية أكثر.
وأوضحن أن السبب الرابع من ضمن الآثار السلبية التي تدفعنا في التفكير لترك مهنة التمريض في حال تطبيق قرار دوام الفترتين هو المشاكل الأسرية التي قد يرتفع معها نسب الطلاق نتيجة طول دوام الفترتين وغيابنا نحن الأمهات عن المنزل في أوقات أبنائنا في أمسّ الحاجة فيها لنا.
وجددت العاملات في المراكز الصحية مطالبة أصحاب القرار بإعادة النظر في قرار دوام الفترتين في المراكز الصحية قبل تطبيقه، والنظر للآثار السلبية، ولاسيما أن استمرار الدوام الحالي الذي يمتد حتى الساعة الرابعة والنصف عصراً يفي بحاجة المراجعين الصحية مقابل الإمكانيات المتوافرة.

آل سليمان: توقيع الاتفاقية هدفه توفير وظائف تناسب نزلاء الإصلاحيات

الدوسري: دراسة لتخفيف عقوبة السجناء عبر برنامج "عطني فرصة"

المصدر: جريدة سبق الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://sabq.org/2jzgde

سبق- الدمام:
أكد رئيس برنامج تواصي الشيخ عبلان الدوسري أن هناك دراسة خاصة للسجناء الذين يرغبون في الانضمام في برنامج "عطني فرصة لا لفقد الوظيفة" التي ينظمها برنامج تواصي التابعة للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في المنطقة الشرقية، بهدف تخفيف عقوبة السجن عليهم لكيلا يفقدوا وظائفهم ومصدر رزقهم ودراستهم وغيرها من مكتسبات الحياة.

وقال الشيخ الدوسري إن برنامج تواصي عرض على أنظار الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية برنامج بعنوان "عطني فرصة لا لفقد الوظيفة"، حيث يهدف إلى مخاطبة الشاب للمجتمع لمنحهم الفرصة لكيلا يفقدوا وظائفهم، وقد وجّه بتشكيل لجنة لدراسة المشروع، وذلك بعد تطبيقه على فئة منهم.

جاء ذلك خلال قيام اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم لجنة «تراحم» في المنطقة الشرقية بتوقيع عقد اتفاقية مع "مؤسسة أبنوس الشرق" لإنشاء وتجهيز مضمار مشروع تدريب النزلاء على قيادة المركبات الثقيلة والمتوسطة بسجن الدمام، بحضور رئيس بلدية غرب الدمام فارس العريج ونائب رئيس المجلس البلدي محمد آل دايل وعددٍ من مديري الإدارات بالمنطقة، وذلك بمقر برنامج تواصي التابعة للجنة تراحم بالمنطقة.

وأضاف الشيخ عبلان الدوسري: اللجنة طبقت البرنامج مبدئيًا على أكثر من عشرة متهمين بقضايا مختلفة، جرى النظر بقضاياهم، وبعد انضمامهم في البرنامج، أُصدر بحقهم أحكام مخففة، وذلك بعد أن صدقوا مع أنفسهم قبل أن يصدقوا مع البرنامج وتم إطلاق سراحهم، من أجل ألا يفقدوا وظائفهم وأسرهم الذين يعيلونهم، حيث إن الأحكام الخفيفة بحقهم جاءت بموجب نظام مكافحة المخدرات من المادة الـ 60 التي أعطت القاضي الصلاحية بتخفيض الأحكام وكذلك المتهمين بقضايا المخدرات، بألا يفقد وظيفته وبعد ضمانات بأن يحضر جلسات ودروسًا بمركز الأمير جلوي بن عبدالعزيز للرعاية اللاحقة، وضمان الكشف المفاجئ عن تعاطي المخدرات، مشيراً إلى أنه إذا تجاوز المتهم القنطرة وحقق الهدف المطلوب تتم محاكمته بهذا الحكم المخفف لحفظ مستقبله الذي بناه.

وبين الشيخ الدوسري أن هذا البرنامج شامل جميع القضايا وموظفي وطلبة المدارس وفئات المجتمع ، وأن الأحكام التي تصدر من انضم للبرنامج يحقق تطلعات القيادة الرشيدة بإصلاح من زلت بهم القدم، وذلك لضمان عدم ترتب مفاسد بعد دخولهم في السجن وترك وظيفتهم بعد الخروج منه أو الدراسة أو غيرها، مضيفًا أن البرنامج يحفظ جميع المكتسبات التي بناها ويحفظها له لحين خروجه بعد الحكم المخفف.

وذكر الشيخ الدوسري قصة أكاديمي خليجي في العقد السادس من عمره جاء زيارة للمملكة تم ضبطه من قِبل الأجهزة الأمنية وبحوزته قطعة صغيرة من الحشيش المخدر وبعد دراسة حالته اتضح أنه مربي أجيال وله مؤلفات في تربية الأجيال والتعليم على مستوى دول الخليج، حيث سجن لمدة 11 يومًا في إحدى الجهات الأمنية وأطلق بالكفالة.

وأضاف: مثل هذه الحالة قال الرسول صلى الله عليه وسلم "أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم" وتم الحكم عليه بشهر بالسجن وبقي من مدة الحكم 19 يومًا، حيث تم كتابة خطاب لأمير المنطقة الشرقية بالنظر في قضية الخليجي بشأن العفو عنه وشمله عفو أمير المنطقة وبقي عليه الحد الشرعي لأنه أحد حدود الله التي يتم تنفيذها وهي 80 جلدة .

وشكر الخليجي أمير المنطقة الشرقية على هذه الوقفة غير المستغربة عليه والتي حفظت هيبته أمام أبنائه والجيل الذي قام بتعليمهم.
من جهة أخرى أوضح رئيس لجنة تراحم لرعاية السجناء والمفرج عنهم عبد الله بن محمد بن زيد آل سليمان أن الهدف الرئيس من توقيع الاتفاقية هو توفير وظائف تناسب نزلاء الإصلاحيات عند الإفراج عنهم لكسب رزقهم ورزق أسرهم وتحقيق الهدف الإصلاحي للنزيل باستغلال فترة عقوبة السجن في تدريب النزيل ومساعدته للعودة إلى المجتمع والانخراط فيه والمساهمة في الإصلاح المجتمعي ومساعدة الأسر لعيش حياة كريمة وممارسة حياتها بشكل طبيعي.
وأشار إلى أن هناك مسببات تدعو إلى تنفيذ المشروع وأهم هذه المسببات قلة الموظفين السعوديين في هذا المجال واستغلال فترة العقوبة داخل السجن في التدريب ليكون جاهزًا للعودة للمجتمع والحصول على وظيفة في أسرع وقت، وذلك عند الإفراج عن السجين يكون جاهزًا للعمل في الشركات المتعاونة مع اللجنة وتوفير الوظائف المناسبة لهم ومؤهلاتهم، حيث وفرت لجنة تراحم ١٥٠٠ وظيفة للمفرج عنهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

عقوبات للمخالفات التي تؤدي إلى "أضرار جسيمة"

"الصحة": نظام جديد لتصنيف الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/22/article_933510.html

عبد السلام الثميري من الرياض
كشف لـ«الاقتصادية» مسؤول في وزارة الصحة أن الوزارة تعكف على إيجاد نظام لمنح مكافآت تحفيزية للعاملين في القطاع الصحي في المراكز والمستشفيات أصحاب الأداء المتميز، إضافة إلى وضع عقوبات ضد المخالفين من مرتكبي الأخطاء الطبية.
وقال الدكتور عبدالعزيز بن سعيد وكيل وزارة الصحة للصحة العامة، إن الوزارة تعمل على سن مكافآت للممارسين الصحيين من أصحاب الأداء المتميز، وعقوبات للمخالفات الطبية التي تؤدي إلى أضرار جسيمة، حيث سيتم تصنيف الأخطاء والتجاوزات الطبية.
وأضاف ابن سعيد: "إن الوزارة تسعى إلى أن تصبح من أحسن مقدمي الخدمات الصحية بين الدول المتقدمة، فنحن واثقون بأنفسنا، ولكن ما زال عندنا قصور ونحن نعترف بهذا، ورغم ذلك لدينا تحسن كبير، وكل سنة نتحسن أكثر والدعم موجود، ولكن التحدي القادم أكبر".
تحسن كبير في مستوى التصدي والتعامل مع الفيروس خاصة في الخدمات العلاجية والتشخيصية والوقائية.
«الاقتصادية»
وعن تقييم وفد منظمة الصحة العالمية لتعامل الوزارة مع فيروس كورونا، أوضح وكيل وزارة الصحة، أنهم حققوا قفزات جيدة في مجال الوقاية ومكافحة العدوى في المستشفيات، مبيناً أن ذلك انعكس على الأداء، حيث إن عدد المرضى الناتجين عن انتقال العدوى داخل المستشفيات قليل جداً مقارنة بالماضي، مستدركاً أنه لا تزال هناك مستشفيات حصل فيها بعض الحالات نتيجة نقل المرض داخل المنشأة.
وقال: "إن بعثة منظمة الصحة العالمية اطلعت خلال زيارتها للسعودية على المهام التي تقوم بها غرفة المراقبة في وزارة الصحة التابعة لمركز القيادة والتحكم، واجتمعت مع أعضاء مركز القيادة والتحكم، ثم جالت في مستشفى الأمير محمد بن عبدالعزيز في الرياض ووقفت على الاستعدادات المتعلقة بمرض كورونا، كما اطلع الفريق على التجهيزات لمكافحة العدوى والاستعدادات في المختبرات والتشخيص".
وأشار ابن سعيد إلى أن من توصيات وفد منظمة الصحة العالمية أن يعاد توجيه الأبحاث، وأن تكون أبحاثا وبائية، ودراسة سبب انتقال الفيروس من الجمل للإنسان، مشيراً إلى أن سبب تزايد بعض الحالات في المستشفيات يعود إلى عدم التزام بعض الممارسين بإرشادات المتعلقة بمكافحة العدوى.

يأتي ذلك في الوقت الذي وصف فيه مسؤول في منظمة الصحة العالمية الإجراءات التي تتخذها وزارة الصحة السعودية للوقاية من العدوى والإصابة بفيروس كورونا بالجيدة.
«الاقتصادية» 19 - 2 - 2015
وقال الدكتور كيجي فوكودا مساعد المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لشؤون الأمن الصحي: "لاحظت تحسنا كبيراً هذا العام، إضافة إلى ما عمل في السابق في مستوى التصدي والتعامل مع الفيروس خاصة في الخدمات العلاجية والتشخيصية والوقائية، فهناك تحسن كبير تم رصده في هذه الزيارة، كإنشاء مركز متطور لرصد ومتابعة الحالات باسم مركز القيادة والتحكم، مع وجود مراكز فرعية في 20 منطقة، وهناك الاستعدادات الخاصة بالتشخيص والتحليل في المختبرات".
وأضاف: "أن الاستعدادات المشددة في مكافحة العدوى في المستشفيات والتوعية الصحية جيدة، إضافة إلى وجود حزمة من الأبحاث والدراسات العلمية لبحث هذا الفيروس وسد الثغرات في التعرف على خصائص فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية كورونا".
وأكد مساعد مدير عام منظمة الصحة العالمية أن جل الإصابة بفيروس كورونا ما زالت تحدث في السعودية، وبعض من الدول المتفرقة، منوهاً بأن منظمة الصحة العالمية حتى الآن لا تصنف مرض فيروس كورونا على أنه حدث طارئ يشكل قلقا دوليا، حيث إن هناك عديدا من المنظمات الدولية تساعد للقضاء عليه.
وكان وفد عال المستوى ضم عديدا من المختصين العالميين من المقر الرئيسي للمنظمة في جنيف، والمكتب الإقليمي في القاهرة والرياض، إضافة إلى المنظمة الدولية لصحة الحيوان، ومختصين من منظمة الأغذية والزراعة "فاو" التابعة للأمم المتحدة، ومختصين من معهد باستير الفرنسي لمكافحة الأمراض المعدية واللقاحات، قد زاروا السعودية الأسبوع الماضي، واطلعوا على إجراءات وزارة الصحة السعودية لمكافحة المرض.
إلى ذلك، أعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل حالتي إصابة مؤكدة بفيروس "كورونا" في القويعية والخبر، وتسجيل حالتي وفاة في الرياض وبريدة خلال الـ 24 ساعة الأخيرة، فيما تماثلت حالتان للشفاء من الحالات المصابة بالفيروس في السابق.
وأوضحت "الصحة" أن الحالة الأولى لمواطن يبلغ من العمر 51 عاماً، وهو من الحالات المخالطة للإبل، كما أنه مصاب بأمراض أخرى وظهرت عليه أعراض مرضية وأدخل إلى مستشفى حكومي في القويعية، وما زالت حالته حرجة، بينما الحالة الثانية لمواطن يبلغ من العمر 46 عاماً، وهو من الحالات المخالطة المؤكدة أو المشتبهة في المنشآت الصحية، كما أنه مصاب بأمراض أخرى وظهرت عليه أعراض مرضية وأدخل إلى مستشفى حكومي في الخبر، وما زالت حالته حرجة.
وقالت إن حالة الوفاة الأولى لمواطن يبلغ من العمر 62 عاماً، أدخل مستشفى حكومياً في الرياض، وهو من الحالات المسجلة سابقاً، بينما حالة الوفاة الثانية لامرأة تبلغ من العمر 58 عاماً أدخلت مستشفى حكومياً في بريدة وهي من الممارسين الصحيين، كما أنها مصابة بأمراض أخرى، وهي من الحالات المسجلة سابقاً وأضافت أن وافداً يبلغ من العمر 37 عاماً تماثل للشفاء اليوم وخرج من مستشفى حكومي في الرياض، مشيرة إلى تماثل وافد آخر يبلغ من العمر 46 عاماً للشفاء اليوم وهو من الممارسين الصحيين، وخرج من مستشفى حكومي في بريدة.

• "العمل" تطور آلية احتساب التوطين لتعزيز استقرار المنشآت في النطاقات الآمنة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
بدأت وزارة العمل اليوم (الأحد) تطبيق آلية مُطورَّة لاحتساب نسبة التوطين وتحديد نطاق الكيان في برنامج حفز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، التي من شأنها دعم استقرار المنشآت في النطاقات الآمنة، وحفزها للاحتفاظ بالموظف

السعودي، فالآلية المطورة تحقق مبدأ العدالة بشكل أكبر للمنشآت التي حققت معدلات توطين خلال معظم شهور السنة، إضافة إلى دعمها استقرار عملية توطين الوظائف، وعكس صورة واقعية لعمليات التوطين داخل مُنشآت القطاع الخاص.
وأوضح وكيلُ وزارة العمل لسياسات العمالة أحمد الحميدان أن الآلية تم إصدارها بعد إدخال تعديلات وتحسينات عليها من جميع الأطراف ذات العلاقة، عبر بوابة المشاركة المجتمعية «معاً نحسن»، حين تم طرحها مسودة قرار، وطلبت الوزارة من المهتمين الاطلاع عليها وإبداء الآراء المقترحة في شأنها.
وأكد أن تطوير آلية احتساب التوطين يأتي في إطار حرص الوزارة على تقديم الحوافز لمنشآت القطاع الخاص بغية احتفاظها بالموظف السعودي، والعمل على تطوير أدائه داخل المنشأة، مبيناً أنه سيتم احتساب التوطين في المنشأة عبر الآلية المطورة وفقًا لنسبة التوطين الأسبوعية لآخر 26 أسبوعاً، بناء على قواعد بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتصل بالموظفين السعوديين، ومركز المعلومات الوطني فيما يخص تسجيل العمالة الوافدة.
وأشار الحميدان إلى أنه، تزامناً مع إطلاق هذه الآلية المطورة، سيتم البدء باحتساب السعودي في المنشأة بواحد صحيح فور تسجيله في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بخلاف الآلية السابقة المعتمدة على المتوسط المتحرك (اعتبار دخول السعودي المنشأة بوزن تدريجي 13 أسبوعاً)، إذ سيتم احتسابه في نسبة التوطين فور توظيفه، وسحبه فور مغادرته المنشأة، وهو ما من شأنه التصدي لممارسات بعض المنشآت التي تعمد إلى توظيف عدد كبير من السعوديين في آخر أسبوع لغرض الخروج من النطاقات غير الآمنة، إذ إن الآلية المطورة تعتمد على حساب جميع السعوديين في ذلك الأسبوع الذي تحتسب فيه نسبة التوطين مقسوماً على الـ(26)، وبحيث يكون تأثير العدد المسجل عبارة عن عددهم في ذلك الأسبوع الذي يمثل جزءاً من 26 أسبوعاً يمثل نسبة التوطين في المنشأة، ما يجعل هذه الآلية أكثر عدالة ومحاكاة للمُنشآت التي توظف السعوديين برغبة حقيقية لاستقرارهم وتطويرهم لأنَ العبرة في دخولهم المُنشأة واستمرارهم فيها وليسَ تسجيلهم ثم إنهاء خدماتهم.
وأشار الحميدان إلى أن هذه الآلية ستقلل من التأثير السلبي المباشر على نطاق المنشأة عند خروج أو انتقال موظفين سعوديين أو وافدين منها، إذ لا تغفل هذه الآلية جهود الكيان في التوطين على المدى الطويل 26 أسبوعاً، وتعمل على استقرار نسب التوطين وعدم حصول تغيرات مفاجئة في النطاق نتيجة انتقال الموظف السعودي أو الوافد منها أو تركه وظيفته في أي من منشآت القطاع الخاص.
وبين الحميدان أن الكيان الجديد «حديث التأسيس» الذي لم يكمل الـ 26 أسبوعاً من تاريخ التأسيس، سيتم احتساب نسبة التوطين فيه من طريق جمع النسبة الأسبوعية لكل أسبوع من تاريخ بدء التأسيس حتى تاريخ الحساب المعني، وتتم قسمة الناتج على عدد الأسابيع ابتداء من تاريخ التأسيس حتى تاريخ الحساب المعني، ويكون الناتج هو نسبة التوطين، حتى يكمل (26) أسبوعاً.
ولفت إلى أن تطبيق آلية «المتوسط» لاحتساب نسبة التوطين في برنامج نطاقات تعد عادلة نظراً إلى التغيرات التي تطرأ على عدد العاملين السعوديين في المنشأة خلال فترة زمنية معينة نتيجة تعيين أو استقالة أو إنهاء خدمات، بحيث لا تتضرر المنشأة المعنية في حال انخفضت نسبة التوطين لديها في فترات معينة عن المعدلات التي تحققها في العادة، مبيناً أن الوزارة كانت تحتسب نسبة التوطين سابقاً عبر قسمة متوسط عدد السعوديين على حاصل جمع متوسط عدد السعوديين، يضاف إليهم العمالة الوافدة في المنشأة في الأسبوع الأخير.

الحياة AL HAYAT

القصبي: إصلاح شامل للشؤون الاجتماعية.. ولا تهاون مع المقصرين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي حرص الوزارة على رفع مستوى الخدمات المقدمة للفئات والشرائح التي ترعاها وتطبيق أعلى المعايير، وترجمة اهتمام الدولة بهذه الفئات إلى أعمال على الأرض من خلال الإصلاح الشامل لأوضاعهم، وتحقيق رغبات المشمولين بالرعاية، ورفع كفاءة مقدمي الخدمات بالتدريب، والرقابة.
وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية عقب زيارة مفاجئة لمجمع الوزارة بحي النخيل في الرياض مساء أول من أمس (السبت)، الذي يضم العديد من قطاعات الوزارة، أن لا تهاون مع من يقصر أو يتراخى في تقديم الخدمة وفق أفضل المعايير. وتفقّد الدكتور القصبي، يرافقه وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله المعيقل، والوكيل المساعد الدكتور نايف الصبحي، ومدير الخدمات الطبية الدكتور فالح الرشيدي، مركز التأهيل الشامل للذكور، ودار رعاية المسنين، والمهاجع والمطابخ المركزية، والصيدلية، ومرافق الخدمات، إضافة إلى لقاء النزلاء على انفراد للاستماع إلى شكاواهم ومقترحاتهم لتطوير جودة الخدمة.
.. وتثمين لإلحاق 46 ألفاً
من ذوي الاحتياجات بالإعانة
< ثمّن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بإلحاق أكثر من 46 ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة، كانوا على قوائم الانتظار لأكثر من عام، إذ شملتهم خدمة الإعانة الشهرية، وأُدرجوا ضمن المستفيدين من إعانة شهرين إضافيين.
وأوضح المعيقل أمس أن الإعانة المخصصة للملحقين نحو 865 مليون ريال، مبيناً أنه تم إيداع جميع المبالغ بحسابات المستفيدين كافة، وسترسل البطاقات لجميع الحالات الجديدة التي تم إدراجها بناء على التوجيه الملكي لفروع مراكز التأهيل الشامل في المملكة، لتسلّم لأصحابها خلال الأيام المقبلة.

إلحاق 46 ألف من ذوي الاحتياجات" بالإعانة الشهرية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1024114

:الرياض – صالح الحميدي
رفع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة عبدالله المعيقل شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتوجيههم ـ حفظه الله ـ بإلحاق أكثر من 46000 ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة كانوا على قوائم الانتظار لأكثر من عام إلى المشمولين بخدمة الإعانة الشهرية, وإدراجهم ضمن المستفيدين من المكرمة الملكية بصرف إعانة شهرين إضافيين حيث بلغت 865 مليون ريال تقريباً, وقد تم إيداع جميع المبالغ بحسابات كافة المستفيدين , وسترسل البطاقات بإذن الله تعالى لجميع الحالات الجديدة التي تم إدراجها بناء على التوجيه الملكي الكريم خلال الأيام القادمة لفروع مراكز التأهيل الشامل بالمملكة لتسلم لأصحابها.

بهدف رفع مستوى الاهتمام بالبائعات السعوديات
بلدي الرياض يوصي بدعم الأعمال النسائية وزيادة فرص عمل المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/1024185

الرياض - أحمد الشمالي
أوصى المجلس البلدي لمدينة الرياض بدعم الأعمال النسائية وزيادة فرص عمل المرأة بشتى الوسائل الممكنة وفي جميع المجالات المتوفرة لها.
جاء ذلك خلال ورشة عمل "تنظيم الأسواق والبسطات النسائية" التي نظمها المجلس صباح أمس بفندق "الهوليدي ان" بحي الازدهار، بحضور نائب رئيس المجلس البلدي لمدينة الرياض ورئيس اللجنة التحضيرية الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم العُمري، وبمشاركة القسم النسائي بأمانة منطقة الرياض، وعدد من سيدات الأعمال ورجال الأعمال والمختصين، والشرعيين والقانونيين وبعض المجالس البلدية الأخرى.
ورحب الدكتور العُمري في بداية الملتقى بالحضور مؤكدًا ان تواجد المواطنين والمواطنات هو إثراء للعمل بالمقترحات والأفكار والملاحظات التي قد تنعكس بشكل ايجابي لخدمة مدينة الرياض، الى جانب مساهمة المواطن في اصدار القرار مع الجهات الخدمية المسؤولة عن مدينة الرياض كهدف رئيسي يسعى اليه المجلس البلدي بالرياض من تنظيم ملتقيات المواطنين.
مشيرًا الى ان الهدف من تنظيم الاسواق وعمل بسطات منظمة رفع مستوى الاهتمام بالبائعات السعوديات، وتوفير أماكن لبسطاتهن تكون آمنة وتتوافق مع ظروف الطقس، وتمنحهن خصوصية بعيداً عن مجاورتها محال العمالة الرجالية، نظراً لوجودهن أمام المحال التجارية.
واختتمت أعمال الورشة بإصدار عدد من التوصيات منها ضرورة الوقوف على الإيجابيات والسلبيات والمعوقات في عمل الأسواق النسائية، وإصدار تراخيص مجانية او بمبالغ رمزية، وتسهيل الاجراءات التنظيمية للراغبات مع عدم الزامهن بسجل تجاري والدخول في اجراءات وانظمة وزارتي العمل والتجارة والتأمينات الاجتماعية، وان تكون البسطات والاسواق النسائية تحت اشراف البلديات والامانات.
كما اوصت بتنظيم عمل الأسواق النسائية الحالية، وإبراز الجانب الحضاري في عمل الأسواق، وتحسين بيئة العمل في البسطات والأسواق النسائية مع مراعاة الجانب الاجتماعي، وإيجاد فرص عمل للنساء مع مراعاة خصوصيتهن، واقتراح الأنظمة والقوانين التفصيلية والتراخيص اللازمة وما يرتبط بها في مجال الأسواق والمهن ذات العلاقة بالأعمال النسائية.
ونادت الورشة بإطلاق مشروع نسائي يهدف إلى تنظيم عمل المباسط بطريقة إلكترونية لتلبية اشتراطات السلامة، وتحقيق صحة البيئة، إضافة إلى مراعاة توزيع المباسط، وذلك في خطوة لتنشيط هذا النوع من أعمال البيع، وانشاء مواقع إلكترونية تسوق من خلالها البضائع والمستلزمات النسائية، تشجيعا للعمل من المنزل وتسهيلا لهن، تحت اشراف الامانات والبلديات.
وفتح بعد ذلك النقاش على العديد من القضايا والمستجدات التي تخص ظاهرة المباسط النسائية حيث طالب عدد من المشاركات بتوحيد تصميم المباسط والاسواق النسائية لتعطي الراحة للعاملات في المباسط، كما نادين بدعم الحوار بين العاملة في البسطات النسائية وبين الأمانة لوضع الأنظمة الخاصة بعمل المرأة، واقترح احد المشاركين وضع جدول زمني لحل مشاكل الاسواق والمباسط النسائية.
وسجلت امانة المجلس البلدي جميع المقترحات والشكاوى المقدمة من المواطنين والمواطنات عبر استمارات رسمية وزعت على الحضور كنموذج لتسجيل شكوى او مطالبة او مقترح بخصوص تنظيم عمل الاسواق والمباسط النسائية حتى يتم متابعتها وتحويلها الى معاملة رسمية، ومخاطبة أمانة الرياض بخصوصها.

أول مركزللتوحد بحفرالباطن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبدالله عابد _ حفرالباطن
أعلن مركز التحدي والنجاح للرعاية النهارية بمحافظة حفر الباطن عن بدء التسجيل بالمركز ابتداء من اليوم، على أن يتم الافتتاح الرسمي الشهر المقبل. وقالت مديرة المركز نورة عبدالله الحربي إن المركز متخصص في اضطراب التوحد للأطفال من السنة الأولى وحتى السنة الثانية عشرة ويضم المصابين بفرط الحركة وتشتت الانتباه ومتلازمة داون والتأخر العقلي وهو أول مركز أهلي لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة حفرالباطن ومعتمد من الشؤون الاجتماعية.

"إهمال الآباء".. حصاد الأبناء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبدالرحمن القرني ـ عسير
تراهم أمام أبواب المدارس حتى الرابعة عصرا، يلهون مع أقرانهم على الأرصفة، منسيون من أولياء أمورهم، الذين طوتهم مشاغل الحياة، حتى نسوا أن لهم أبناء قد يصبحون فريسة سهلة لضعاف النفوس.
أرادت «المدينة» أن تفتح هذا الملف المسكوت عنه، لتتعرف عن أسباب ذلك الإهمال، حيث روى عدد من مديري المدارس ومديراتها، بل وحراسها قصصًا وحكايات أقرب إلى الخيال، تؤكد أن أواصر الصلة مقطوعة بين بعض أولياء الأمور وأبنائهم وتنحصر في توفير المستلزمات المدرسية فقط. وألمحوا إلى أنهم يتفاجأون أحيانا عند الاتصال ببعض أولياء الأمور بأنهم إما يغطون في نوم عميق أو ذهبوا لشراء أغراض ونسوا تمامًا إحضار أبنائهم.
وأبدوا خشيتهم من تعرض بعض هؤلاء الطلاب للخطف أو التغرير بهم من قبل ضعاف النفوس ممن يكبرونهم سنًا، محملين أولياء الأمور المسؤولية كاملة جراء هذه اللامبالاة الخطيرة.

لا مبالاة

وتؤكد عائشة العسيري مديرة مدرسة ثانوية بأبها معاناتهن جراء تأخر أولياء الأمور في تسلم بناتهم مع نهاية اليوم الدراسي، مما يلقي بالعبء على المسؤولات عن المناوبة، وفقا لنظام التعليم. وقالت: «من المواقف الغريبة، أن ولي أمر إحدى الطالبات غادر المدينة لقضاء بعض الأغراض ونسي بناته وبالاتصال بالأم طلبت من المناوبة إحضارهن»، .

تعهد رسمي

وتقترح المعلمة علية القرني أخذ التعهد اللازم على أولياء الأمور عند تسجيل بناتهم بالحضور لأخذ بناتهم في الوقت المحدد، مؤكدة أن تأخير الطالبات بعد انتهاء الدوام المدرسي يشكل عبئًا كبيرًا على المعلمات، وتعطلها عن تلبية متطلبات عائلتها، ملمحة إلى اضطرار بعض المعلمات إلى توصيل الطالبات المتأخرات إلى بيوتهن.

هوية ورقم سيارة

ويؤكد حسن محمد مانع مدير مدرسة عبدالله مسعود أنه مع بداية كل عام دراسي يتم توزيع خطابات على أولياء أمور الطلاب تطالبهم بضرورة متابعة أبنائهم في المدرسة بشكل دوري ومستمر، مشيرًا إلى أن الخطاب يتضمن ضرورة إحضار الطالب إلى المدرسة وانتظاره عند الانصراف من قبل ولي الأمر مع كتابة اسم من يقوم بذلك الدور وتدوين رقم سيارته.
وعن الطلاب الذين يأتون إلى المدرسة مشيًا على الأقدام، فقال: «نطلب من أولياء أمورهم كتابة ذلك وتحميلهم المسؤولية مع الزامنا لهم بضرورة متابعتهم ولا نسمح بتاتًا بخروج الطالب مهما كان الأمر.

حراس المدارس

فيما يقول محمد عبدالرحمن عبدالله: «عملت أكثر من 14 سنة حارسًا لإحدى المدارس ولم أترك العمل يومًا قبل الثالثة والنصف بسبب الأعذار والتأخير من قبل أولياء الأمور وكان آخرها عودة أحدهم في الرابعة متعللاً بأنه قد غط في نوم عميق ونسي الأبناء بالمدرسة».

ويشير عبدالعزيز محمد القحطاني - حارس مدرسة ابتدائية إلى أنه يتلمس العذر لتأخر بعض أولياء الأمور إلى ساعة معينة ولكن البعض يزيد عن المعقول ربما لبعد المدرسة عن مقر العمل.

تضارب الدوام

أما الطالب خالد عبدالرحمن القرني فيشير إلى أن والده يعمل بنظام الورديات، ما بين الليلية والصباحية، قائلا: «عندما يعمل والدي ليلاً أو يتأخر فاضطر للعودة مشيًا على الأقدام تحت قيظ الشمس».

خطأ تربوي

ويرى الشيخ يحيى صالح البشري - مدرس تربية إسلامية أن إهمال الوالدين لابنائهم خطأ تربوي ربما يقود الأطفال إلى الانحراف المبكر كالتدخين وغيره من خلال التصاقهم برفاق السوء. ويؤكد الدكتور غيثان بن علي الجريس عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد أنه متى كان الأب قريبًا من ابن اسهم في ايجاد علاقة قوية بينهما .

تفريط وتقصير

في حين ترى إحسان حسن بكر أستاذة الصحة النفسية بكلية البنات أن التفريط في مراقبة الأب أو الأم لابنائهم قد يؤدي في حال ضياع الطفل إلى شعورهما طوال حياتهما بعقدة الذنب تجاه تقصيرهما بالمسؤولية عن ضياع ابنهما.

•العنف".. نقطة سوداء في سجل الأسرة!!

المرأة نصف ضحاياه.. ومنطقة مكة المكرمة في المقدمة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م

اضغط هنا

أحمد العطوي – تبوك

سجلت جرائم العنف الأسري أعلى مستوياتها خلال العام الماضي مقارنة بالسنوات التي تسبقها، وبرغم تفاوت الإحصائيات إلاّ أن هناك اتفاقًا على وصول مستوى العنف الأسري إلى حدّه الأقصى وأن 50% من الضحايا من النساء. وبحسب هيئة حقوق الإنسان» فهناك 500 قضية تعنيف أسري العام الماضي، مؤكدة أن القضايا وصلت لنسبة كبيرة وصفتها بـ»المستويات المقلقة»، وتعلّقت أكثرها بقضايا تعنيف عانتها النساء والأطفال.

وبحسب وزارة العدل فهناك 606 آلات عنف للمرأة والطفل داخل المحاكم، فيما سجلت منطقة مكة وفق آخر إحصائية أعلى نسبة تعنيف للمرأة من باقي المناطق، بواقع 314 قضية، وبنسبة 69% من إجمالي قضايا العنف التي بلغت 459 حالة، منها 195 قضية لأجانب، و 119 لسعوديين، كما استحوذت أيضًا على أعلى نسبة عنف للأطفال، إذ بلغ إجماليها 71 حالة تصدرها الأجانب مرة أخرى بـ41 حالة مقابل 30 حالة لسعوديين. وكشفت دراسة عن أن انتشار العنف الأسري 48% للأطفال بشكل شبه يومي، وهناك حالات أخرى تتفاوت نسبها تصل لمراكز الشرط ومكاتب المتابعة الاجتماعية، أو بإبلاغ أحد الوالدين. وقد عاينت لجان حماية الأسرة في الشؤون الاجتماعية أكثر من 400 حالة خلال هذه السنة 1435هـ، منها 106 حالات ضد النساء، و 106 حالات أخرى ضد فتيات تقل أعمارهنّ عن 26 عامًا، و196 حالة ضد الأطفال، أمَّا الرجال فكان نصيبهم ثماني حالات عنف فقط، أي أن أكثر من 50% من تلك الحالات ضحاياها من النساء.

مطلوب تشريع يعاقب ممارسي

العنف الأسري

قال الباحث في علم الجريمة الدكتور عبدالرحمن السميري إن العنف الأسري من الظواهر الاجتماعية الشائعة في كل المجتمعات الإنسانية، لكنها تختلف من مجتمع لآخر، حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها المتغيرات الراهنة ينتج عنها سلوك غريزي مصحوب بالكراهية، والحقد، وحب العنف نتيجة الإحباط الشديد، وعدم القدرة على ضبط النفس.

وأضاف إنه يجب التوعية في التعريف بالآثار المترتبة على العنف الأسري من خلال مسؤولية مشتركة بين الجهات الرسمية والأهلية، إلى جانب دور المسجد، والمدرسة، ووسائل الإعلام المختلفة، مع العمل على معالجة الأسباب التي تؤدّي إلى العنف الأسري مثل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ومشكلات التفكك الأسري، مع ضرورة سن تشريع يعاقب كلَّ مَن يتجاوز الحدود المسموح بها في ممارسة العنف الأسري.

أخصائي اجتماعي: العنيف يعاني من اضطرابات وخلل عقلي

رصد الأخصائي الاجتماعي أحمد مطير أبو شامة أسباب العنف الاسري، منها أسباب ذاتية ترجع إلى شخصية القائم بالعنف كأن يكون لديه خلل في الشخصية بمعاناته من اضطرا بات نفسية أو تعاطي المسكرات والمخدرات، أو يكون لديه مرض عقلي، وهناك أسباب اجتماعية (الظروف الأسرية المتعددة كالفقر - ضعف الوازع الديني - عدم التوافق الزوجي - المخدرات - المشاحنات والضغوط - الجهل).

وعن العلاج بيّن أنه يعتمد على محورين أساسيين هما علاج العنف الأسري قبل وقوعه: ويكون هذا العلاج بعلاج الأسباب المؤدّية إليه. فإنه عند معرفة الأسباب التي تؤدّي إلى العنف الأسري والعمل على علاج هذه الأسباب، فإن ذلك يؤدّي إلى منع وقوعه مستقبلاً، وبالتالي يمكن القضاء عليه.

وعلاج العنف الأسري بعد وقوعه: وهذا يستلزم معرفة مَن وقع عليه العنف الأسري، ومَن أوقعه؟ وما هي الأسباب التي أدّت إلى وقوعه؟ وما هو العلاج الفوري لهذا العنف؟ وقد يستدعي معاقبة مَن وقع منه الاعتداء، ويتطلّب تعاون الكثير من الجهات الأمنية والاجتماعية والتربوية، وغيرها تعاونًا يؤدّي إلى معرفة مَن يتعرّض للعنف الأسري، إمّا بوضع هواتف معلنة ومعلومة، أو جهة معينة تهتم بالسؤال والتعرّف على مَن يتعرّض إلى العنف؛ حتى ولو لم يستطع الوصول إليها.

ويمكن علاج هذه الأسباب وغيرها من أسباب العنف الأسري من خلال العديد من الوسائل الإعلامية المختلفة، أو من خلال خطب الجمعة، أو في المدارس، أو غير ذلك من قنوات الاتّصال التي تصل إلى الأسرة بكل مراحلها العمرية.

دور حيوي لـ«المرشد الطلابي»

في المواجهة

قال يحيى محمد حوباني من منسوبي التعليم: إن العنف الأسري الذي يمارس على الزوجة، أو الأطفال يظهرعلى سلوك الطالب داخل المنشأة التعليمية، بحيث تجده عدوانيًّا في سلوكه مع الآخرين، وأحيانًا تراه منطويًا على نفسه، وتظهر عليه علامات الخوف، ولا يستطيع الدفاع عن نفسه؛ نظرًا لحالات الرهبة والخوف التي يعيشها داخل منزله، وهنا يأتي دور المرشد الطلابي، وذلك بإحضار الطالب إلى مكتبه، والبحث في مشكلته، ومحاولة الوصول إلى حلول مرضية مع كافة الأطراف داخل محيطه الأسري، وإذا استحالت مثل هذه المحاولات، فإننا نلجأ إلى مخاطبة الجهات ذات العلاقة.

وبيّن المعلم عبدالله البلوي بأن للعنف أشكالاً وأنواعًا، وخصوصًا ما يمارس داخل المنزل، أو بالمحيط الأسري بشكل عام، وتكون الضحية -ومع كل الأسف- هو الطفل، فينشأ الطفل ويتعامل مع مجتمعه بطريقة وحشية، ويطبّق ما يراه بالمنزل من أنواع الإيذاء. وهنا تكون محاولة إصلاحه أمرًا ليس بالسهل نهائيًّا، وتحتاج إلى جلسات مطوّلة مع المرشد الطلابي، وأحيانًا يصل به الحال إلى مستشفيات الصحة النفسية مع الأسف.

مستشار أسري: أمراض نفسية وراء 30% من حالات العنف

أوضح المستشار الأسري بجمعية الملك عبدالعزيز الخيرية سالم الشلهوب أن العنف الأسري في نظرنا ما هو إلاّ معضلة مجتمعية، وتحدٍ اجتماعي يجب مواجهته، والتغلّب عليه، والتقصّي عن أسبابه بعدة أساليب وبحوث ودراسات. فالعنف الأسري، أو العنف ضد المرأة داخل الأسرة لا يزال من المسائل الشديدة التكتم عليها، وذلك لسببين: الأول يتعلّق باعتبار الحديث عن العنف داخل الأسرة، وإفشاء الأسرار العائلية يدخل ضمن الممنوع الأخلاقي والقيمي. أمّا السبب الآخر فيتعلّق بالقوانين العامة التي لا تضع للعنف ضد المرأة اعتبارًا أو مكانًا في بنوده؛ ممّا جعل حالات العنف الأسري المختلفة في طي الخفاء والكتمان، لا تظهر إلى العين إلاّ عندما تصل حد الجريمة، وقتل المرأة، فظاهرة العنف الأسري جاءت نتيجة للحياة العصرية، فالضغط النفسي والإحباط المتولّد من طبيعة الحياة العصرية اليومية تُعدُّ من المنابع الأولية والأساسية لمشكلة العنف الأسري.

فالعنف سلوك مكتسب يتعلّمه الفرد خلال أطوار التنشئة الاجتماعية، فالأفراد الذين يكونون ضحية له في صغره يمارسونه على أفراد أسرهم في المستقبل.

أمّا عن كيفية علاجها «أفضل وسيلة لعلاج حالة العنف الأسري هي الاستصلاح، أي استصلاح الزوج، فغالبية هذه الحالات بعد خضوعها لجلسات علاجية مع المختصين يتم تداركها، إمّا تداركًا كليًّا أو جزئيًّا، فإما أن يكون المرض قد تقلّص بنسبة كبيرة، أو انتهى تمامًا، خاصة وأن أكثر من 30% من حالات العنف الأسري سببها الأمراض النفسية المتولدة من الضغوط الاجتماعية، أو النفسية، أو المادية، أو تلك التي سببها التنشئة في البيت وليست متجذّرة في الزوج.

وأضاف: أكثر مَن يعانون من هذه المشكلة يشعرون بتأنيب الضمير، لكنهم لا يبوحون بذلك لزوجاتهم، وكقاعدة عامّة إذا وجدت الشخص غير مقتنع بتصرفاته القاسية تجاه زوجته، ويشعر بتأنيب الضمير، أو أن يعطي وعودًا بأنه سوف يقوّم

من سلوكه فاعلم أن سلوكه تجاه زوجته سوف يؤول للأفضل -بإذن الله-. إلاّ أن هناك حالات يعتبرون العنف جزءًا من شخصيتهم وتفكيرهم، ويرون أنهم يمارسون سلطة أبوية لا بد منها، وهؤلاء الأشخاص لا يمكن معهم العلاج بالحوار أو النقاش، ما لم يتعرضوا لصدمات في حياتهم، مثل موت الزوجة الأولى، فتجده يتعامل مع الزوجة الثانية بطريقة مختلفة تمامًا، أو تم استخدام معه لغة التهديد باللجوء إلى القانون بعد إثبات حالة العنف ضد الزوجة، وأحذّر الزوجة المعنّفة أن تتسرع في طلب الطلاق من زوجها؛ حتّى تعرض أمرها على المختصين الاستشاريين في مراكز الصلح.
وعن الأسلوب الأمثل في كيفية العلاج في مراكز التنمية الأسرية «فالمختصون يسعون أولاً وآخرًا إلى إيجاد بيئة آمنة للمرأة، ولكن المرأة بطبيعتها العاطفية قد تتسرّع في طلب الطلاق، وهو الأمر الذي لا نلجأ إليه أبدًا، فإذا أصرّت المرأة على الطلاق، فحينها نطلب منها أن تضع خطة لحياتها بعد الطلاق، واضعة بعين الاعتبار ما سيواجهها من مشكلات حضانة الأطفال، ورعايتهم، والالتزامات المادية، فتعرف حينها أنها بالطلاق ستتخلّى عن مشكلة لتواجه مشكلات عدة.

إجادة "العربية" أهم بنود التقويم الوظيفي

127 ألف معلم ومعلمة في مفاضلة النقل الخارجي لـ284 قطاعا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150223/Con20150223754791.htm

متعب العواد (حائل)، عبدالله القحطاني (أبها)
بلغ عدد المتقدمين والمتقدمات من المعلمين والمعلمات لآلية عناصر المفاضلة في النقل الخارجي للعام الدراسي المقبل 127 ألف معلم ومعلمة تمت مفاضلتهم على 284 قطاعا تعليميا في 45 إدارة تعليمية بالمملكة.
أوضح ذلك لـ(عكاظ) مصدر مطلع مشيرا إلى أن العدد النهائي الذي أغلق في موقع التكامل الإلكتروني تمت مفاضلتهم على سنة التقديم وتاريخ المباشرة بالشهر والسنة في التعليم، مطروح منها أيام الغياب من دون عذر ورصد أيام الغياب من بداية الفصل الثاني للعام الماضي (30 درجة)، والمعدل التراكمي للمعلمين والمعلمات (20 درجة)، وتقدير الأداء الوظيفي للعام الماضي (20 درجة).
وأفاد بأن عدد المتقاعدين والمتسربين والمستقيلين من المهنة بشكل مبدئي بلغ نحو 8 آلاف معلم ومعلمة في حركة النقل الخارجية الحالية، مضيفا أنه تم تطبيق تعليق طلبات النقل الخارجي لمن بلغ غيابه دون عذر أكثر من 15 يوما، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1435/1434هـ، وحتى تاريخ 1436/2/23هـ، أما الغياب بعد صدور حركة النقل الخارجي فيتم احتسابه وفق آليات الحركة للعام المقبل، وكذلك من قل أداؤه الوظيفي من المعلمين والمعلمات في العام الدراسي السابق 1435/1434هـ عن 60 من مجموع 100 درجة بالنسبة لشاغلي الوظائف التعليمية، و 77.4 من مجموع 129 درجة بالنسبة لمحضري ومحضرات المختبرات.
وبين المصدر أن المعلمين والمعلمات الذين لم يتحقق لهم النقل على الرغبة الأولى في الحركة السابقة سيظل طلبهم قائما في النظام بشكل تلقائي، ويتم تحديث وتفعيل طلبه وفق استمارة جديدة من خلال تحديث الغياب، وتقدير الأداء الوظيفي، معتمدة من مدير المدرسة، وموقعة من صاحب الطلب على صحة جميع ما فيها من بيانات.
وأرجع المصدر التأخير في إعلان حركة النقل الخارجي إلى حصر الاحتياج بشكل دقيق بما في ذلك حصر الأرقام الوظيفية التعليمية الشاغرة ورفعها لوزارة الخدمة المدنية المختصة في الإعلان والترشيح، حيث ألزمت الخدمة المدنية

جميع الوزارات بما فيها وزارة التعليم بإرسال البيانات الأساسية لكل وظيفة تعليمية مع رقمها الوظيفي لضبط الشفافية في عملية الإعلان والترشيح إن وجد.
يذكر أن عدد المعلمين في وزارة التعليم يبلغ حاليا وفق الإحصائيات الرسمية الصادرة من الوزارة مؤخرا 501111 معلما ومعلمة (236655 معلما، و264456 معلمة) موزعين على 34749 مدرسة، (18710 للبنات، و16039 للبنين).
إلى ذلك، ألزمت وزارة التعليم كافة المعلمين والمعلمات بجميع المدارس الحكومية والخاصة بالتحدث باللغة العربية خلال أوقات الدوام، بدءا من اليوم الاثنين.
وأكد لـ«عكاظ» مصدر أن إجادة اللغة العربية الفصحى ستكون من أهم نقاط تقويم الأداء الوظيفي للمعلمين والمعلمات، مفيدا أن التطبيق يشمل التحدث باللغة العربية مع الطلاب والطالبات خلال أوقات الدوام الرسمي، منوها إلى أن التخاطب أو شرح الدرس لا يقبل أن يكون باللغة العامية، موضحا أن اللغة العربية هي الأساس بين لغات العالم والتي لم تجد الاهتمام في الوقت الماضي بشكل كبير.
وقال إن الوزارة حريصة كل الحرص على تفعيل القرار بشكل تدريجي وتطبيقه دون رجوع عنه، مشيرا إلى أن تعميم القرار يتضمن ضوابط وآليات عمل لتحقيق التحدث باللغة العربية الفصحى، يتم تنفيذها على كافة المستويات الإدارية والتعليمية.
وبين المصدر أن هناك لجانا لتطبيق القرار ومتابعته بشكل خطط وبرامج ناجحة، لافتا إلى أن هناك اختبارات تحريرية للتدقيق اللغوي قبل تقديمها للطلاب والطالبات، كما ستكون هناك مسابقات لغوية تنافسية على مستوى المدارس والمراحل.

جدة.. أول قرار لقضاء التنفيذ يمكّن أطفالا من زيارة أمهم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=215512&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
ألزمت محكمة التنفيذ في محافظة جدة مواطنا بتمكين أم من رؤية أبنائها بعد أن صدر الحكم بزيارة أولادها وتمكين الأبناء من زيارة والدتهم ثلاثة أيام في الأسبوع وبمعدل ساعات محددة، وتم تنفيذ الحكم الذي يعد الأول في جدة من ناحية الإلزام في اليوم الثالث من تقديم السند التنفيذي.
وأوضحت مصادر "الوطن" أن قاضي التنفيذ أمر المنفذ ضده بتنفيذ كامل السند المذكور أعلاه خلال خمسة أيام من تاريخ التبليغ، وفي حال عدم تنفيذ الأمر سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة التي نصت عليها المادة 74 التي تنص على "أن قاضي التنفيذ يحدد طريقة تنفيذ الحكم الصادر بزيارة الصغير ما لم ينص الحكم عليها، ويجري التنفيذ بتسليم الصغير في مكان مهيأ ومناسب لهذا النوع من التنفيذ، والمادة 72 من نظام التنفيذ ولائحته أن قاضي التنفيذ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر كل من امتنع من الوالدين أو غيرهما عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة أو الولاية أو الزيارة أو قام بمقاومة التنفيذ أو تعطيله".
وأفادت المصادر أن وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني يولي اهتماما كبيرا في التواصل مع قضاء التنفيذ بكل المناطق، لمعرفة سير أحكام التنفيذ، خاصة بعد أن تم يوم الخميس الماضي تدشين عملية الربط الإلكتروني بين محاكم التنفيذ، ممثلة في وزارة العدل وبين مؤسسة النقد العربي السعودي الذي أسهم في إعطاء قضاء التنفيذ سرعة في تنفيذ الحجز على أموال الآباء الذين يتهربون من دفع تكاليف الحضانة لأبنائهم. إضافة إلى معاناة قضاء التنفيذ في انتظار أيام عدة لردود مؤسسة النقد العربي في حال تم إرسال استفسار من قبل قاضي التنفيذ عن حساب زوج رُفعت ضده قضية نفقة لأبنائة بعد حدوث الطلاق.
وأكدت المصادر أن الربط مكّن قضاء التنفيذ من معرفة أرصدة الأزواج الذين يطلب منهم نفقة لأبنائهم، إذ يعدّ نظام التنفيذ نقطة تحول وعلامة فارقة وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء واكتمال منظومة العدالة بإيصال الحقوق إلى أهلها، إذ إن التنفيذ هو ثمرة الأحكام، ولا عبرة بحكم لا نفاذ له.

"أعضاء شورى" يدافعون عن المواطن "الموصوم" باستبداد العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

فيما نافح أعضاء مجلس الشورى السعودي عن المواطنين المتهمين بالاستبداد تجاه العمالة المنزلية خلال نقاش مسودة اتفاق وزارة العمل مع الحكومة الإندونيسية، طالب العضوان الدكتورة زينب أبوطالب وعلي الوزرة بأهمية التزام العمالة الوافدة (رجالاً ونساءً) بعادات وتقاليد السعوديين، وأن يتحملوا كلفة الاستقدام لأنهم مستفيدون من فرص العمل في المملكة.

وفي سياق آخر، طالبت عضوة المجلس الدكتورة دلال الحربي في جلسة الشورى أمس (الإثنين)، بألا تقتصر خُطب الجمعة في الحرمين على الشأن المحلي، أو الوعظ والإرشاد والتخويف من النار وتقوى الله، مضيفة: «المعتمر يأتي من أنحاء العالم ولا تهمه هذه الأمور، أرى أن تكون خُطب الجمعة ذات بعد عالمي».

مداخلة الحربي استدعت تدخلاً من رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ لتوضيح مقصد الدكتورة، كي لا تُفهم خطأً في الإعلام، وأنها تعني المطالبة بالتقوى إلى جانب ما ذكرته من مطالب، لتؤكد الحربي قائلة: «نعم.. أقصد أن يذكّر الخطيب بالتقوى ولا يركّز عليها، أنا أطالب بعالمية الخُطب».

فتح المجلس أبوابه للإعلاميين أثناء مناقشة موضوعين، وهما: اتفاق العمالة الإندونيسية، وتقرير الرئاسة العامة للحرمين، وعلى رغم أن المجلس أقرّ أربع اتفاقات مشابهة مع بلدان مختلفة، إلا أن معظم الأعضاء وقفوا ضده، بسبب تجاهله حقوق صاحب العمل السعودي.

وكان القانوني الدكتور فهد العنزي صاحب السبق في الحديث عن هذا الأمر، لأن الاتفاق اعتبر العمالة الإندونيسية الطرف الأضعف، مطالباً بالمساواة في الحقوق والمسؤوليات بين السعودي والإندونيسي، وعدم الخجل من ذكرها، وكأن صاحب العمل مجرد كيس نقود والعمالة كالمعدة الخاوية –بحسب تعبيره.

وواصل العضو صالح الحصيني نقد اتفاق العمالة الإندونيسية، لأنه يخل بحقوق السعوديين، ولم يذكر أية مسؤولية يتحملها الجانب الإندونيسي، مشدداً على ضرورة وقف هذا التوسع في زيادة الحقوق للعمالة ضد السعوديين بعد كل اتفاق تقرّه وزارة العمل.

واعتبر فهد العنزي وعازب آل مسبل مطالب الإندونيسيين تدخلاً في سيادة المملكة وعمل القضاء، إذ تنص إحدى الفقرات على تسوية جميع القضايا العمالية المرفوعة أمام الجهات المختصة، أما العضو علي الوزرة فرأى أن معظم بنود الاتفاق تعزز الصورة النمطية السيئة عن السعوديين، مضيفاً: «كأن العاملة المنزلية مضطهدة، ولا تستطيع أن تشتكي للشرطة أو تفتح حساباً مصرفياً».

واستغرب الوزرة أن يدفع السعودي تكاليف الاستقدام للعامل الإندونيسي، على رغم أنه المستفيد من حصوله على فرصة عمل، واتفقت زينب أبوطالب مع معظم المداخلات، مضيفة: «يجب أن تطبّق القوانين السعودية على العمالة في حال عدم التزامهم بخصوصية المنازل، لا أن يُرحّلوا، وكأن شيئاً لم يكن».

من جهته، علّق رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ على ما ذكره الأعضاء، قائلاً: «العامل جانبه ضعيف، وليس لديه القوة التي تحميه، لا نستغرب عندما يكون لدينا تنظيم يحميه، وهذا لا يعني أن المواطن يظلمه أو يستبد به، بل هو ضمانة له، كي لا يخضع المواطن لورَعه أو دينه في أن يعطيه أو لا يعطيه». وجاء توضيح آل الشيخ باعتبار أهمية الموضوع الذي سيستمر محل إثارة بحسب كلامه، فيما قال رئيس لجنة الموارد البشرية إن العمالة الإندونيسية ضُخّمت إعلامياً، ولم يصدر عنهم إلا كل خير.

وبعد جدال كبير حول اتفاق العمالة الإندونيسية لم يوافق المجلس على تعديلات اللجنة الشورية عليها، أو على نصّه الأصلي الوارد من وزارة العمل، على رغم أن مجلس الشورى وافق عليه حين مناقشته للمرة الأولى بنداً بنداً.. وحرفاً حرفاً -كما قال العضو الدكتور حاتم المرزوقي.

أما انتقادات الأعضاء لرئاسة الحرمين فاقتصرت على معاناة النسوة أثناء زيارتهن روضة الرسول، ومعاملة الزائرين من أصقاع الأرض بعنف من بعض المرشدين، مطالبين بجعل خُطب الجمعة مصدراً من مصادر التوجيه للمملكة والقيادة في العالم، وأن تُترجم وتُطبع وتُنشر، إضافة إلى إعادة الحراسات الأمنية على منشآت ومرافق الحرمين الشريفين، وخزانات المياه التي تغذيهما.

مشاهدات

> اقتصر حضور الأعضاء الجدد على المتابعة والتصويت بصمت.

} الدكتور خالد السبتي رفض النظر للإعلاميين، والرد على نداءاتهم للتهنئة من شرفة المجلس على رغم قرب المسافة.

} الدكتور محمد آل هيازع كان الأكثر ابتساماً عقب الجلسة الأولى له، والأكثر تلقياً للتهاني من بقية الأعضاء.

} الدكتور سعد الحريقي والمهندس وليد الخريجي من الأعضاء الجدد الذين بقوا كثيراً في البهو المخصص للطعام لتلقي التهاني من زملائهم، فيما شوهد العضوان محمد الصقر وخالد السبتي يغادران مباشرة عقب الجلسة.

الملك سلمان يطلع مجلس الوزراء على فحوى مباحثاته مع محمد بن زايد وأمير قطر وميركل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

أطلَعَ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مجلس الوزراء، في جلسة المجلس التي رأسها اليوم (الأحد) في قصر اليمامة في مدينة الرياض، على فحوى مباحثاته مع أخويه ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة في دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد، ومضمون الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وتناولت آفاق التعاون بين المملكة وتلك البلدان، وسبل دعمها وتعزيزها، بالإضافة إلى بحث مجمل الأحداث الإقليمية والدولية.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل الطريفي، في بيانه لـ "وكالة الأنباء السعودية" عقب الجلسة، أن "المجلس استعرض جملة من التقارير حول مجريات الأحداث ومستجداتها، عربياً وعالمياً، وقدر عالياً الكلمة التي وجهها الملك للأمتين الإسلامية والعربية والمجتمع الدولي، خلال مؤتمر الإسلام ومحاربة الإرهاب"، الذي افتتحه أمس في مكة المكرمة نيابة عنه مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل.

وقال إن "المجلس أكد أهمية القمة العالمية الأولى حول مكافحة التطرف العنيف، التي عقدت الأسبوع الماضي في واشنطن، مثمناً مشاركة المملكة فيها، وموضحاً أن المملكة كانت ولا زالت في مقدمة الدول التي بذلت بالغ الجهود للقضاء على أي فكر أو عمل يقود إلى الإرهاب، وأنه من دواعي المسؤولية والحرص أن تشارك في أي جهد دولي جاد يسعى إلى حشد وتضافر العمل الدولي في مكافحة هذه الظاهرة ومصادرها، ومحاربة الجهات التي تقف وراءها دون تفريق بين جنس أو لون أو ديانة أو مذهب".

وبين الطريفي أن "مجلس الوزراء ناقش جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، منوهاً بعقد لقاء الحوار الوطني العاشر في مرحلته الثانية في محافظة جدة تحت عنوان التطرف وآثاره على الوحدة الوطنية، ضمن الجهود والفعاليات التي ينفذها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لمواجهة مشكلة الغلو والتطرف، ونافش واقع التطرف والتشدد وأبرز مظاهره التي أدت إلى توفير مناخ حاضن لهذه المشكلة على المستويين الشرعي والفكري، والتركيز على الظروف التي أسهمت في بروزه على المشهد المحلي والإقليمي والدولي".

وأفاد أن "مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، واطلع أيضاً على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء في مجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء في شأنها"، موضحاً أن المجلس انتهى إلى:

أولا:

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الغابوني حيال مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية والفرانكفونية والاندماج الإقليمي في جمهورية الغابون، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار - أو من ينيبه - بالتباحث مع جانب البيروفي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الآثار والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية بين الهيئة العامة للسياحة والآثار في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة في جمهورية البيرو، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المال، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (75/145) وتاريخ 17-2-1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل ورأس المال، والبروتوكول المرافق له، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 14-7-1435هـ. وأعد مرسوم ملكي في ذلك.

ومن أبرز ملامح هذه الاتفاق:

1- يطبق هذا الاتفاق على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كلتيهما.

2- يطبق على ضرائب الدخل وعلى ضرائب رأس المال المفروضة لمصلحة كل دولة متعاقدة أو أقسامها الإقليمية الإدارية أو سلطاتها المحلية بصرف النظر عن طريقة فرضها.

رابعاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الخدمة المدنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (71/132) وتاريخ 3-2-1436هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية وديوان الخدمة المدنية في المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة في مدينة عمّان بتاريخ 9-10-1435هـ. وأعد مرسوم ملكي في ذلك.

ومن أبرز ملامح هذه المذكرة:

1- يعمل الطرفان على تدعيم العلاقات بين بلديهما في مجال الخدمة المدنية، ويعززان التعاون في هذا المجال في إطار الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلدين.

2- يتعاون الطرفان في تطوير أنظمة ولوائح الخدمة المدنية في مجالات تصنيف الوظائف، التأهيل والتدريب والتوظيف وتطوير القيادات الإدارية.

خامساً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الزراعة في شأن طلب التصديق على تمليك "الشركة الوطنية للتنمية الزراعية" (نادك) وشركة "القصيم الزراعية" وشركة "تبوك للتنمية الزراعية" (تادكو) الأراضي المسلمة لها، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها ما يأتي:

1- قيام كل من وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء بالإشراف على إعداد رفع مساحي حديث للأراضي المسلَّمة للشركات المشار إليها، تقوم به هذه الشركات عن طريق مكاتب استشارية مختصة توافق عليها كلتا الوزارتين لتحديد جميع المساحات المطلوب تملكها بعد إخراج المساحات غير المحياة بالإحداثيات والأطوال والزوايا والانكسارات على أن يشمل الرفع المساحي المشار إليه المعلومات التفصيلية عن المساحات المحياة حالياً وتلك التي تم إحياؤها سابقاً وغير مستغلة الآن وتلك التي لم تحيى من قبل كل على حدة وتحديد الآبار العاملة وغير العاملة.

2- قيام وزارة الزراعة بدراسة ما تقدمه كل من تلك الشركات من صور جوية حديثة عن النشاط الزراعي ومطابقتها على أرض الواقع.

3- قيام وزارة المياه والكهرباء بتحديد الآبار غير المرخصة لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة حيالها.

4- قيام وزارة الزراعة بتزويد كل من: وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المال بنسخة من الرفع المساحي للأراضي غير المحياة التي ستسحب من تلك الشركات.

سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة العامة للطيران المدني -أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروعات اتفاقات بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومات كل من: جمهورية جزر المالديف، جمهورية التشيك ودوقية لوكسمبورغ الكبرى، وذلك في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسخ النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الـ 15 والـ 14 ووظيفة "وزير مفوض" وذلك على النحو الآتي:

1- تعيين عبدالله بن علي بن محمد العقيل على وظيفة "أمين عام مجلس المنافسة" بالمرتبة الـ 15 في وزارة التجارة والصناعة.

2- تعيين سليمان بن محمد بن عبدالرحمن السريع على وظيفة "منسق أعمال لجنة" بالمرتبة الـ 15 في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

3- تعيين الأمير فهد بن عبدالله بن محمد بن ثنيان آل سعود على وظيفة "وزير مفوض" في وزارة الخارجية.

4- تعيين عقاب بن مسفر بن زاكي الحربي على وظيفة "وكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية" بالمرتبة الـ 14 في إمارة منطقة المدينة المنورة.

5- تعيين محمد بن عبدالرحمن بن سعد بن معمر على وظيفة "ملحق ثقافي" بالمرتبة الـ 14 في وزارة التعليم.

6- تعيين حمد بن مرزوق بن حمد القحطاني على وظيفة "مدير عام إدارة تقنية المعلومات" بالمرتبة الـ 14 في وزارة الخدمة المدنية.

7- تعيين صنت بن سليمان بن عالي المطيري على وظيفة "مدير عام الرقابة على أداء المؤسسات العامة والشركات" بالمرتبة الـ 14 في ديوان المراقبة العامة.

واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لهيئة الهلال الأحمر السعودي والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء عن عامين ماليين سابقين، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

"الصحة" تدرس تغيير دوام المراكز الصحية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1024526

متابعة - الرياض الإلكتروني:

أعلنت وزارة الصحة أنها تقوم حالياً بإجراء دراسة للنظر في دوام المراكز الصحية وبما يتماشى مع رغبات المستفيدين من خدمات هذه المراكز والعاملين فيها.

وتتضمن الدراسة إختيار عينات عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة من منسوبي المراكز الصحية والمستفيدين من خدماتها لمعرفة رغباتهم ومطالبهم حيال أنسب الفترات لدوام المراكز الصحية.

وتأتي هذه الخطوة حرصاً من الوزارة على تحقيق الإستفادة المثلى من الخدمات التي تقدمها هذه المراكز وتلبية إحتياجات المواطنين الصحية وبما يتلائم مع مطالب الجميع.

استقبل مدير جوازات ينبع الجديد

محافظ ينبع يبحث أوضاع السجناء والموقوفين

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1024436

ينبع – محمد حمدان الصواب

ترأس محافظ ينبع المهندس مساعد بن يحيى السليم بصالة الاجتماعات بالمحافظة امس اجتماعا ناقش من خلاله أوضاع السجناء والموقوفين وذلك بحضور وكيل محافظ ينبع خالد بن محمد الغملاس والجهات ذات العلاقة المتمثلة بمحكمة ينبع، شرطة ينبع، سجن ينبع، هيئة الرقابة والتحقيق، جوازات ينبع، مكافحة المخدرات، دائرة التحقيق والادعاء العام بالإضافة لمدير إدارة الحقوق العامة بالمحافظة سالم بن عويض السناني.

وقد بدأ محافظ ينبع الاجتماع بكلمة رحب من خلالها بجميع الحضور وقال سعداء أن نلتقي بأخواننا وزملائنا بالقطاعات نتحاور ونتناقش لما فيه خدمة الصالح العام ثم تدارس المجتمعون مايتعلق بأوضاع السجناء من تأخير الرد على المعاملات الخاصة بهم.

وأكد المحافظ على المجتمعين سرعة إنهاء مايتعلق بمعاملات السجناء دون تأخير وذلك حفظا للحقوق وقد أبدى الجميع تعاونهم لما فيه خدمة السجناء والموقوفين.

من جانب آخر، استقبل محافظ ينبع بمكتبه بالمحافظة أمس مدير جوازات محافظة ينبع الجديد العقيد لافي بن سمران الجهني.

وفي بداية الاستقبال هنأه المحافظ على الثقة وقال أدعو الله أن يوفقك لما فيه الخير ونرحب بك لتنضم لفريق العمل بينبع وأن تسهم مع زملائك في تطوير الأداء وخدمة المستفيدين من خدماتكم.

من جهته أعرب مدير جوازات محافظة ينبع العقيد الجهني عن شكره وتقديره لمحافظ ينبع على حسن الاستقبال والتهنئة وما حظينا به من توجيهات جميعها تصب في مصلحة العمل. وقال أدعو الله أن اوفق أنا وزملائي لتقديم مايرتقي بالعمل لمافية خدمة المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجوازات.

جرائم العمالة المنزلية تثير الجدل على مواقع التواصل

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
اضغط هنا

فاطمة مشهور – جدة

تثير جرائم العنف ضد الأطفال التي ترتكبها بعض العاملات المنزليات أحيانا الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يعلق العديد من المشاركين على مقاطع الفيديو التي تصور بعض تلك الجرائم الموجهة إلى الأطفال، وينحو العديد من المعلقين باللائمة في مثل هذه الحوادث إلى ترك ربة البيت أطفالها لوحدهم مع العاملة المنزلية، ما يساعدها على تنفيذ الجريمة، مضيفين أن على هؤلاء الأمهات الحرص بشكل أكبر على البقاء مع الأطفال للقيام على تربيتهم وحمايتهم.

ويقول عبدالله السيني: لو كانت الأم في مثل هذه الحوادث حريصة على الأطفال والزوج لديه الحرص على أسرته ما تركا الطفل في يد الخادمة وذهبا، مبينا أن البنون زينة الحياة الدنيا.
في حين علق أبو سطام قائلا: مثل هذه الحالات هي نتيجة الخطأ أمن الأب والأم بحق أطفالهم بتركهم مع الخادمة.
أما محمد مطهر فقال: إن المسؤولية تقع على عاتق أم الطفل لأنه من المفترض أن تربية الأطفال من اختصاصها أما الخادمة فيجب أن تنحصر مسؤولياتها فقط في تنظيف وترتيب المنزل ونحو ذلك.
ويضيف مشارك آخر: إذا كان لابد من وجود خادمة في البيت فيجب أن ينحصر عملها في الأعمال المنزلية وليس في تربية الأطفال.
فيما أشار آخر إلى أن على كل وكل أم أخذ الدروس من مثل هذه الحوادث التي تنشر في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.
وعلقت جوجو الزميلي بعبارة: لماذا لا تتعظ العديد من الأمهات بهذه القصص.

خريجات "المكتبات".. عقد ونصف من البطالة

ما بين "المدنية" و "التعليم" تناثرت معاناتهم

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
اضغط هنا

فاطمة مشهور- جدة
«عقد ونصف من الزمان ومشكلتنا تراوح مكانها، ما بين الخدمة المدنية والتعليم»، بهذه العبارات شرح عدد من خريجات علم المعلومات والمكتبات وضعهن مع البطالة، معربات عن أملهن في أن يأتي اليوم، الذي تنتهي فيه معاناتهن ويجدن وظائف قبل مرور قطار العمر. وأبدين رغبتهن في التعيين على الوظائف الإدارية، خاصة أنهن لم يجدن فرصة في التعيين كمعلمات، على الرغم من تقدمهن لسنوات عدة للخدمة المدنية، مؤكدات أنه في كل مرة يتقدمن فيها للوظائف يتم استبعادهن، لافتات إلى أنه تم استبعاد تخصصهن كذلك من برنامج جدارة.

المطالبة بالمساواة

في البداية، أشارت الخريجة «أ .ع» إلى أنها تخرجت في عام 1419وتقدمت لديوان الخدمة المدنية أكثر من مرة وكان آخرها برنامج جدارة، قائلة:»لم أجد ردا سوى بأني مستبعدة بالرغم من تقديمي كذلك على الوظائف الإدارية وليست التعليمية».
وأضافت أن ما يلفت انتباهها ونظيراتها أن ديوان الخدمة المدنية عين المعلمات اللواتي لم يحالفهن الحظ في الوظائف التعليمية على الوظائف الإدارية، إضافة إلى تعيين خريجات معاهد المعلمات والكليات المتوسطة على تلك الوظائف الإدارية.

استثناء التخصص

أما الخريجة «م. ر» فذكرت أنها تخرجت عام 1426هـ، مبينة أن معاناتها في البحث عن وظيفة بدأت في القطاع الحكومي، مبينة أنه لم يحالفها الحظ بالتسجيل في برنامج جدارة على تخصصها وهو علم المعلومات والمكتبات، وذلك لعدم وجود مسمى التخصص علم المعلومات والمكتبات ضمن التخصصات المطروحة للوظائف. وألمحت إلى أنها تريد الحصول على وظيفة، ولاتشترط بأن تكون تعليمية، مؤكدة أنها تقف في طابور العاطلات منذ زمن طويل.

آمال تتبخر

أما الخريجة «م .ل» فقالت:»منذ تخرجي عام 1415هـ وأنا أبحث عن وظيفة في القطاع الحكومي، لكن لم يحالفني الحظ»، مضيفة بأنه على الرغم من استبشاري ببرنامج جدارة إلا أن آمالي ذهبت سدى، قائلة: «سجلت في البرنامج وتم استدعائي لمطابقة البيانات في ديوان الخدمة المدنية، وبعد ذهابي فوجئت بعدم قبولي واستبعاد تخصص المكتبات والمعلومات من النظام جدارة». وأبدت استغرابها من قبول غير تربويات على الوظائف الإدارية، حيث تم تعيين خريجات معاهد المعلمات والكليات المتوسطة على الوظائف الإدارية.

استحداث وظيفة
فيما قالت الخريجة «أ. ف»: «واجهنا صعوبات عدة وكأننا لم نلتحق بالجامعة أو نتكبد عناء الدراسة»، لافتة إلى أنهن يعانين من عدم وجود بند وظيفي يحمل مسمى تخصص المكتبات والمعلومات، مطالبة باستحداث بند وظيفي يحمل تخصصهن لتنتهي معاناتهن في الحصول على وظيفة والتي طالما انتظرنها.

أهالي ضباء يأملون بمبنى للضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150224/Con20150224755105.htm

محمد المويلحي (ضباء)
المواطنون في محافظة ضباء يأملون من الجهات المعنية في افتتاح موقع مخصص للضمان الاجتماعي ليخدمهم ويخدم جميع قرى المحافظة، حيث إن المكتب المتواجد في الجمعية الخيرية لا يخدم المراجعين ولا يستوعب أعدادهم المتزايدة. تركي عبدالرحمن الحجيري يقول إن المراجعين قد يصل عددهم في اليوم الواحد إلى 600 مراجع في وقت يصل عدد المستفيدين من الضمان في المحافظة والقرى والهجر إلى أكثر من 20 ألف مستفيد، في المقابل نجد عدد الموظفين الذين يخدمون هذا العدد لا يتعدى موظفين اثنين ينتدبان أسبوعيا من محافظة الوجه ولمدة أربع ساعات. ويوضح كل من سلمان عواد الحويطي وعيد مسلم أنهما يقطعان مئات الكيلومترات للوصول إلى مكتب الضمان بمحافظة ضباء، وقالا: نأتي من قرى نائية ونجد الازدحام الشديد داخل هذا المكتب الضيق والذي لا يعد قادرا على استيعاب المئات من المراجعين. وأشار المراجع محمد النويجعي بقوله أراجع بوالدتي المسنة من أجل عمل إجراءات تجديد بطاقة الضمان واضطر إلى إبقائها في السيارة لساعات عديدة وأحياناً اضطر إلى إدخلها لمكتب الضمان واجلسها على عتبات الجمعية وقد لا نخرج من هذا اليوم بدون أي فائدة تذكر لضيق الوقت. ويشير المواطن ياسر عبدالله القصير إلى أن معظم المراجعين هم من كبار السن والعجزة وبعضهم مصابون بأمراض مزمنة، وبعض المقعدين الذين لا يستطيعون الحركة لا يمكن أن يسعهم مكتب بتلك المساحة ولا شارع الجمعية الخيرية الذي يعد شارعاً حيوياً يكتظ بالعديد من المركبات. وتقول كل من عيدة الجهني وفاطمة الحويطي على الجهات المختصة تخصيص مبنى يحفظ لكبار السن والعجزة حقوقهن لأننا نعاني أشد المعاناة بسبب عدم وجود قسم نسوي متكامل خاص بنا نحن النساء بدل جلوسنا تحت أسوار الجمعية الخيرية أو تحت أشجار البلدية.

دراسة: 91٪ من بائعات البسطات سعوديات.. غالبيتهن مسنات

بلدي الرياض يوصي بإنشاء مباسط إلكترونية لهن مع إلغاء رسوم التراخيص

47

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=215641&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي

علقت دراسة أجرتها الوحدة النسائية بأمانة الرياض لتقييم وضع المباسط النسائية في العاصمة جرس الإنذار للوقوف أمام الوضع الاقتصادي للأسرة السعودية، حيث خلصت الدراسة إلى أن نسبة السعوديات العاملات في المباسط النسائية بلغت 91.4 % من إجمالي العاملات في البسطات، موضحة بأن أكثر من ٣١٪ منهن بدأن مزاولة العمل منذ أكثر من ١٠ سنوات.

كما كشفت الدراسة التي حملت اسم "دراسة البسطات بين الواقع والمأمول"، وشملت ٤٥٣ مبسطا نسائيا في مدينة الرياض أن غالبية النساء العاملات في البسطات هن من فئة كبيرات السن بنسبة ٦١٪ فوق سن الخمسين سنة، وأن 31.4 % تتراوح أعمارهن بين الثلاثين والخمسين عاما. وأشارت الدراسة إلى أن 97.69 % ممن يمارسن العمل في البسطات النسائية من المتزوجات والأرامل والمطلقات اللاتي يعملن لتعويض النقص الحاصل في النفقة لإعالة أسرهن، إضافة إلى أن 76.8 % لا يملكن سكنا رغم التطور العمراني الذي تشهده مدينة الرياض.

وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين المخالفات الصحية والبيئية في تلك البسطات وبين المستوى التعليمي للعاملات في البسطات، حيث بلغت نسبة غير المتعلمات نحو 78.1 %، ودعت الدراسة إلى ضرورة زيادة الوعي للعاملات بالمباسط. كما كشفت الدراسة أن معظم البسطات تركزت في الأسواق الشعبية القديمة خاصة سوق حجاب بحي النسيم، حيث بلغت كثافة المباسط النسائية فيه 52.9 %، ويأتي في المرتبة الثانية في الكثافة حي طويق بنسبة 7.34٪.

ولفتت الدراسة إلى رصدها وجود ٥٨٦ مبسطا نسائيا عشوائي في مدينة الرياض، كان نصيب حي النسيم منها ٣١٠ مباسط، فيما رصدت في حي طويق ٤٣ مبسطا، وفي حي الأندلس ٤٠، وحي السعادة ٢٨، والسويدي الغربي ٢٨، إضافة إلى ١٤ مبسطا في كل من الدار البيضاء والسويدي. أما في حي الروضة فقد رصدت وجود ١١ مبسطا، و١٠ في كل من أم الحمام والعزيزية والملز، و 8 في حي المنصورة، ومثلها في المرقب والجرادية و 5 في حي بدر، و 4 في كل من اليمامة والشميسي والفيحاء، و 3 في منفوحة، ومبسط واحد في كل من أحياء البطحاء والخالدية وعليشة. وأوضحت الدراسة أن نسبة ٧٤٪ من العاملات في المباسط النسائية يمتلكن مقومات البائعة الناجحة، حيث لا يلجأن إلى مساعدة الآخرين في نقل وعرض بضائعهن، بينما ٦٨٪ يعتمدن على سيارات الأجرة في التنقل. وذكرت الدراسة أن 90.1 % من الباسطات رحبن بفكرة تخصيص موقع خاص بهن لمزاولة نشاطهن بطريقة نظامية والبقية أبدين عدم رغبتهن في ذلك. وطالبت الدراسة بضرورة اتخاذ سياسة تنظيمية للفئة التي لا ترغب بالانتقال للبيع النظامي. إلى ذلك، أوصت ورشة عمل "دراسة البسطات بين الواقع والمأمول" التي نظمها المجلس البلدي بالرياض أول من أمس وعرض خلالها 13 بحثا، البدء في تنفيذ فكرة المباسط الإلكترونية مع تقديم دورات تأهيلية للسيدات على استخدامها، ووضع جدول زمني لحل مشكلات الباسطات والعمل على إصدار تراخيص مجانا وتوفير أماكن للمباسط بأسعار رمزية وجعلها تحت إشراف البلديات، وتوفير الأمن لها والخدمات المساندة من المسجد ودورات المياه، والعمل على إنشاء أسواق نسائية بمواقع نموذجية وإتاحة فرص العمل للسيدات. كما أوصت الورشة بتوفير وسائل النقل بأسعار رمزية لهن وتشجيع بنك التسليف على دعم مشاريع البسطات، مع التأكيد على عدم تأثر هذا بدخل المرأة من الضمان أو التقاعد في حال وجد، وتخصيص وظائف في الأمانات كمحتسبات للاحتساب بالأسواق النسائية وتشجيع الأسر المنتجة على العمل من خلال المنزل وزيادة جودة المنتجات.

الصقير: المتقاعدات "مهمّشات"... والمستشفيات ترفض علاجهن وتتهمهن بـ "الشيخوخة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
اضغط هنا

الخبر – رحمة ذياب

تعتزم جمعية المتقاعدين إجراء دراسات وبحوث علمية، لمسح أوضاع المتقاعدين ومعرفة اهتماماتهم وحاجاتهم، من أجل تقديم الخدمات المناسبة لهم، وإنشاء قاعدة بيانات تحوي معلوماتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم، ويتم تحديثها دورياً. إلا أن عضواً في مجلس إدارة الجمعية شكت من «تهميش» و«هضم حقوق» تعاني منه المتقاعدة، عزته إلى «الغموض، وعدم الشفافية والوضوح في تصريحات المسؤولين عن حقوقهن»، مضيفة: «إن معاش المرأة المتوفاة لا يستفيد منه ورثتها، وبعض المستشفيات ترفض تنويم المرأة المتقاعدة، باعتبار أن ما يصيبها بسبب الشيخوخة. وقالت عضو مجلس إدارة الجمعية منيرة الصقير، خلال حفلة «يوم الوفاء» التي أقيمت مساء أول من أمس في «غرفة الشرقية»، بحضور حرم أمير المنطقة الشرقية الأميرة عبير بنت فيصل: «تسعى الجمعية لرفع مستوى الوعي والمعرفة بشؤون المتقاعدين ومكانتهم وقدرتهم، وتصحيح الصورة النمطية عن التقاعد، والتأكيد على أهمية دورهم المستقبلي، باعتبارهم مصدراً لا ينضب من الخبرات والتجارب التي يجب الإفادة منها واستثمارها في مسيرة التطور والبناء»، مضيفة: «تعمل الجمعية على تحسين وتطوير أوضاع المتقاعدين المعيشية والصحية والاجتماعية والاقتصادية». وأضافت الصقير: «نعمل على تأهيل بعض فئات المتقاعدين بما يتناسب مع إمكاناتهم وخبراتهم ومتطلبات سوق العمل، وتوفير فرص التدريب والخدمات الاستشارية، للمساعدة في تطوير خبراتهم ومهاراتهم وتسويق لدى الجهات الراغبة في الإفادة منهم»، مشيرة إلى أن جمعيات النفع العام الخيرية بإمكانها الإفادة من طاقاتهم، وهناك «قاعدة بيانات لكل متقاعدة ومؤهلاتها، وأية جهة تحتاج لهذه الخبرات فإن الجمعية على استعداد لتوفيرها عند الاتصال بها»، لافتة إلى وجود «متقاعدات يرغبن في العمل تطوعاً، وأخريات يبحثن عن زيادة الدخل». وأردفت عضو مجلس إدارة جمعية المتقاعدين: «نعيش عصر العولمة الإلكترونية التي قلصت مجهوداتنا الشخصية، فليس للعضلات والقوة بها دور كبير، وإنما أصبحت الآلة هي عماد العملية الإنتاجية، ونظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية وانتشار التعليم والتقدم الصحي وارتفاع معدل عمر الإنسان، أصبح بالإمكان الاستفادة القصوى من هذه الخبرات والكفاءات العالية، وبخاصة بعدما انقلبت المفاهيم، وجعلت الـ 60 هي سن العطاء والخبرة والحكمة والنضج، وليست سن انتهاء الصلاحية كما يدعي البعض». واعتبرت الصقير تهميش المتقاعدين «نوعاً من الهدر المالي والمعرفي في تنمية اقتصادات الدولة»، مضيفة: «إن الإسلام اعتبر الـ 40 سن النضج الكامل والعطاء.» وركزت على بعض مطالبات المتقاعدات «لما لها من خصوصية مختلفة عن الرجل»، قائلة: «لا نطالب بالمساواة مع الرجل، بل بإعطائها حقوقها التي تناسب مكانتها فلا تهمش، ولا تطلب رعاية خاصة، ولكن مع الأسف هضمت حقوقها وهمّش دورها، لأسباب عدة، منها: عدم معرفة المتقاعدة بحقوقها وغالباً ما نجد الغموض، وعدم الشفافية والوضوح في تصريحات المسؤولين عن حقوقهن»، مضيفة: «معاش المرأة المتوفاة لا يستفيد منه ورثتها، وبعض المستشفيات ترفض تنويم المرأة المتقاعدة، بحجة اعتبار أن ما يصيبها بسبب الشيخوخة»، مشيرة إلى أن هناك مطالبات تم تنفيذها وأخرى رفعت إلى المسؤولين. وكشفت الصقير عن توقيع الجمعية اتفاقات مع جهات عدة، لتوفير فرص وظيفية للمتقاعدين، للإفادة من خبراتهم، وتم تزويد بعض الشركات بالمعلومات. وكانت آخر فرص قدمت بحدود 600 فرصة هذا الشهر للمتقاعدين في مجال التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم والإحصاء. وستعقد قريباً شراكة مع وزارة التعليم للاستفادة من خبرات التعليمية للمتقاعدات كاستشاريات. كما وصل طلب من إحدى الشركات لتوظيف 150 مهندساً وفنياً. وسنستمر بتوفير هذه الفرص للراغبين في العمل».

أعضاء "شورى" يضعون علامات استفهام حول "التعليم العالي" و"البحوث"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م

اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

بعد 13 يوماً من توجيه انتقادات حادة للتعليم العام.. انتقد أعضاء مجلس الشورى السعودي أمس التعليم العالي في المملكة، كاشفين تدني مستوى البحث العلمي وضعف البرامج الأكاديمية المقدمة في جميع الجامعات الحكومية والأهلية.
كما طرح أعضاء علامات استفهام كبيرة حول 203 كراسي بحثية علمية، وعن المبالغ الطائلة المصروفة عليها، ومنتجاتها الغامضة – على حد قولهم. ورفع الأعضاء واللجنة العلمية الشورية سقف الانتقاد في جلسة أمس (الثلثاء) لآخر تقرير يدرسه المجلس لوزارة التعليم العالي قبل «الدمج»، مشككين في صحة الجداول الإحصائية التي وردت في التقرير، فضلاً عن عدم جدواها، إذ إنها لا تمّكن المجلس من أداء دوره الرقابي، خصوصاً في ما يتعلق بأوضاع المبتعثين.
وأرسل أعضاء الشورى برقيات عدة لوزير التعليم الجديد لانتشال التعليم العالي من البيروقراطية، ومنحه الحرية عبر استقلال تام في البيئة الجامعية، تلغي المحاباة في التعيين داخل الجامعات، ومن أبرز الرسائل مطالبة الدكتور منصور الكريديس بتقرير مفصل عن أوضاع المبتعثين، لأنه لم يقرأ معاناتهم في تقرير الوزارة حول تدني خدمات الملحقيات الثقافية.
وأوضح الكريديس أن مجلس الشورى ممثلاً في أعضائه لا يمكنهم ممارسة دورهم الرقابي والتشريعي على برنامج الابتعاث الطموح في ظل توافر معلومات عامة عن عدد المبتعثين وتخصصاتهم، في حين أن مواقع المبتعثين الإلكترونية تكشف معاناة حقيقية، مستدلاً بمشرف أكاديمي لكل 400 مبتعث في الملحقية السعودية في أميركا. وتطرقت العضوة الدكتورة حمدة العنزي لمعاناة المبتعثين في سياق التوظيف، بسبب شروط الجامعات السعودية التعجيزية –بحسب وصفها، وأن الشروط ذاتها لا تطبّق على الأجانب المتعاقدين مع الجامعات، مطالبة بتحقيق العدل، خصوصاً وأن بعض المبتعثين عادوا بتخصصات نادرة ودخلوا عالم البطالة.
أما الدكتورة دلال الحربي فطالبت وزير التعليم الجديد بالإفصاح عن استراتيجيته حول التعليم العالي والجامعي، لأنه لم يطرحها حتى الآن. ولم تكن الحربي الوحيدة المطالبة باستقلالية الجامعات، إذ سبقها العديد من الأعضاء منهم الدكتور سطام لنجاوي الذي طالب حتى بتحرر عمداء الكليات من صلاحيات مدير الجامعة، وأن يكون اختيار الطلاب والتعيين مبني على الجدارة والتميز، لا على المحاباة كما يحدث في الجامعات.
وتنوعت مطالب أعضاء الشورى لإصلاح التعليم العام، منها طلب الدكتورة حمدة العنزي بوضع مقررات للخدمة التطوعية الإلزامية في الجامعات بواقع 10 ساعات، فيما طالبت دلال الحربي بإعادة القيم والأعراف الأكاديمية الجامعية والمعايير العلمية التي تحكم كل شيء داخل الجامعة، والنظر في جميع لوائح الجامعات التي لم تتغير منذ عام 1414 هـ.
واختلف الدكتور عبدالله العتيبي عن بقية زملائه، إذ طالب بالتركيز على تخصصات طبية معينة من دون أخرى، لوفرة ما تطرحه كليات العلوم التطبيقية في تخصصات معينة على حساب أخرى، على رغم حاجة المملكة لبعضها، كما أن الموجودة حالياً فيها تفاوت وتباين كبير بين المخرجات، وبعضها غير مُجدٍ. ومن المفارقات في جلسة الشورى أن اللجنة العلمية في المجلس كانت السبّاقة في انتقاد وضع التعليم العالي، إذ بيّن رئيسها الدكتور مشعل السُلمي أن جودة ما يقدم في 28 جامعة حكومية و10 جامعات أهلية و32 كلية أهلية من برامج أكاديمية دون المستوى، ولا تلامس حاجات المملكة في التنمية. وعن البحوث العلمية أوضح السلمي أن ارتفاع الجامعات السعودية في التصنيف العالمي ليس دليلاً على تطور المجال البحثي في المملكة، إذ إن البحوث النوعية المنشورة في مجلات علمية يشار لها بالبنان لا تتجاوز 270 بحثاً خلال عامين، كما أن الوزارة والجامعات ليس لديها أي إجراءات كافية لتحويل مخرجات البحث العلمي إلى مخرجات صناعية.
وقدمت اللجنة العلمية توصيات عدة لوزارة التعليم، منها تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع، وطرح برامج مفتوحة للتعليم المجاني كما هو معمول به في الجامعات الراقية على مستوى العالم، وصرف بدلات ومكافآت لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

العتيبي: «الأرصاد» تراوح مكاناها منذ 17 عاماً

< بدت علامات الانزعاج واضحة على منسوبي الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في شرفة مجلس الشورى بسبب انتقادات الأعضاء القاسية، وكان الأكثر قسوة من الأعضاء اللواء المهندس ناصر العتيبي الذي نسف جهود الهيئة خلال 17 عاماً بالقول: «الرئاسة لم تفلح في الحد من أضرار البيئة وبقيت محلها تراوح».
واستدل العتيبي في اتهاماته لـ«الأرصاد والبيئة» بالواقع السيئ للبيئة في المملكة، وما لدى الرئاسة من أجهزة وأنظمة لا ترقى لما هو معمول به عالمياً، معتبراً الضعف الكبير في أدواتهم أحد الأسباب في زيادة الأضرار البيئية بنسبة عالية جداً.
وعلى رغم أن النظام البيئي أُقر في عام 1422هـ، إلا أن الرئاسة لم تعتمده في اشتراطاتها للمصانع الكيماوية والصرف الصحي المتناثرة، والتي تخلّف غازات سامة زادت من نسب التلوث ومعاناة السعوديين. ولم ترتقِ توصيات اللجنة البيئية في المجلس إلى رضا اللواء العتيبي، خصوصاً المطالبة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية والبلديات، مطالباً بالتطبيق العملي للمعايير البيئية الواردة في النظام. من جهتهم، أكد مسؤولو الأرصاد والبيئة لـ«الحياة» - من داخل الشرفة - عدم صحة كثير من الانتقادات التي طاولت الرئاسة تحت القبة، واعدين برد رسمي سريع يوضحون فيه جميع الملابسات.

مشاهدات
} أول مشـــاركة للأعضاء الجدد كانت من نصيـب المهندس عباس هادي، تحدث فيها عن تخصيص الأراضي لهيئة المساحة.
} رئيس الجلسة الجفري أعطى الدكتور خالد السبتي فرصة للمداخلة حول التعليم العالي، إلا أنه اعتذر لأنه لم يطلب الحديث.
} يستمر العضو سلطان السلطان برسم الابتسامة تحت القبة عبر مداخلاته الجريئة، إذ بدأها أمس بتحية الأعضاء الجدد، وخص جاره الدكتور محمد آل هيازع بتحية خاصة منادياً إياه «معالي الوزير».
} لم تجد دعوات رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري أي تجاوب من الأعضاء حول الاختصار في وقت المداخلات على تقرير التعليم العالي.
} قدّم أعضـــاء المجلس 32 توصية إضافية على تقرير التعليم العالي سيتم الرد عليها في جلسة لاحقة.

الحياة
AL HAYAT

"التعليم" تطور لائحة السلوك لمواجهة الاعتداءات ضد المعلمين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
كشفت نائب وزير التعليم للبنات نورة الفايز أن لائحة السلوك التي أقرتها الوزارة للحد من اعتداءات وعنف من الطلاب وأولياء أمورهم ضد المعلمين داخل البيئة المدرسية، تتضمن ضوابط وآليات لهذه الحالات. وشددت الفايز خلال ملتقى القيادة المدرسية في جدة أمس، الذي ضم أكثر من 500 قيادة مدرسية يمثلون مديري ومديرات المدارس من مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها ودول مجلس التعاون الخليجي، لمناقشة تجارب تعليمية عالمية لتطوير القيادة المدرسية وتنمية القيم الوطنية وتطوير المدارس، على أن اللائحة يجري حالياً تطويرها وسيتم تطبيقها العام المقبل. من جهته، طالب نائب وزير التعليم للبنين الدكتور حمد آل الشيخ بالتعليم السليم مع لائحة السلوك لمواجهة حالات العنف داخل البيئة المدرسية ضد المعلمين، مشدداً على ضرورة اتخاذ الإجراءات الجنائية في حال تجاوزها اللائحة، من خلال رفعها لجهات الاختصاص في الشرطة. وأوضح أن الملتقى يهدف إلى تمكين مديري المدارس ومديراتها من فهم متطلبات التحول للقيادة المدرسية، وتحسين الأداء المدرسي. وحول إشكال المعلمات البديلات، أكدت نائب وزير التعليم للبنات أنها قيد الدرس من الخدمة المدنية، مفيدة بأن الوزارة مهتمة بمسألة المعلمات البديلات عوضاً عن المعلمات اللاتي يتمتعن بإجازات أمومة أو أي ظروف أخرى. وقالت: «إن الوزارة حريصة على استمرار العملية التعليمية، لذا تم رفع مسألة البديلات لديوان الخدمة المدنية لدرسها»، مشيرة إلى إمكان أن تغير مديرة المدرسة مسماها بشكل خاص، في حال قناعتها بأنها مؤهلة لحمل مسمى قائدة تعليمية.

د. القصبي يوجه مديري الفروع بعدم التهاون مع المقصرين

"الشؤون الاجتماعية" تدعو لبذل المزيد من الجهد لخدمة مستفيديها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1024707

الرياض – صالح الحميدي
عقد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي اجتماعاً مع مديري فروع الوزارة بالمناطق، بحضور وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين ومديري عموم الإدارات بالوزارة والإدارات المرتبطة بمكتبه والمستشارين.
ورحب د. القصبي خلال الاجتماع بالمديرين العامين في المناطق الذين صدرت قرارات بتكليفهم الأسبوع الماضي وتمنى لهم التوفيق، ثم استمع إلى المقترحات التي قدمها مديرو الفروع وكيفية تطبيقها على أرض الواقع، ووجه ببذل كافة الجهود التي تحقق خدمة كافة الفئات التي ترعاها الوزارة مع حسن التعامل مع المستفيدين وتذليل كافة الصعاب التي قد تواجههم وسرعة حلها. وأكد أهمية التعاون بين مديري عموم فروع الوزارة والمساعدين وأهمية بناء شراكات إستراتيجية مع شركاء الوزارة، ووجه مديري الفروع بعدم التهاون مع من يقصر أو يتراخى في تقديم الخدمة وفق أفضل المعايير، مشيراً إلى أن الوزارة سوف تجند كافة إمكاناتها للقضاء على كافة أوجه الحواجز التي يمكن أن تقف أمام النجاح.
وثمن ما بذله ويبذله الوكلاء والوكلاء المساعدون ومديرو العموم من اهتمام بالفئات التي ترعاها الوزارة وطالبهم بالمزيد من الجهد حتى تنعم هذه الفئات بكامل حقوقها. وفي نهاية الاجتماع، عبر مديرو عموم فروع الوزارة عن شكرهم وتقديرهم لوزير الشؤون الاجتماعية على حسن الاستقبال وتوجيهاته السديدة، لافتين إلى أن ما تطرق له في الاجتماع سوف يكون محل اهتمامهم ويعد بمثابة ورق عمل قدمت لتطبيقها على أرض الواقع.

توقيع اتفاقية تدريب النزلاء على قيادة المركبات الثقيلة والمتوسطة

سعود بن نايف يوافق على تطبيق برنامج لمساعدة النزلاء على الاحتفاظ بمكتسباتهم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1024717

الدمام – إبراهيم الشيبان
تعكف جهات حكومية عدة البدء في تطبيق برنامج (عطني فرصة لا لفقد الوظيفة) في سجون المنطقة الشرقية بعدما نجح البرنامج في فترة التجربة على عشرة نزلاء أصدرت بحقهم عقوبات مختلفة وتم إطلاق سراحهم بناء على شروط محددة

مرتبطة بنوع الجريمة. ويهدف البرنامج الى تخفيف عقوبة السجن على النزلاء، كي لا يفقدوا وظائفهم ومصدر رزقهم ودراستهم وغيرها من مكتسبات الحياة.
ووافق صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، بتطبيق برنامج تخفيف عقوبة السجن على النزلاء الموظفين والطلبة والذين لم تتكرر جرائمهم ومدة سجنهم تتجاوز العام حتى لا يفقدوا وظائفهم ودراستهم ويتم فصلهم على ان يرتبط ذلك بنوع الجرم.
وكان برنامج تواصي "لجنة ارباب السوابق - سابقا" التابع للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" في المنطقة الشرقية قد قدم مشروعا متكاملا لأمير المنطقة عبارة عن دراسة للنزلاء الذين يرغبون في الانضمام لبرنامج "عطني فرصة لا لفقد الوظيفة" التي ينظمها برنامج "تواصي" بهدف تخفيف عقوبة السجن عليهم والحفاظ على مكتسباتهم من الحياة ومصدر ارزاقهم.
وكشف رئيس برنامج "تواصي" ورئيس المحكمة الجزئية بالدمام الشيخ عبلان الدوسري، أن البرنامج عرض على صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية مشروعا توعويا تثقيفيا تطبيقيا بعنوان "عطني فرصة لا لفقد الوظيفة"، بهدف منح فرصة للسجين حتى لا يفقد وظيفته، وقد وجه سموه بتشكيل لجنة لدراسة المشروع الأول على مستوى المملكة، وذلك بعد تطبيقه على فئة منهم ونجاحه.
وأكد في كلمته على هامش توقيع اتفاقية بين اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" في المنطقة الشرقية و"مؤسسة أبنوس الشرق" مساء الاثنين الماضي، تقضي بإنشاء وتجهيز مضمار مشروع تدريب النزلاء على قيادة المركبات الثقيلة والمتوسطة بسجن الدمام، بحضور رئيس بلدية غرب الدمام فارس العريج ونائب رئيس المجلس البلدي محمد آل دايل وعدد من مديري الإدارات بالمنطقة بمقر برنامج تواصي التابعة للجنة تراحم بالمنطقة الشرقية، أكد ان اللجنة طبقت البرنامج مبدئيا على أكثر من عشرة متهمين بقضايا مختلفة، جرى النظر بقضاياهم، وبعد انضمامهم في البرنامج، أصدر بحقهم أحكاما مخففة، وذلك بعد أن صدقوا مع أنفسهم قبل أن يصدقوا مع البرنامج وتم إطلاق سراحهم، للحفاظ على وظائفهم وأسرهم، وجاءت الأحكام الخفيفة بحقهم بموجب نظام مكافحة المخدرات من المادة ال 60 التي أعطت القاضي الصلاحية بتخفيض الأحكام على المتهمين بقضايا المخدرات، بهدف ضمان الوظيفة مع الوعد بحضور دروس بمركز الأمير جلوي بن عبدالعزيز للرعاية اللاحقة والخضوع للكشف المفاجئ لتجاوز المخدرات دون تحديد سنوات الكشف.
وحول الاتفاقية "تدريب النزلاء على قيادة المركبات الثقيلة والمتوسطة" أوضح رئيس لجنة تراحم لرعاية السجناء والمفرج عنهم عبدالله بن محمد آل سليمان، أن الهدف الرئيسي من توقيع الاتفاقية هو توفير وظائف تناسب نزلاء الإصلاحيات عند الإفراج عنهم لكسب رزقهم ورزق أسرهم، وتحقيق الهدف الإصلاحي للنزيل باستغلال فترة عقوبة السجن في التدريب، والمساعدة في العودة للمجتمع والانخراط فيه والمساهمة في الإصلاح المجتمعي، ومساعدة الأسر لتعيش حياة كريمة وممارسة حياتها بشكل طبيعي.

• الشورى": 20 مليار ريال سنوياً لـ150 ألف مبتعث تنتظرهم • البطالة"

طالب بمنح حوافز للطلاب الدارسين في الجامعات العالمية المتميزة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
اضغط هنا

53

حقوق الإنسان في الصحافة

جابر المالكي - الرياض
شن أعضاء مجلس الشورى انتقادات واسعة على أداء وزارة التعليم «وزارة التعليم العالي سابقا».. وقال الأعضاء إن هناك «غموضًا» يلف الوزارة، خصوصا الجامعات والابتعاث.
وقال الأعضاء إن الكراسي البحثية، لا تزال تحت المستوى المطلوب، وأن هناك 20 مليار ريال تنفق على 150 ألف مبتعث سنويًا، بينما يعاني هؤلاء المبتعثون من البطالة عند عودتهم.. وطالب أعضاء بعدم إلغاء التأمين الطبي عن الطالب بعد قطع البعثة، مطالبين بوضع كادر صحي للممارسين الصحيين في الجامعات السعودية.. كما طالب بعض الأعضاء بمنح حوافز للطلاب المبتعثين في الجامعات العالمية المتميزة.
في البداية قال عضو مجلس الشورى، الدكتور فهد بن جمعة، إن الجامعات تظل محل تساؤل عن مدى البحث العلمي، حيث لايزال تلك البحوث تحت المستوى المطلوب.
من جانبها تساءلت عضو مجلس الشورى الدكتورة فردوس الصالح عن عدم شغل 767 وظيفة شاغرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، حيث لم يوضح التقرير تفاصيل عنها، مؤكدة أن هناك 55% من المبتعثين في أمريكا وحدها ولم يوضح التقرير كم عدد أو نسبة الموفدين في الملحقية هناك.
ومن الملاحظات التي ذكرتها الفردوس على التقرير أنه لايزال هناك مقيدين في الانتساب بالجامعات، حيث وصلت النسبة لـ26% و27% للمستجدين أين الجامعة الإلكترونية عن هؤلاء.
وتطرقت للكراسي العلمية والبحثية في الجامعات لم يذكر التقرير تفاصيل عنها، مشيرة إلى أن المجلس كلما يأتي تقرير الوزارة نتحدث عنها ولم نعط الجواب وطالبت الجامعات بإقامة أوقاف خاص لها للاستفادة منها.
من جهته تساءل عضو مجلس الشورى صالح الحميد عن الكراسي العلمية وماذا قدمت، حيث إنها منتشرة في الجامعات منذ 8 سنوات، والمبلغ التي صرفت فيها كم قيمتها.
وطالب عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله العتيبي بتقييم مخرجات التخصصات الصحية في الجامعات ووضع معايير معينة لكل تخصص.
من جهته قال عضو مجلس الشورى الدكتور منصور الكريديس، إن ماتم صرفه على برنامج الابتعاث، والذي وصل إلى 20 مليار ريال سنويا على 150 ألف مبتعث، مشيرا إلى أن مجلس الشورى لا يصل إليه تفاصيل تلك المبالغ، بالإضافة إلى مشكلات المبتعثين، مشيرا إلى أن التقرير اشتمل على أرقام فقط.. قائلا: لا نريد إلا أن يتم تحقيق المطلوب، مطالبًا بتفاصيل عن برنامج الابتعاث.
وتطرق إلى التأمين الطبي للمبتعثين، وقال إن التقرير لم يشتمل على أي معلومة عنه مطالبا الوزارة بعدم إلغاء التأمين الطبي بعد قطع البعثة عن الطالب، مشيرا إلى أنه يجب أن يستفيد من ذلك التأمين.
وتحدث عضو مجلس الشورى الدكتور حمد ال فهاد عن الممارسات، التي تقوم بها الجامعات السعودية على المحاضرين وإلزامهم بالحصول على درجة الدكتوراه، وبعد أن يحصل عليها يعود على نفس الدرجة الوظيفية السابقة، وهذا الأمر بين لنا أن الجامعة لا تعطي الحق للموظف، مطالبا بوضع كادر صحي للممارسين الصحيين في الجامعات السعودية.
من جانب آخر تحدثت عضو مجلس الشورى، حمدة العنزي، والتي قالت إن هناك بطالة حقيقية في المبتعثين خصوصًا المتميزين، متسائلة ماذا فعلت الجامعات لهؤلاء في توظيفهم والاستفادة من تخصصاتهم، كما إشارات إلى أن بعض الجامعات السعودية لا يوجد بها التخصصات الملتحق بها المبتعثون، وطالبت بوجود برامج إلزامية في الجامعات للتطوع والعمل الاجتماعي.
وطلبت من اللجنة احتساب مكافأة نهاية الخدمة من تاريخ التعيين على وظيفة معيد كباقي موظفي الدولة فهي تجاوزت في التوصية السادسة المرسوم الملكي في طلب دمج البدل بأساس الراتب، فلا يمنع أن تتجاوز أيضا في التوصية الخامسة.
أما النقطة الثالثة فهي طلب إقرار برامج الخدمة التطوعية وإلزام مجالس الجامعات لبرامج الخدمة التطوعية كمتطلب إلزامي للتخرج في جميع الجامعات السعودية الحكومية والخاصة بواقع (10) ساعات تطوعية في كل فصل دراسي.
من جانبها قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة دلال الحربي: إن وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل لم يفصح عن استراتيجيته الخاصة بالجامعات وماذا يتجه اليه، مطالبة في نفس الوقت بأن تكون الجامعات لها استقلالية عن الوزارة، وأيضًا إعادة ترتيب ما يخص العمل الجامعي وإعادة النظر في اللوائح الجامعات، حيث إنه معمول بها منذ 1414هـ.
كما تحدثت الحربي عن 203 كراسي بحثية في الجامعات متسائلة عن كم المبالغ، التي دفعت فيها ومدى نتائجها التقرير لم يوضح شيئا.
جاء ذلك خلال مناقشة الشورى التقرير السنوي لوزارة التعليم (وزارة التعليم العالي والجامعات سابقًا) للعام المالي 1435/1434هـ.

وقد أوصت بزيادة نسبة الدعم المخصص للبحث العلمي في الجامعات بالتنسيق مع وزارة المالية والقطاع الخاص وتوجيهه للتركيز على الدراسات والبحوث التطبيقية والتجريبية الإنتاجية التقنية والصناعية والخدمة المجتمعية.
كما طالبت اللجنة في توصياتها الجامعات بالمساهمة في خدمة المجتمع وبناء المجتمع المعرفي باستخدام التقنيات الحديثة ودعم التعليم مدى الحياة باستخدام التعليم المفتوح، ومنح حوافز للمبتعثين الملتحقين بالجامعات العالمية المتميزة، وتطبيق شروط ومعايير الابتعاث في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي على طلبات الإلحاق بالبعثة.
وأوصت اللجنة اعتبار تاريخ الحصول على شهادة الماجستير كأساس لاحتساب أحقية عضو هيئة التدريس للحصول على مكافأة نهاية الخدمة بدلًا من تاريخ التعيين على وظيفة محاضر، مطالبة وزارة التعليم ووزارة المالية بالعمل على دمج بدل التدريس الجامعي في أصل الراتب الخاص بأعضاء هيئة التدريس السعوديين ومن في حكمهم.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيدًا من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة المقبلة.

أمام خياري الرحيل لتبوك أو إلغاء المعاملات

نساء ضباء محرومات من البنـوك والأحـوال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150225/Con20150225755205.htm

محمد المويلحي (ضباء)
لا تستطيع نساء ضباء مراجعة البنوك، في ظل غياب الأقسام النسائية، في وقت يرحل بعضهن إلى المحافظات المجاورة، فيما تكتفي الآخريات بالتوكيل، ويضطر البعض الآخر إلى المراجعة وزحام الرجال في الصفوف.
ولا يقتصر غياب الأقسام النسائية على البنوك، بل يمتد إلى الإدارات الحكومية، خاصة إدارة الأحوال المدنية التي انتظرها الأهالي طويلا لتجد النساء أنفسهن محرومات من مراجعتها وإنهاء إجراءاتهن بأنفسهن.
واعتبر الأهالي أن وجود الكثير من الخريجات المؤهلات يفرض على الجهات المختصة النظر للأمر بعين الاهتمام، بالاستفادة منهن وتوظيفهن، بما ينفعهن ويعود بالنفع على النساء في المحافظة اللاتي يواجهن حرج مزاحمة الرجال في إنهاء المعاملات سواء البنكية أو في الإدارات الحكومية.
ويؤكد كل من ياسر عبدالله القصير ومحمد عيد البلوي الذاني، أن ضباء تحتاج إلى فرع آخر للبنوك المحلية، وبخاصة حي المقيطع الذي يعد أكبر الأحياء مساحة وكثافة سكانية وذلك حتى يفك الازدحام فى الفروع التي تقع في شارع واحد فقط مجاورة للمحلات التجارية.
وأوضحا أن الحاجة ماسة لاستحداث فرع نسائي في حي البلد، وذلك لمواكبة التطور الذي يطرأ على محافظة ضباء من حين لآخر، لأن عدم وجود فروع نسائية لتلك البنوك الأربعة يجبر العديد من المواطنين مرافقة نسائهم لقطع مسافة 400 كلم لإنهاء معاملة نسائية في بنوك تبوك، خاصة أن البنوك تشترط حضور صاحب المعاملة في الكثير من المعاملات مثل فتح حساب، أو تجديد بطاقة الصراف للتوقيع وتسجيل رقم السري عند الموظف أمام أنظار الرجال، منوهين بأن كافة مديري البنوك الإقليميين يدركون هذا الشيء ويتجاهلون كل مطالب المواطنين بضباء، فيما بعضهم يؤكد أنه ليست له صلاحيات بحلول جذرية للمشكلة لأن الأمر يخضع لقرار رئاسة البنك في الرياض.
ويشير محمد حسن الفراج الى انه لابد أن تتفاعل مؤسسة النقد مع ما يطلبه المواطن وهي التي من المفترض عليها إجبار تلك البنوك بناء على مطالب المواطنين بافتتاح مكاتب نسائية منوهاً أن المواطن بضباء حينما يخاطب مدير احد البنوك بضرورة افتتاح فرع نسائي يقولون لم تتم مخاطبة إدارة البنك على سبيل المثال لفتح فرع نسائي.
ويشير إلى أن المراجعين الرجال يقفون في البنوك أمام خيارين كلاهما صعب، فإما التنازل عن أدوارهم للنساء اللاتي يتزايدن نظرا لعددهن وحاجتهن، أو الانسحاب نهائيا مما يعطل المصالح.

ويؤكد سامي عبدالرحمن العقيل، أن أحد البنوك أراد افتتاح قسم نسائي لكن غلاء أسعار الأراضي حال دون ذلك، مبينا أن الأمانة مطالبة بتوفير المقار بدلا من جشع أصحاب الأراضي.
ويوضح ياسين جميل مبارك أبو لقفة الحويطي وعلي حسن الفراج أن محافظة ضباء تفتقد نهائياً للأقسام النسائية، ومن يريد استخراج بطاقة لزوجته أو لابنته عليه السفر إلى تبوك أكثر من ثلاث أو أربع مرات، وهي معاناة كبيرة يجب العمل على حلها.

آل طاوي لـ "عكاظ": سنحاسب المقصرين في مركز التأهيل

صحة الطائف ترفض تسليم التقرير الطبي للمعاق المالكي لذويه

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150225/Con20150225755322.htm

ماجد النفيعي (الطائف)
رفضت الشؤون الصحية بمحافظة الطائف تسليم التقرير الطبي الكامل المتعلق بالمعاق المتوفى عبدالله المالكي نزيل مركز التأهيل الشامل بالمحافظة لذويه، فيما توعد مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي بمحاسبة المقصرين في رعايته من مركز التأهيل.
وشكا ذوو المعاق المتوفى مما اعتبروه عدم تجاوب الجهات المختصة في مساعدتهم للحصول على التقرير الطبي عن الحالة الصحية لابنهم، وبين لـ«عكاظ» سفر المالكي شقيق المتوفى، أن اللجان المشكلة لبحث أسباب الوفاة لم تنته من التحقيق حتى الآن، على الرغم من أن الجثة مودعة حتى الآن في ثلاجة مستشفى الملك فيصل من أكثر من شهر وعشرة أيام.
وقال سفر المالكي: «لم نعلم نحن ذويه عنه سوى تردده قبل وفاته بأيام على مستشفى الملك فيصل إثر قضية اعتداء في مركز التأهيل من أحد المعاقين، ولم تكن سببا مباشرا في وفاته، ولكنها تؤكد وجود إهمال في الرعاية وحماية النزلاء في المركز»، مؤكدا أنه الفقيد عندما أدخل للمستشفى لم تتلق الأسرة أي بلاغ عن دخوله، إلا عندما تدهورت صحته في العناية المركزة، إضافة إلى أن الإهمال الطبي كان حاضرا في عدم الإبلاغ عن وفاته، وعدم وضوح الإجراءات الطبية التي تلقاها المريض قبل وفاته. وتابع المالكي: «رفضت الشرطة إعطاء أي معلومة لأن الإجراءات انتقلت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وفي جميع ذلك لم تعط الجهات المختصة إجابة واضحة ورسمية عليها، حتى اضطرت الأسرة لرفض استلام الجثة إلى أن تتبين النتائج، التي أخذت وقتا أكثر من اللازم».
من جانبه، أوضح لـ«عكاظ» المتحدث الإعلامي للشؤون الصحية بمحافظة الطائف سراج الحميدان أن مستشفى الملك فيصل تلقى طلبا من أسرة المعاق المتوفى بالحصول على التقرير الطبي الكامل عن حالته، ورفض الطلب وفقا للإجراءات النظامية، حيث يتم إرسال التقرير إلى الجهات الأمنية لاستكمال الإجراءات، وهي المخولة بإعطاء التقرير من عدمه، لافتا إلى أن سبب رفض تسليم التقرير يعود إلى أن ذوي المتوفى لديهم اتهام بأن هناك شبهة جنائية في الوفاة.
وبدوره، أوضح مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي أن التحقيق لم ينته في قضية المعاق المتوفى في مركز التأهيل الشامل للذكور بالطائف ولا يزال جاريا من لجان عدة، من بينها لجان من وزارة الشؤون الاجتماعية، ولجان من الفرع بالمنطقة، ولجان طبية، مؤكدا أن المقصرين في مركز التأهيل الشامل سوف يكون لهم إجراء ولابد من محاسبتهم، إذا ثبت إهمالهم، مشيرا إلى أن ذوي المعاق من حقهم الحصول على التقرير الطبي والإطلاع على كافة أموره الطبية.

ضحايا "الإيدز" يعانون الاضطهاد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150225/Con20150225755323.htm

فاطمة العمري (جدة)

وجد عدد من أفراد المجتمع أنفسهم ضحايا لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) (HIV)، دون أن يكون لهم أي ذنب، بعد أن انتقل إليهم المرض من طريق نقل الدم أو الوالدين أو غيرهما من الطرق، ومن المؤلم أن المجتمع يحاسب أولئك الضحايا على ذنب لم يقترفوه، ويضطهدهم ويفرض عليهم العزلة.

«عكاظ» ناقشت هذه القضية مع عدد من الاختصاصيين الذين طالبوا بتكثيف التوعية حول طرق التعامل مع المصابين بالأيدز، مشيرين إلى أنه بالإمكان التعامل معهم بطريقة طبيعية، دون خوف أو قلق، خصوصا إذ ما عرفنا بطرق انتقال العدوى.

طالبت فاطمة فقيها (مثقفة صحية) باحتواء مرضى نقص المناعة المكتسبة، لأنهم جزء من المجتمع، مشددة على أهمية أن يعلم الجميع بطرق انتقال المرض من الشخص المصاب للآخرين، لأن الفايروس لا ينتقل من العمل معهم، لذا فجهل الناس بطرق انتقال العدوى يزيد خوفهم وقلقهم «ومسؤولية كل فرد أن يثقف نفسه، وهذا الدور يجب أن يضطلع به قطاع التعليم والجهات الدينية».

وقالت: «لا يحق لنا أن نعامل مرضى الإيدز كمخطئين ونحاسبهم، لأن غالبيتهم ضحايا لهذا المرض».

واتفقت لميس حكاري مع فقيها، مؤكدة أن غالبية النساء والأطفال ينتقل إليهم المرض من طريق الخطأ، مشيرة إلى أنها على معرفة بطرق انتقال العدوى، لذا لا تمانع من التعامل مع مرضى الإيدز والتعايش معهم.

ورأى محمد سندي أن المصابين بمرض نقص المناعة يعانون من ظلم المجتمع لهم واضطهاده، مبينا أن المرضى لا يجدون قبولا في بيئة العمل أو في المدارس وغيرها وأصبح هذا المرض بمثابة وصمة عار على حامله مع أن الكثير من المصابين يكون قد انتقل إليهم من طريق الدم أو الوالدين وغيرها من الطرق الأخرى إلا أن المجتمع يصر على احتقارهم وعدم تقبلهم.

وقال: «للأسف الأهالي يرفضون التحدث مع أبنائهم عن هذا المرض وتوعيتهم ولكن الحمد لله الجيل الجديد بدأ يتقبل فكرة التعامل معهم بشكل طبيعي خصوصا مع وجود حملات توعوية تفيد بأنهم أشخاص طبيعيون ولا يمكن أن ينتقل المرض من طريق التعامل اليومي معهم، كما أن جميع طرق الانتقال الأخرى يمكن علاجها عدا الانتقال عن طريق الاتصال الجنسي».

وتمنى محمد سندي أن تعزز الأسر دورها في تثقيف أبنائها، مقترحا أن يكون يوم الإيدز العالمي الموافق للأول من ديسمبر من كل عام فرصة للأسرة لتلتقي في اجتماع كبير وتعقد فيه لقاء للتوعية والتثقيف عن الإيدز.

ولا تمانع غيداء سندي من التعامل مع المرضى المصابين بالإيدز، لأنها على معرفة جيدة بمرض الإيدز وطرق انتقال العدوى، مؤكدة أنها تتعامل بشكل طبيعي معهم تأكل وتشرب معهم وتمارس جميع الأنشطة اليومية معهم بلا خوف.

تنظيف السجن بديلا عن الحبس

جزائية تبوك تحكم على مواطن دين بإشهار السلاح على آخر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=23813&CategoryID=5

تبوك: محمد زامل
في عقوبة أريد لها أن تبقي هاجس تقييد الحرية ملازما لصاحبه، قرر قاض في تبوك تعزير متهم دين بإشهار السلاح على آخر، بحكم ينص على تنظيف السجن العام أسبوعا كاملا، بمعدل خمس ساعات يوميا، بدلا من إيداع المدان السجن ثلاثة أشهر وجلده 300 جلدة وتغريمه 3 آلاف ريال تودع في خزانة الدولة.
وخيرت المحكمة الجزائية في تبوك المدان بين القبول بتنظيف السجن أو الحبس بداخله، ليكون اختياره عقوبة التنظيف لتضاف إلى قائمة طويلة من الأحكام البديلة التي اعتمد القاضي ياسر البلوي على إصدارها بحق أصحاب القضايا المنظورة في مكتبه القضائي، سعيا لاستصلاحهم وبما لا يحمل أسرهم تبعات ما يقترفه الجاني، إضافة إلى تجنيبهم مخالطة أرباب السوابق خشية من تأصل الإجرام فيهم.
الحكم جرت المصادقة عليه أمس على أن يثبت ذلك في محضر يومي يقوم عليه أحد الضباط في السجن العام بتبوك.
وبحسب صك الحكم الصادر من جزائية في تبوك -اطلعت عليه "الوطن"- أشار القاضي البلوي إلى أن العقوبات في الإسلام شرعت رحمة من الله بعباده، ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على الذنوب أن يقصد الإحسان إليهم والرحمة بهم، لافتا إلى أنه بعد تنازل المدعي في القضية ورغبة في استصلاح المدعى عليه فقد قرر تخفيف الحكم، في حال رغب المتهم بتنفيذ أحد الأحكام البديلة للسجن بحفظ جزأين كاملين من القرآن الكريم، أو العمل على تنظيف السجن العام.
البلوي.. الذي ارتبط اسمه منذ سنوات بالأحكام القضائية البديلة، كان أوضح لـ"الوطن" أن الشريعة الإسلامية لم تنص على السجن في التعزير، بل هي عقوبة كغيرها من العقوبات متروكة للحاكم الشرعي ولاجتهاده في ملاءمتها للجاني، مشيرا إلى أن كثيرا من الدراسات أظهرت سلبيات وقصور الحكم بالسجن الذي له تأثير بالغ لا يقف عند حدود الجاني بل يتعداه إلى أسرته.

لعدم وجود مصعد يصعدن به للقاعة النسائية

"ذوات إعاقة" محرومات من حضور ملتقى "جمعية الأطفال المعوقين"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://sabq.org/y1zgde

سعود الدعجاني– سبق– الرياض:

حُرمت معاقة حركية مساء أمس من حضور محاضرة في ملتقى المسؤولية الاجتماعية الثاني بالرياض، وعادت لمنزلها بعد تعذر صعودها لقاعة النساء؛ وذلك بسبب عدم وجود مصعد، وسط استغراب الكثير من عدم تهيئة المكان لاستقبال ذوي الإعاقة الحركية بالملتقى، الذي تحتضنه جمعية الأطفال المعوقين بالرياض!

وكانت شابة معاقة حركياً قد فوجئت حين ذهابها يوم أمس لحضور محاضرة في ملتقى المسؤولية الاجتماعية الثاني بمقر جمعية الأطفال المعوقين بالرياض بعدم تمكنها من الحضور، وتعذر صعودها للقاعة النسائية؛ وذلك بسبب عدم وجود مصعد؛ فعادت لمنزلها على الرغم من أن من يحتضن الملتقى جمعية تهتم بالمعاقين!

وقد تفاعل الكثير من نشطاء "تويتر" مع تغريدة المواطنة المعاقة حركياً "وفاء العبيدي"، وطالبوا بإنصافها وإعطائها حقوقها، وخصوصاً أن الملتقى ترعاه جمعية تهتم بالمعاقين.

ويحتضن مقر جمعية الأطفال المعوقين بالرياض (ملتقى المسؤولية الاجتماعية الثاني)، الذي ينظمه نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود، بالتعاون مع جمعية الأطفال المعوقين، وبمشاركة مؤسسة النقد العربي السعودي، تحت عنوان (دور البنوك السعودية في المسؤولية الاجتماعية.. الواقع والمأمول).

اتفاق لخدمة 340 يتيماً من ذوي الظروف الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م

اضغط هنا

الدمام – «الحياة»

وقعت جمعية «وئام» للرعاية الأسرية بالمنطقة الشرقية، اتفاق شراكة وتعاون مع جمعية «تمكين» لرعاية الأيتام من ذوي الظروف الخاصة. ويستفيد من الاتفاق 340 يتيماً ويتيمة من خدمات وبرامج جمعية «وئام»، المختلفة التي تقدمها للشبان والفتيات المتزوجين حديثاً. ويتوقع أن يبدأ تفعيل الاتفاق قريباً، من أجل مدّ يد العون ومساعدة أيتام جمعية «تمكين».

وقال المدير العام لجمعية «وئام» الدكتور محمد العبدالقادر: «إن الاتفاق سيقدم دعماً من جمعية «وئام» للأيتام، وهم يمثلون شريحة مهمة في المجتمع»، معتبراً الاتفاق «نقطة انطلاق نحو تقديم خدمات تأهيل المقبلين على الزواج من الأيتام». وأضاف: «إن الاتفاق يدخل ضمن رسالة جمعية «وئام» تجاه المقبلين على الزواج، بهدف رسم السعادة على وجوههم، لبناء حياة زوجية يسودها التفاهم والتآلف».

بدوره، قال مدير جمعية «تمكين» خالد الخان: «إن الاتفاق يأتي ضمن طموحنا لتقديم أفضل الخدمات والبرامج للأيتام، والإفادة من دورات وبرامج جمعية «وئام». وتوقع أن يكون لهذا الاتفاق «أثر إيجابي على الأيتام المقبلين على الزواج، سواء أكان دعماً استشارياً أم أسرياً، ما سيسهم في تأهيل الأزواج لحياة زوجية مستقرة». وذكر أن عدد أيتام جمعية «تمكين» يبلغ 120 يتيماً، و220 يتيمة. وسيستفيدون جميعاً من هذا الاتفاق.

مجهولو الأبوين... نزوة عابرة تحمّلهم ذنباً لا طاقة لهم به

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م

اضغط هنا

الرياض - الجوهرة الحميد

منظرهم البائس الذليل يوحي بأنهم ليسوا أولاد أمهات وآباء، ولكنهم كانوا «وساوس آباء وأمهات». كان هذا وصف الرافعي في «عربة» للأطفال المجهولي النسب، وعندما كبروا أدت الوساوس إلى مزيد من الأسى والكراهية لمن رمى بهم على قارعة الطريق لمواجهة مصير لا ذنب لهم به إلا أنهم أبناء تلك النزوة، ومجتمع ينظر إليهم نظرة دونية، جعلت منهم منكفئين على أنفسهم يعيشون بعيداً من هذا المجتمع وينظرون إليه من أضيق الزوايا.

وعلى رغم ما يُقدّم لهم من مأوى ورعاية من الجهات المختصة، فإن نظرة المجتمع الدونية لا تزال تحاصرهم بذنبٍ لا يد لهم به، وخطيئة لم يرتكبوها، حتى أصبحت حديث خلواتهم، وهماً جاثماً على صدورهم.

وكشفت المستشارة الأسرية المحاضرة في قسم علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود وفاء العجمي عن دراسات تؤكد أن الأطفال المجهولي الأبوين تزيد لديهم الاضطرابات الانفعالية والسلوكية، مثل السلوك العدواني والسرقة وصعوبات التعلّم، ويأتون إلى الحياة ولديهم مشاعر غضب زائدة عن أقرانهم، نتيجة العمليات المتكررة التي تقوم بها الأمهات لمحاولة إسقاطهم والتخلّص منهم، لافتة إلى أن الجنين يتأذّى عضوياً ونفسياً نتيجة محاولات الإجهاض التي تجرى للتخلّص منه، تاركة آثاراً غائرة ربما لا يمحوها الزمن.

وأضافت العجمي في حديث إلى «الحياة»، أن «نظرة المجتمع القاسية جداً تجاه مجهولي الأبوين، وتدنّي مستوى تعامل الأفراد معهم، تدفعهم إلى التمرّد ورفض القيم»، مشددة على ضرورة تأهيلهم ورعايتهم في شكل مستمر لتعديل سلوكهم الخطأ، وعلى أهمية وجود مؤسسات اجتماعية وأسرية تحتويهم، وبرامج اجتماعية مكثّفة لحفظهم من الميول الإجرامية والانحرافية التي تعتريهم وتشكّل خطراً على البناء الاجتماعي للمجتمع، مشيرة إلى ضرورة توعية المجتمع بالرفق وحسن التعامل معهم، وتكثيف تبنّي نظام الحضانة الشرعية لهؤلاء.

وأوضحت المتطوعة في «جمعية بنيان» غادة الراجحي أنها شهدت حالة زواج من هذه الفئة لفتاة في سن الـ 22. وتشير إلى أنها وزوجها يعيشان في مرحلة من الكره الذاتي لكل ما يحيط بهما، ومن كونهما مجهولي الأبوين.

وأشارت الراجحي في حديثها إلى «الحياة»، إلى أنهما يصفان حياتهما بالصامتة والكئيبة، مضيفة: «أبلغتني الفتاة بأنهما يمارسان الحياة من دون أية متعة، وكأنهما آلتان، والسبب نظرة تعامل المجتمع وطريقته، وكثيراً ما تقول لي الفتاة أنها تسب أمها وأباها، وكذلك زوجها يشتم المجتمع الذي يعيش فيه كلّما رأى أفراداً ينعمون بالحياة من أسرهم وأقربائهم».

وأكدّ الناطق الرسمي باسم «جمعية الوداد» لرعاية الأيتام المجهولي الأبوين خالد الصبان، أن الجمعية تسلّمت منذ تأسيسها قبل ثلاثة أعوام حوالى 128 يتيماً، فيما سلّم 104 أيتام إلى أسر سعودية لاحتضانهم، كاشفاً عن أن إحدى الأسر الحاضنة التي حرمت من الإنجاب أكثر من 20 عاماً رزقها الله بتوأم بعد احتضانها يتيماً من الجمعية.

وعن تجارب احتضان الأيتام، تتحدث حصة الزهراني، وهي ممن احتضنوا لقطاء وتولّوا تربيتهم، عن أن رغبتها في هذه كانت فكرة تراودها منذ أيام الدراسة، مضيفة: «استطعت تحقيقها بتسلّمي طفلة لم تتجاوز اليومين، وستكمل معي قريباً عامها الأول»، عازية سبب احتضانها لها إلى عدم قدرتها على الإنجاب بعد أعوام من الزواج.

وتفيد الزهراني بأنها تعاني هي وصديقاتها اللائي يرعين أيتاماً من عدم وجود أوراق رسمية تعرّف بهم، سوى شهادات التطعيم الصادرة من المستشفيات، ما يجعلهن يجدن صعوبة في التنقل معهم، موضحة أن هؤلاء الأيتام لم تصرف بعد المكافآت والإعانات المستحقة لهم.

في توصيات منها ضم ممثل لرعاية الشباب لعضوية المجلس الصحي .

الشورى يشترط على "الصحة" إركاب المرضى درجة رجال الأعمال للعلاج الخارجي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1025015

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

طالب عضو مجلس الشورى عبدالله العتيبي بضم ممثل عن الرئاسة العامة لرعاية الشباب لعضوية المجلس الصحي السعودي، كما دعا العضو فايز عبدالله الشهري بدعم إنشاء مراكز ومستشفيات علاج وإعادة تأهيل المدمنين والمتعافين من تعاطي المخدرات من قبل القطاع الخاص والخيري وتسهيل إجراءات تراخيصها، وشدد العضو عساف سالم أبوثنين على بذل المزيد من الجهد والعناية بالمرضى، وترتيب العلاج في الخارج وسفرهم على الدرجة المناسبة لحالاتهم بحيث لا تقل عن درجة رجال الأعمال، والإعداد المسبق لاستقبالهم وإدخالهم إلى المنشآت الصحية المناسبة سواء من هم على حساب الدولة أو على حسابهم الخاص.

جاء ذلك في توصيات قدمها الأعضاء على التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 341435 وعلمت " الرياض" بقناعة اللجنة الصحية بها وتبنيها وضمها لتوصياتها العشر السابقة على التقرير التي نشرتها " الرياض" ليكون مجموع التوصيات على التقرير 13 توصية.

رفض التأمين الطبي للمواطنين..وإعادة النظر في رصد الأخطاء الطبية

ورفضت اللجنة الصحية توصيات إضافية أخرى على تقرير الصحة الأخير في مقدمتها المطالبة بتوفير التأمين الطبي للمواطنين وهي للعضو صالح الحميدي، وتضمين تقرير الصحة معلومات حالات الأخطاء الطبية والاجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأنها وهي توصية لمساعد رئيس المجلس يحيى الصمعان، إضافة إلى توصية مشابهة للعضو منصور الكريديس يطالب فيها بإعادة النظر في برنامج رصد ومتابعة الأخطاء الطبية الجسيمة بما يمكن من وضع حلول جذرية للحد من الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها.

ومن التوصيات التي لم تأخذ بها اللجنة، دعوة الصحة إلى العمل على رفع مستوى الخدمات للمريض النفسي من خلال استراتيجية متكاملة لإعداد الكوادر السعودية الضرورية حسب تعداد السكان للوقاية والعلاج والتأهيل النفسي، وهي توصية قدمتها العضو وفاء محمود طيبة، وأيضاً توصية لإنشاء مرصد طبي علمي وشبكة مرتبطة بالشبكة العالمية للإنذار بحدوث الأوبئة ومواجهتها التابعة لمنظمة الصحة العالمية وهي للعضو زينب أبوطالب.

وحسب تقرير التوصيات الإضافية تمسك الأعضاء المرفوضة توصياتهم بها وسيقدمونها ضمن جلسات الشورى المقبلة ليحسم التصويت مناقشتها ثم إقرارها أو رفضها، إضافة إلى توصيات أخرى للأعضاء حنان الأحمدي وثامر القناوي حيث طالبت الأحمدي بتشكيل لجنة حكومية عليا لدراسة واقع الخدمات الصحية في المملكة، ووضع الحلول والبدائل المناسبة لتقويمها وتطويرها بما يحقق توجهات الدولة وتطلعات المواطنين، فيما دعا القناوي إلى إعداد مشروع وطني للتثقيف الصحي ودراسة إنشاء مركز معلومات صحي.

المبلغ استقطع من خلال مؤسسة النقد بعد إمهاله5 أيام

• قضاء التنفيذ" يجبر أباً مماطلاً على دفع النفقة لأطفاله في جازان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/1025060

الرياض - مبارك العكاش

استقطع قضاء التنفيذ من خلال مؤسسة النقد مبلغ النفقة من راتب أب سعودي ماطل في دفع نفقة أبنائه الأربعة بعد صدور حكم شرعي يقضي بإلزامه زيادة النفقة الشهرية التي كان يدفعها لأبنائه.

وتعود تفاصيل القضية إلى قيام والدة الأطفال طليقة المنفذ ضده برفع دعوى قضائية لدى المحكمة العامة في جازان تطلب فيها إلزام طليقها والد أبنائها بزيادة النفقة الشهرية التي كان يدفعها سابقاً لأطفاله، مبينة في دعواها أن مبلغ النفقة السابق لا يكفي لسد احتياجات أربعة أطفال، عندها أصدرت محكمة جازان العامة حكماً يقضي بإلزام الأب بزيادة النفقة الشهرية.
وبعد المصادقة على الحكم من محكمة الاستئناف تقدمت والدة الأطفال لقضاء التنفيذ الذي أمهل والد الأبناء 5 أيام لتنفيذ الحكم الشرعي الصادر بحقه وذلك باستقطاع مبلغ النفقة من حسابه.
وبعد انتهاء مهلة الخمسة أيام لم ينفذ الأب الحكم، حينها خاطب قضاء التنفيذ مؤسسة النقد التي استقطعت مبلغ النفقة فوراً منذ تاريخ المصادقة على الحكم، رغماً عن المنفذ ضده ودون الرجوع إليه بموجب قرار محكمة التنفيذ.
واستند القاضي في حكمه على المادة 46 من نظام التنفيذ والتي نصت على أنه إذا لم ينفذ المدين، أو لم يفصح عن أموال تكفي للوفاء بالدين خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ، أو من تاريخ نشره بإحدى الصحف إذا تعذر إبلاغه، عدّ مماطلاً وأمر القاضي حالاً بمنعه من السفر، وإيقاف إصدار صكوك التوكيل منه بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها، والإفصاح عن أموال المدين القائمة وعما يرد له مستقبلاً بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي، وحجزها والتنفيذ عليها، والإفصاح عن رخص وسجلات أنشطة المدين التجارية والمهنية، وإشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقعة عدم التنفيذ.
وللقاضي أن يتخذ إضافة إلى ما سبق بحسب الحال منع الجهات الحكومية من التعامل معه وحجز مستحقاته المالية لديها وإشعار قاضي التنفيذ بذلك، ومنع المنشآت المالية من التعامل معه بأية صفة، والأمر بالإفصاح عن أموال زوج المدين، وأولاده، ومن تشير القرائن إلى نقل الأموال إليه أو محاباته، وإذا تبين الاشتباه في وجود أدلة أو قرائن على إخفاء الأموال يحال الطلب إلى قاضي الموضوع للنظر فيه، وحبس المدين وفقاً لأحكام نظام التنفيذ.

بناء على ما اقترحته وزارة التعليم

الموافقة على تعديل فترة تجربة الموظف حديثاً على الوظائف التعليمية من سنة إلى سنتين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1025019

الرياض - سلطان العثمان
صدرت الموافقة السامية الكريمة على تعديل مدة التجربة للمعين على لائحة الوظائف التعليمية من سنة إلى سنتين الواردة في المادة الثامنة من لائحة الوظائف التعليمية، وبموجب ذلك سيكون الموظف المشمول باللائحة والمعين حديثاً تحت التجربة لمدة "سنتين" وإذا لم تثبت صلاحيته أثناء مدة التجربة تنهى خدمته ويرد له ما استقطع من عائدات تقاعدية، ولا يسترد منه بدل التعيين، ولا تحتسب له العلاوات التي حصل عليها أثناء مدة التجربة، ويكون تعيينه بعد ذلك متى ما رغب في العمل بالقطاع الحكومي وفق أساليب التعيين المتبعة عن طريق المفاضلة أو المسابقة على الوظائف غير المشمولة بلائحة الوظائف التعليمية.
جاء ذلك بناء على الموافقة السامية الكريمة على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1933/1) وتاريخ 1436/2/9هـ، بناء على ما اقترحته وزارة التعليم لتتمكن من تقويم المعين على هذه اللائحة التقويم الصحيح الذي يحقق الهدف المأمول.

المراكز الاستشارية المتخصصة يجب أن تتحرك لاحتواء الخلل في المنظومة الأسرية

إحصائيات الطلاق مخيفة..!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1025118

الرياض، تحقيق - عبدالعزيز الراشد

أثبتت الإحصائيات والتقارير الرسمية -خلال الأعوام الأخيرة- ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الطلاق في المملكة، مما يؤكد وجود خلل واضح في المنظومة الأسرية، ومشكلة مجتمعية ننتظر وضع الحلول المناسبة لها، وبالنظر إلى أعداد حالات الطلاق في المملكة نجد إنها وصلت إلى مستويات كبيرة ومخيفة، وذلك مقارنة بأعداد وقائع الزواج، مما يجعلنا أمام حاجة ماسة للكشف عن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع تلك النسب، من أجل دراستها بواقعية، وكذلك إيجاد الحلول الممكنة.

وأكد مختصون على أنه مما يؤسف له هذه الأيام كثرة وقائع الطلاق، مبينين أن أسبابه كثيرة ومتعددة؛ منها ما يكون قبل الزواج، ومنها ما يتعلق بما بعد الزواج، مُشددين على أهمية إلزام راغبي الزواج بدورات تثقيفية قبل زواجهم، مما يسهم في تحقيق المصلحة وينفع الطرفين، موصين الأزواج بعدم الاستعجال في إيقاع الطلاق والتحري التام في المشكلة. ويبقى من المهم تفعيل المراكز الاستشارية وزيادة أعدادها لتؤدي الدور المنوط بها على أكمل وجه، كذلك يجب أن يُدرك كل طرف أن الحياة الزوجية لا تخلو من المشاكل، ولابد من مقابلتها بالصبر والاحتساب واللين، إضافةً إلى ضرورة تيسير الأمور والصفح والعفو.

ضعف الاختيار

وقال "د. عقيل بن عبدالرحمن العقيل" -الأستاذ المشارك بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: إن أبرز أسباب ارتفاع نسب الطلاق تعود إلى عدم حسن اختيار أحد الزوجين لصاحبه، فأحياناً يكون اختيار الزوجة من قبل الأبوين ولا يكون للشاب رأي في ذلك، فيقبل بهذه الزوجة دون قناعة أو رضى، وأحياناً -وهو الغالب- يلجأ إلى الطلاق لأن بعض الآباء والأمهات يسيطرون على الشاب سيطرة تامة، حتى لا يمكن أن يصدر قرارا بالموافقة أو الرفض ثم تكون النهاية الطلاق، ومثل ذلك نقول في حق الزوجة فكم من فتاة زوجت بدون رضاها أكرهها أهلها على الزواج بشخص لا ترغب الزواج منه رغبة في ماله أو مركزه الاجتماعي أو لأنه ابن عمها أو ابن خالها ونحو ذلك فلا تستقيم الحياة مع زوجها وتؤول الأمور في النهاية إلى الطلاق وهذا كله خلاف هدي النبي -صلى الله عليه وسلم- الذي جعل الرضا شرطا من شروط النكاح، مضيفاً أن بعض الشباب يكتفي بنظر أمه أو أخته أو الخاطبة في الوقت الذي ينصدم بمواصفات لم يرتضها ومثله المرأة عندما لا ترى الرجل، مبيناً أن الزوجة وأهلها لا يدققون في "أخلاقيات الشباب" فتفاجأ المرأة بعد الزواج بأن زوجها غارق في أمور محرمة من المخدرات أو السلوكيات المحرمة، ومثله الشاب فإنه يأخذ بالشكل ويضع جل همه جمال المرأة دون النظر في طباعها وسلوكياتها التي يتفاجأ بها ولكن بعد فوات الأوان.

قصور التربية

وأوضح "د. العقيل" أن من أسباب ارتفاع نسب الطلاق في وقتنا الحاضر هي غلاء المهور والمبالغة في تكاليف الزواج، وكذلك تدخل بعض الأهل في حياة الأزواج أحياناً من طرف الزوجة أمها أو أبوها وأحياناً من طرف الزوج أمه أو أبوه أو الأخوة والأخوات من الجانبين، مضيفاً أن الحياة الزوجية لا تسلم من المشكلات، وأحياناً تكون سهلة إذا لم تخرج عن محيط المنزل الصغير، فإذا خرجت وتدخل فيها الأقارب من الطرفين أخذت أبعاداً أخرى تعسر حلها، مبيناً أن من الأسباب أيضاً القصور في تربية الأزواج والزوجات على الحياة الجديدة، ذاكراً أن المرأة لابد أن تُربى على تحمل أعباء

البيت الجديد، وأنها ستكون مسؤولة عن زوجها وأولادها، والشاب لابد أن يفهم مسؤولية رعاية هذه المرأة وأنه سيفتح منزلا ويبني أسرة ويكون له أولاد هو مسؤول عنهم، لافتاً إلى أن من عوامل النقص في هذه المسألة أن كثيراً من الأولاد والبنات لا يفهم معنى حياة زوجية قادمة، مشيراً إلى أن الفتاة تتخيل فارس أحلامها القادم من بعيد وماذا يحمل لها من المسرات وتنسى مسؤوليتها في هذا الباب، بينما يتصور الشاب زوجته القادمة من بعيد وأنه سيقضى معها أحلاماً سعيدة وينسى كلا الطرفين المسؤولية الملقاة على عواتقهم جميعاً.

عين وحسد

وأكد "د. العقيل" على أن من أسباب الطلاق العوامل النفسية وكذلك الإصابة بالعين والحسد وربما كان مبالغة الأهل ليلة الزواج سبباً في ذلك، وكذلك السحر نسأل الله السلامة منه، خاصةً من بعض العاملات في المنازل، إذا حصل لهن أذى من أهل البيت، مضيفاً أنه يجب أن يتعلم الزوجان ما لهم من حقوق وواجبات، متأسفاً أن ترى البعض رجالاً أو نساء يطالب الآخر بحقه وينسى أنه لم يفعل ما وجب عليه تجاه الآخر، مشدداً على أهمية إعطاء دورات تثقيفية لراغبي الزواج قبل زواجهم، وحبذا لو كان الأمر إلزامياً ما دام أنه سيحقق المصلحة وينفع الطرفين، موصياً الأزواج بعدم الاستعجال في إيقاع الطلاق والتحري التام في المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة لها، عبر إشراك الحكمين ومناصحة المقصر، وبالتالي لا يلجؤون إلى الطلاق إلاّ في الحل الأخير، مؤكداً على أنه إذا استنفذت جميع الحلول كان الطلاق، إما أن يصار إليه أولاً فهذا خطأ فادح وجرم في حق الزوجة وأولادها، ناصحاً بعدم الاستعجال في طلب الطلاق وجعله هو الحل الأخير، والصبر وتحمل كل واحد منهما الآخر والنظر للقادم بتفاؤل.

زواج الأقارب

وقال "محمد بن عثمان الفلاج" -مأذون شرعي ومستشار أسري-: إن أسباب الطلاق كثيرة ومتعددة، منها ما يكون في فترة ما قبل الزواج، ومنها ما يتعلق بفترة ما بعد الزواج، مضيفاً أن أبرز أسباب الطلاق -فيما يتعلق بفترة ما قبل الزواج- هي الاختيار على أساس القرابة، وتزويج الخاطب على أنه ابن العائلة الفلانية، وعدم تطبيق الرؤية الشرعية، إضافة إلى عدم إعداد الزوجين الإعداد الصحيح والتأهيل المناسب لتحمل المسؤولية، إلى جانب الأمية والجهل بقواعد وضوابط وأصول الحياة الزوجية وما تُنتجه من تبعات، واختيار الزوجة على أساس المال وإهمال جانب التكافؤ، مشيراً إلى أنه من أسباب الطلاق عدم توثيق الشروط بين الزوجين بشكل محدد في عقد الزواج كإكمال الدراسة والوظيفة، وكثرة المكالمات الهاتفية أو الإلكترونية قبل الزواج، والتصوير الخيالي لكل منهما للآخر وكثرة التصنُّع في هذه المرحلة.

انعدام التقدير

وأوضح "الفلاج" أن من أهم الأسباب التي تتعلق بفترة ما بعد الزواج تكمن في النظر للزواج على أنه إشباع جنسي أو فرصة للفسحة والسفر، وكذلك انعدام التقدير والاحترام لكل من الزوجين للآخر، إضافة إلى انجراف بعض الأزواج الى إدمان المخدرات واستمراره عليها، ونقص الخبرة لدى الزوجين في كيفية التعامل مع المشكلات، وبالتالي يكون النزاع مع أول مشكلة، إلى جانب المشكلات المالية وعدم التعاون في حلها، والغِيرة الزائدة من جانب أحد الزوجين أو كلاهما، ونشر الأسرار الزوجية من قبل الزوجين، وكذلك التدخل الخاطئ للأهل من الجانبين وعدم الإنصاف، فهذا يتحزب لابنه، وهذا يتحزب لابنته، مضيفاً أن من الأسباب مقارنة الزوجات حياتهن في بيت زوجها الناشئ بحياتها المترفة في بيت أهلها وعدم رضاها بمستوى معيشي أقل مما كانت عليه، مبيناً أن من الأسباب أيضاً ما يتعلق بالمقارنة بين الزوج وآخرين بالنسبة للزوجة وكذلك الزوج، والتقنيات الحديثة التي تغلغلت في قلب كل منزل، إضافة إلى عدم كفاية المراكز الاستشارية والتأهيلية وعدم أدائها الدور المنوط بها على أكمل وجه، وإهمال الآلية التي أمر بها الله سبحانه وتعالى قبل الطلاق وهي الواردة في قوله تعالى: "واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن"، وهي الوعظ، الهجر في المضاجع، الضرب غير المبرح.

وأشار إلى أن من أسباب الطلاق للمُعددين تكمن في عدم العدل بين الزوجات، والغيرة الزائدة وانعدام الرؤية السليمة والواقعية لمرحلة ما بعد التعدد، وكذلك عدم قدرة بعض الرجال على الأداء بمسؤولية أكثر من منزل.

تأهيل الزوجين

وأكد "الفلاج" على أن من أهم الحلول المناسبة للحد من الظاهرة أن يتم الاختيار على أساس الدين، واهتمام الولي بالسؤال عن الابن والتدقيق والتحري لا عن الأسرة فقط، وتطبيق السنة بتطبيق الرؤية الشرعية، وكذلك تأهيل الزوجين التأهيل المناسب لتحمل هذه المسؤولية من قِبل الأهل أو المراكز المتخصصة، إضافة إلى كتابة الشروط بشكل واضح وصريح والتأكيد عليها في عقد الزواج، وتصحيح النظرة الخاطئة للزواج والتعامل معه على أنه سكن وتعاون وتقدير ومودة وألفة وحقوق وواجبات بين كلا الطرفين، إلى جانب حلّ المشكلات الزوجية بشكل صحيح مع السرية التامة وعدم خروجها خارج نطاق البيت، وكذلك تدخل الأهل بشكل علاجي في وقت الحاجة بما يخدم العلاقة ولا يعكر صفوها، والرضى وقبول كل من الزوجين للآخر، وكذلك التأكد أن الكمال لله وحده فكل مخلوق له عيوب، مضيفاً أنه من المهم الاستخدام الصحيح للتقنيات الحديثة في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، وتهذيب الغيرة التي هي نتاج الحب وليس الشك، إضافة

إلى التعاون المالي بين الزوجين، ومساعدة الزوجة العاملة لزوجها في مصروفات المنزل مقابل خروجها وعدم قيامها بأشغال البيت، كذلك لابد من عدم تحميل الزوج ما لا يستطيع محاكاة للآخرين، أو حب الظهور بما لا يناسب قدرات الزوج.

وشدّد على أهمية تفعيل المراكز الاستشارية وزيادة عددها لتؤدي الدور المنوط بها على أكمل وجه، ذاكراً أن الحل الأعظم للحد من نسبة الطلاق المُخيفة هو اتباع المنهج القرآني في ذلك ومعرفة حياة النبي -صلّى الله عليه وسلم- والعمل بها.

لجنة التنمية الاجتماعية تناقش العنف الأسري بينبع النخل

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م

اضغط هنا

سالم السناني - ينبع

ناقشت لجنة التنمية بينبع النخل خلال الاجتماع الدوري الذي عقد أمس برئاسة رئيس اللجنة عبدالعزيز حامد الفايدي جدول الأعمال والذي تضمن جميع أنشطة اللجنة ومشروعاتها، ومنها تم مناقشة برنامج الأسر المنتجة والبرامج التوعية التي تتخلل إقامة هذه الفاعلية والعنف الأسري والتدخين والمخدرات، كما تم مناقشة بعض المشروعات التنموية، ومنها مشروع تربية المواشي والمنتوجات الزراعية التي تشتهر ينبع النخل بدعم بعض المستثمرين ومنها برامج استثمارية لتشجيع الاستثمار، وقال رئيس اللجنة عبدالعزيز الفايدي سوف نقيم عددًا من البرامج التنموية والتعليمية والرياضية والعديد من الأنشطة والفعاليات التي تخدم المواطنين بينبع النخل.

بدء تطبيق "حماية الأجور" على منشآت320 عاملاً فأكثر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150226/Con20150226755457.htm

حازم المطيري (الرياض)

أعلن مدير عام فرع وزارة العمل بمنطقة الرياض عبدالله بن محمد العليان أن مكتب العمل بالرياض بدأ اعتبارا من أمس استقبال شكاوى أصحاب منشآت القطاع الخاص، بشأن مشكلات تطبيق برنامج «حماية الأجور» في قسم جديد سيتم تخصيصه لذلك في إدارة التفتيش بمكتب العمل.

وأكد أن الموظفين سيكون لديهم الصلاحية في البت في المشكلات المعروضة عليهم، خصوصا إذا كانت ناتجة عن تعقيدات في تطبيقات النظام في موقع الوزارة الإلكتروني، أو أخطاء في كشوف الأجور المرفوعة من البنوك.

جاء ذلك بعد أن تطرق رجال الأعمال في استفساراتهم للعديد من الصعوبات التي واجهتم عند استخدام النظام، ما ترتب عليه قيام الوزارة بإيقاف الخدمات عن منشآتهم.

كما أعلن العليان أن فرع الوزارة بالرياض سيفتتح خلال عشرة أيام صالة تضم 25 منصة ثابتة «كاونتر» بها موظفون مؤهلون للرد على استشارات التفتيش وصعوبات تطبيق برنامج حماية الأجور، بهدف التسهيل على أصحاب المنشآت

وتذليل الصعوبات التي تواجههم. وأكد أن الوزارة تتجاوب مع كافة الإشكالات والصعوبات الناتجة عن تطبيق نظام حماية الأجور، خصوصا أنه ما زال في المراحل الأولى لتطبيقه.
جاء ذلك خلال الورشة التي نظمتها غرفة الرياض ممثلة في لجنة الموارد البشرية أمس الأول، للتعريف بإجراءات وضوابط تطبيق المرحلة الخامسة من برنامج حماية الأجور، التي بدأ تطبيقها على المنشآت ذات العمالة البالغة 320 عاملا فأكثر، وشارك فيها كذلك أسامة الرويلي مدير عام التفتيش وتطوير بيئة العمل بوزارة العمل، ومنيف الحربي مدير إدارة حماية الأجور بالوزارة، وأدارها المهندس منصور بن عبدالله الشثري عضو مجلس إدارة غرفة الرياض ورئيس لجنة الموارد البشرية.
في بداية الورشة قدم منيف الحربي شرحا حول آليات تطبيق المرحلة الخامسة من برنامج حماية الأجور، فأوضح أن البرنامج يهدف إلى توثيق وصحة بيانات الأجور بالقطاع الخاص للعمالة السعودية والوافدة، وضمان صرفها في الوقت والمقدار المتفق عليه بين صاحب العمل والعامل، وقال إن الوزارة راعت أن يكون البرنامج سهل التطبيق، والتدرج في تطبيقه، بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

أم صالح تتهم وكيل مدرسة بمضايقة ابنها المعوق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150226/Con20150226755545.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
ناشدت والدة طالب معوق حركيا وزارة التعليم بالتدخل لإنهاء ما اعتبرته تضييقا وتطفيشا يجده ابنها من وكيل المدرسة الثانوية التي يدرس بها، مشيرة إلى أن الوكيل دائما ما يوجه عبارات وألفاظا قاسية لابنها المعوق ما أدخله في حالة نفسية سيئة.
وقال الطالب صالح: «أواجه مشكلة دائمة مع وكيل مدرستي، فأنا أستخدم كرسياً متحركاً كهربائياً في المدرسة بسبب إعاقتي، وأضطر دائماً إلى شحنه داخل الفصل، دون أن أضايق به أحدا أو ألفت انتباه أحد، إذ أضعه أثناء الشحن بعيدا عن الطلاب، وحتى لا أشوش على المعلم أثناء الشرح لأنني لا أستطيع شحنه في المنزل لثقل وزنه وعدم قدرتي لا أنا ولا والدتي على حمله وإنزاله من السيارة إلى البيت»، لافتا إلى أن وكيل المدرسة كان له رأي آخر عندما دخل الفصل أثناء وجود أحد المعلمين، وشاهد الكرسي يشحن، «ما دفعه إلى التلفظ علي، وقال لي أنت جاي تدرس أو تشحن كرسيك، ما تسبب لي في حرج أمام الطلاب».
وبينت والدة الطالب أن ما يمنعها من شحن كرسي ابنها الكهربائي في المنزل هو وزنه الثقيل وصعوبة إنزاله من السيارة، فتضطر إلى إبقائه فيها واستخدام المصعد الكهربائي للعودة مع ابنها إلى شقتهما في الطابق الثالث، مبينة أن السيارة التي ينقل ابنها فيها صغيرة ولا تناسب إعاقته على الرغم من أنها تقدمت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بطلب (سيارة معاق) له إلا أنها لم تصلهم إلى الآن.
وذكرت أنها تضطر إلى إيصال ابنها يوميا إلى المدرسة بعد انفصالها عن والده، ويساعدها في نقله من السيارة حارس المدرسة كل صباح، مبينة أن صالح أكبر أبنائها ويبلغ من العمر 16 عاما.
وأشارت إلى أن ابنها متفوق وموهوب إلا أن وكيل المدرسة دائما ما يختلق معه المشاكل، منها حرمانه من استلام الكتب بدعوى تأخره عن الدوام الصباحي دون مراعاة لوضعه الصحي، وهو ما يسبب الإحراج له أمام زملائه الطلاب.
بدوره، أكد مدير المدرسة سالم الشهري أنه قدم العديد من الخطابات إلى إدارة التعليم حول الخلاف الذي ينشب بين وكيل المدرسة وأم صالح، وطالب فيها بنقل الوكيل أكثر من مرة، لورود كثير من الشكاوى ضده من أولياء الأمور، منها خطاب رفع في تاريخ 1435/8/10هـ تطالب المدرسة فيه بنقله فورا وإيجاد بديل بسبب كثرة مشاكله.
وقال الشهري: «بعدها وقعت مشكلة بين الوكيل وأم صالح عندما أصر على حضور ولي الأمر للتوقيع لاختيار الطالب المسار الشرعي في الصف الثاني الثانوي وهذا نظام متبع ورسمي ونظرا لظروف الأم وانفصالها عن زوجها أتت لباب المدرسة للحديث بصفتها ولي أمر الطالب، وهو يعيش معها، إلا أن الوكيل رفض حضورها وطردها أكثر من مرة وأصر على حضور الأب وحدث فعلا وأتى الأب للمدرسة، الذي حرض بدوره على الأم وأن لا يستجاب لها».

وأوضح المدير الشهري تفاصيل مشكلة شحن الطالب لكرسيه، مبينا أنها وقعت عندما دخل وكيل المدرسة فجأة على فصل الطالب (صالح) وكان الطالب يشحن كرسيه أثناء الدرس بهدوء تام وبدون شكوى من معلم الحصة، فمنعه الوكيل وطلب فصل التوصيلات الكهربائية وطالبه بالشحن في بيته دون مراعاة لظروف الطالب التي تعرفها إدارة التعليم.

متوقعا عودتها للسوق السعودي قريبا .. عضو الشورى صدقة فاضل

حقوق العمالة الإندونيسية مشروطة بضمان حق الكفيل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150226/Con20150226755417.htm

نصير المغامسي (جدة)

توقع الدكتور صدقة يحيى فاضل عضو مجلس الشورى أن تعاود الحكومة الإندونيسية إرسال عمالتها إلى المملكة مجددا، كون السوق السعودية تشكل رافد اقتصاديا مهما لها.

وقال: «لا شك أن معظم أسرنا بحاجة للعمالة المنزلية وخاصة مع توجه المرأة للعمل ومشاركتها في التنمية، كما أن كثيرا من الأسر تفضل العمالة الإندونيسية، برغم فسح المجال لجنسيات متعددة في مجال الخدمة المنزلية».

وبين أن اختلاف وجهات النظر بين البلدين في ما يتعلق باشتراطات الاستقدام، أوقف وصول العمالة الإندونيسية للسوق السعودية، وهو ما استدعى التواصل مؤخرا بين وزارتي العمل في كل من المملكة وإندونيسيا، وأسفر عن التوقيع على اتفاقية تضمن حقوق العمالة الإندونيسية، وحقوق أرباب العمل (الكفلاء) بشكل متساو.

وأضاف أن مجلس الشورى قام من خلال لجنة الإدارة والموارد البشرية، بإضافة واستكمال عدة نقاط في اتفاقية توظيف العمالة الإندونيسية لضمان حقوق جميع الأطراف، إلا أن المجلس ارتأى في نهاية الأمر رفع ملف الاتفاقية للمقام السامي، بعد أن تعذر الحصول على الحد الأدنى من النصاب القانوني عند التصويت عليها ثلاث مرات.

واختتم فاضل: «العمالة الإندونيسية اشتهرت بالهروب والعمل بشكل سري في منازل أخرى غير منزل الكفيل الذي يتحمل جراء ذلك خسائر مالية تتمثل في تكلفة الاستقدام»، مشيرا إلى أن الاتفاقية خلت من استيفاء شرط التأمين الذي يضمن للعمالة الحصول على أجورها، كما يضمن في الوقت نفسه تعويض الكفيل في حالة الهروب، وكل ذلك كان محل نقاش بين أعضاء المجلس، واهتمام لجنة الإدارة والموارد البشرية.

وكان مجلس الشورى قد رفع مشروع اتفاق توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية إلى المقام السامي، بعد أن تعذر اتخاذ قرار حول المشروع، رغم محاولة المهندس محمد النقادي رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية تفادي سقوط تقرير اللجنة وتعديلاتها على المشروع، وطلبه تأجيل التصويت عليه إلى جلسة مقبلة.

الرياض
www.Alriyadh.com

لتنتظر النساء في الشارع!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1023956

د. هتون أجواد الفاسي

تمنع عدد من الوزارات النساء من دخولها. هل هذا أمر قانوني؟ يتكرر التصريح بأنه لا يوجد في الأنظمة ما ينص على منع النساء من تخليص أعمالهن بأنفسهن، لكن هناك تضارب في القرارات الداخلية التي تخلص إلى ذلك. والملاحظ في الموضوع أن الوزارات تتضارب في تأصيل هذه المعلومة، فمنها ما يسمح ومنها ما يمنع. والبعض يحيل إلى الأقسام النسائية.

ولكننا، وللأسف، نعلم أن الأقسام النسائية في جلها لا تقوم إلا بالتوصيل وليس باتخاذ القرارات، إلا فيما ندر، ما يجعل كثيراً من المعاملات تعلق هناك. ومن لا تستطيع تحمل الانتظار تخوض معاناة من نوع آخر، معاناة الدخول إلى أماكن محرمة تحاصرها النظرات لمجرد لمح خيالها الأسود أمام المدخل الرئيس. وما مؤسسات الدولة الرسمية إلا القدوة في هذا الشأن، فهذه الشركات الخدمية الخاصة تقوم بنفس الشيء بترك النساء يقفن على الأبواب الخارجية كالمتسولات. وقد وقع أمامي ومعي منظر منع موظف في شركة اتصالات من منع امرأة من الدخول ووجدتها تقف في الخارج لأنهم أغلقوا القسم النسائي الذي كان في تلك المنطقة، وبالصدفة كنت أمر لشأن يتصل بالجوال وشاهدت المنظر وفرضت دخولي مع السيدة لإنهاء أمرينا، وعند ذلك لم ينبت الموظف الأول ببنت شفه وأجابوا عن استفساراتنا ومضينا، ولا كلمة اعتذار أو استدراك.

والأمثلة كثيرة، أقسام الضمان الاجتماعي، التأمينات، الاستقدام، البنوك، المالية، وكذلك الأمثلة قائمة في السماح ما يشير بشكل واضح إلى أن هناك نظاماً لا يمنع النساء من دخول الأماكن الرسمية والعامة، فمؤسسة النقد موجهة بواجب خدمة جميع العملاء والعميلات ومن يواجه مشكلة يرفع الشكوى للمؤسسة ووزارة العمل تفتح أبواب وزارتها بشكل متكرر لسيدات الأعمال (مع وجود حالات أوقفت فيها النساء أيضاً خاصة في فرع الوزارة بالدمام من قبل البواب)، وأمانات البلدية في عدد من مدن المملكة وغيرها.

ولكن نعود إلى استمرار الظاهرة واستمرار التناقض في التعليمات واستمرار تقبل مشاهدة النساء يقفن أمام الأبواب الخارجية للمؤسسات والوزارات في انتظار السماح لهن بالدخول أو بانتظار الذكر الذي يعثرن عليه ليدخل ويمثلهن في قضاء حاجاتهن. كما تستمر الظاهرة في المواقع غير الحكومية من مرافق الدولة والمرافق العامة كالمطاعم والأسواق ومحلات بعينها والتي تستسيغ إخراج النساء وتركهن ينتظرن في الخارج على أن ينتظرن في الداخل بعدد كبير من المسوغات غير المنطقية. فمثلاً لا يمكن لامرأة أن تدخل مطعماً أو مقهى مع زوجها وأطفالها إذا كان لم يكن هناك قسم نسائي أو عائلي ففي هذه الحال تبقى تنتظر في الشارع لينهي زوجها وأولادها مشروبهم (وهذه تجربة شخصية رفض فيها زوجي أن أخرج حسب طلب الموظف الفليبيني وفق أوامر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

لدينا إشكالية تحتاج لحل سريع وليس لدينا جهة واحدة يمكنها تولي متابعة هذه الانتهاكات والتجاوزات التي تستهدف المرأة في المكان العام. ليس لدينا وزارة مثل وزارات المرأة التي يمكنها تولي مواضيع كهذه، وليس من الواضح إن كانت هذه مهمة أمانات البلدية فقط أم مهمة كل وزارة على حدة لمتابعة المتجاوزين.

والاشكالية الثانية تتعلق بالأقسام النسائية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة التي تفتقر إلى الصلاحيات والقدرة على اتخاذ القرار، وهذا ما نراه بشكل واضح في إدارات الجوازات، وزارة المالية، البنوك، الأحوال وغيرها. فمكاتب الجوازات النسائية ليس لديها أي صلاحية لتجديد الجواز أو لتجديد تأشيرة. وأقسام البنوك الرجالية في بعض الأحيان لا تسمح بدخول النساء وخدمتهن ولا ينجح الأمر إلا عندما تعرف المرأة حقها وتطالب بمقابلة أعلى سلطة في البنك، فضلاً عن أن مديرات الأقسام النسائية ليس لديهن أي صلاحية في إصدار البطاقات أو اتخاذ القرارات المالية المهمة ويرسلنها بشكل تقني فني أو ميكانيكي إلى الأسفل عن طريق مصعد خاص ليضع المدير الرجل توقيعه عليها ثم يرسلها ثانية إلى القسم النسائي، والأمثلة كثيرة.

والإشكالية الثالثة، والتي تحتاج لتعديلات هندسية، فهي افتقاد جميع مباني الوزارات والمباني العامة الرسمية، دورات مياه نسائية. لا شك أنها ظاهرة تبدو غريبة ومربكة من أكبر مسؤول لأصغره عندما تدخل امرأة وتصل إلى داخل مبانيهم وتسأل عن دورة مياه. يدخل هذا المرفق في حالة استنفار محرجة، ناهيك عندما تكون في زيارة هذه الوزارة أو تلك شخصية نسائية غير سعودية.

أما الإشكالية الرابعة أنه ليست هناك عقوبة توقع على الجهة التي تميز في معاملتها للنساء وتمنع دخولهن المرافق العامة والحكومية وتنتهك قوانين الدولة في أن المواطنين سواسية في حقوقهم وواجباتهم.

هي حالة من الحالات البائسة لتصور الحياة من غير نساء، فضاء عام بدونهن، ومؤسسات في غيابهن، يهرق كرامة المرأة ويدّعي تتويجها ملكة. حالة بحاجة لوقفة مراجعة ومحاسبة ومعالجة جادة.

اليوم

المسؤولية الجنائية الدولية والقيم الإنسانية

المصدر: جريدة اليوم الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4048919

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

تعد المسؤولية الجنائية الدولية في القانون الجنائي الدولي موضوعا لا يزال في مراحل تطوره، ويكتنفه بعض الغموض حتى الآن، وهو من الموضوعات التي لا يزال يحدث بشأنها جدل واسع.

وتقع المسؤولية الجنائية الدولية -عادة- نتيجة تخلف شخص القانوني الدولي عن القيام بالتزاماته، أو إتيانه فعلا غير مشروع يمس قاعدة من قواعد القانون، سواء بالامتناع عن عمل أو القيام بعمل، وما يستدعي الانتباه له بعين البصيرة وعقل التدبر، هو أنّ الجرائم الجنائية الدولية، سواء من قبل بعض الدول أو الجماعات المتفلتة، قد انتشرت بصورة لم يسبق لها مثيل في هذا العصر، بحكم التطور الهائل الذي حدث في وسائل الاتصال، ما أدى إلى سهولة التواصل والتنقل من مكان لآخر دون كثير عناء، حيث تُمارس الجريمة دون أن تكبد مرتكبها التنقل، ما جعل مسرح الجريمة وفقاً للتعريف التقليدي لم يعد له معنى.

ذلك أنّ العالم قد أصبح مسرحاً، أبوابه مشرعة على الفضاء، وساحاته متسعة، ما شكل خطرا متزايداً على مصالح المجتمع الدولي بصورة مزعجة، لا سيما جرائم الإرهاب التي تؤدي إلى إثارة الفزع والخوف في نفوس المواطنين الأبرياء. ما يستوجب معه تفعيل القوانين الدولية ومبادئ إرساء السلم العالمي وصيانته قبل فوات الأوان، ولم نزل نرى أمام أعيننا المآسي التي تحدث يومياً، وهي تمثل انتهاكاً صريحاً وصارخاً للمبادئ والأعراف الدولية، ولهذا فقد أصبح من الأهمية بمكان تحديد المسؤولية على وجه الدقة، على من ينتهكون المبادئ والقواعد الدولية، ومن ثم العقاب الرادع المصاحب لهذه المسؤولية، وهذا أمر لا بد له من أن يحدث في نزاهة وحياد تامين؛ حتى لا يجد البعض مبررات انتهاك السلم العالمي وهم يرون أمام أعينهم من ينتهك قواعد ومبادئ القانون الدولي دون أن تقع عليه مسؤولية تذكر. وعلى رأس هذه الجرائم، نجد جريمة الإبادة الجماعية التي انتشرت في الآونة الأخيرة على نطاق واسع، وتشير الاستطلاعات والدراسات المتخصصة اليوم إلى انتشار جريمة الإبادة الجماعية، ما يطلق عليها جريمة إبادة الجنس البشري التي أصبحت إحدى الجرائم شديدة الخطورة، ما يثير قلق المجتمع الدولي بأسره، لما تنطوي عليه هذه الجريمة من قسوة ووحشية تستهدف القضاء الكلي أو الجزئي على جماعة عرقية أو وطنية أو دينية أو طائفية بعينها، وقد تسببت هذه الجريمة في قتل وتشريد أعداد مهولة من البشر على مستوى العالم، إلى ما يُقارب المليار نسمة من قتيل وجريح ومشرد، معظمهم مدنيون من النساء والأطفال، وبالطبع فان نسبة كبيرة كهذه تفضح، إذ تفضح عجز المؤسسات والمنظمات الدولية عن القيام بدورها المنوط بها، والكثيرون يتهمون هذه المؤسسات والمنظمات الدولية بعدم الحياد والكيل بمكيالين، ما قد يؤدي إلى انفلات أمني عالمي.

جريمة الإبادة الجماعية تتميز بأنها تنتقل من دولة لأخرى في يسر بالغ الخطورة دون التفريق بين أشخاص أو ثقافات في ارتكاب هذه الجرائم. لذا، جاءت على قمة الجرائم التي يترتب عليها تقرير المسؤولية الجنائية الدولية على قادة الدول على وجه التحديد، ذلك أنها قد تقع في زمن السلم والحرب على حد سواء، في صورها البشعة غير الإنسانية، وتعد فكرة الإنسانية كمفهوم قانوني حديث نسبيا في التشريعات الوطنية والدولية، بحسب تطور الفكر القانوني الذي ارتبط بنظرية الشخص القانوني الطبيعي أو الاعتباري، ويتطور مفهوم الشخصية القانونية على المستوي الدولي بحسب تطور أشخاص القانون الدولي ما يستوجب معه تطور وتفعيل القضاء الجنائي الدولي، والذي يتمثل في محاكمة كبار مجرمي الحرب من القادة والرؤساء عما يقترفونه من جرائم ذات خطورة شديدة على المجتمع الدولي بأسره، ومثل هؤلاء القادة نجدهم لا يرتكبون الجريمة بأنفسهم، بل يأمرون أو يخططون أو يحرضون أو يساهمون بشكل أو بآخر في ارتكابها، ولا بدّ للقانون الجنائي الدولي أن يعرّف المسؤولية الجنائية المباشرة للقادة بكافة صورها، سواء أكان هؤلاء القادة فاعلين أصليين بصورة مباشرة أو غير مباشرة حين يرتكبونها عن طريق الغير، بأي شكل من أشكال ارتكاب الفعل المجرّم..

وعلى ذلك، فإن صور المسؤولية الجنائية المباشرة للقادة تتمثل في المساهمة الجنائية الأصلية والمساهمة الجنائية التبعية، والاتفاق الجنائي، أو ما يطلق عليه (المشروع الإجرامي المشترك)، وهو ما يحدث اليوم على مستوى الكثير من الدول التي تظهر في العلن بأنها حارسة السلم العالمي، في حين أنها ومن وراء ستار تخطط لعكس ذلك. وقادة هذه الدول كثيراً ما يمثلون دور الحاكم الحريص على السلم العالمي، في حين أننا نجدهم وهم من يستدرج الآخرين لتنفيذ مآربهم وما تنطوي عليه أجندتهم الخفية من جرم، ونجد نشاطهم موجها لقادة دول بعينها في جو مشحون بالطموحات الشخصية لقادة تلك الدول، دون النزول لطموحات الشعوب في حق الحياة في أمن وسلام، وحتى لا يصبح الأمر مرهونا بأوامر قادة الدول منفردين عن مؤسسات دولهم بمختلف مشاربها؛ فلابدّ من تطور القانون الدولي، وشرح قواعده بناءً على القيم والمبادئ الانسانية الرفيعة، حتى يرتقي الفرد والجماعات والمؤسسات بالترفع عن تنفيذ أوامر من شأنها أن تحيق بالإنسان من غير مبرر، ولا بد من ترسيخ الفهم بما يمكن من ملاحقة مرتكبي جرائم ضد الإنسانية وعلى رأسها جريمة الإبادة الجماعية، وحتى لا يكون لأحد التذرع بما يصدره قادة الدول من أوامر كثيراً ما يتستر من خلفها منفذو مثل هذه الجرائم وفي مفهومهم أن لهم في ذلك مانعا من موانع المسؤولية الجنائية، من ثمّ الإفلات من العقاب، وبالمقابل نجد من يصدرون مثل هذه الأوامر يتنصلون من مسؤوليتهم الشخصية فيما يصدر منهم من أوامر، والتي كثيراً ما تصدر في سرية تامة، بل قد تكون شفوية في معظم الأحوال، ولقد آن لشعوب العالم قاطبة أن تدرك أن هناك مفاهيم جديدة تُبنى على قيم إنسانية نبيلة لن ترسخ معانيها إلا بوعي الشعوب.

أطفالنا ولائحة الحماية المطلوبة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150223/Con20150223754844.htm

محمد الوعيل

تفاءلت بشكل كبير، بما قرأته عن اعتزام مجلس القضاء الأعلى التوجه لإعداد لائحة حقوق للأطفال المحضونين لحمايتهم من أهواء الأبوين خلال مرحلة التقاضي، وبما يؤدب الآباء والأمهات الذين ينتقمون من بعضهم بالتنكيل بأبنائه.. وجعلهم يدفعون وحدهم ثمن خلافاتهم.

ربما تكون اللائحة المقترحة، حلا أمثل لمعاناة العشرات ـ ربما المئات ـ من الأطفال الذين لا ذنب لهم ولا جريرة، خاصة أننا جميعا نعرف أن الأطفال بمثل ما هم الشريحة الأكثر عرضة للعنف الأسري، هم الأكثر تعرضا للإيذاء وربما التنكيل، من قبل الأبوين، في حال وقوع خلافات بينهما.. كما نسمع ونقرأ أو نشاهد على مسرح الواقع، من خلال العديد من الشكاوى التي تبرز على السطح، وإن كانت الحقيقة أعمق بكثير.

وإذا كانت الإحصائيات عن العنف الجسدي ضد الأطفال وصلت لأرقام مخيفة، حسبما ذكر ذلك الدكتور خالد العوفي استشاري الطب النفسي ومساعد المشرف العام للخدمات الطبية في مستشفى الأمل في جدة ورئيس وحدة الطب النفسي في صحة جدة، الذي كشف أن العنف الجسدي وصل إلى نسبة 32 في المائة لدى الأطفال أقل من 5 سنوات، و27 في المائة في

الأطفال بين 5 – 10 سنوات، و27 في المائة في الأطفال بين 10 – 15 سنة و15 في المائة في الأطفال بين 15 – 18 سنة، فإنا نكون أمام مؤشر خطير، خاصة أن الإحصائيات كشفت أيضا، أن المعلن لدينا قرابة 340 حالة عنف في العام 1433 بمعدل حالة عنف واحدة كل يوم. أما ما خفي وهو بالتأكيد كثير، ولم يدرج في الإحصائيات لأسباب عديدة، فهو أعظم.
تتعزز الأرقام السابقة، بما أظهرته نتائج دراسة حديثة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية مؤخرا، عن تفشي ظاهرة الإيذاء ضد الطفل في المجتمع السعودي بشكل عام. إذ اتضح أن 45% من الأطفال المشاركين في الدراسة يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية، ووجد أن 21% من الأطفال السعوديين يتعرضون للإيذاء بشكل دائم في حين يتعرض 24% للإيذاء أحيانا.
أثق كثيرا في أن لائحة مجلس القضاء الأعلى المقترحة، ستستطيع حماية هذه الشريحة من الأطفال، وأثق أيضا أن مواد اللائحة التي قد ترى النور قريبا، ستكون رادعا لأي أبوين مهملين، لا يكتفيان بعدم حماية أطفالهما، بل يجعلانهم وقودا لخلافاتهما الأسرية، بلا جريرة منهم أو ذنب، ولم يفهما أن هؤلاء الأطفال هم جيل المستقبل الذي يجب أن نرعاه ونحنو عليه ونهيئه لغد مشرق بلا عقد أو مشكلات نفسية على الأقل..

العقاب.. للأطباء المخطئين!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
اضغط هنا

أيمن بدر كريم

درَجت مُعظم الإدارات الصحية المتعاقبة على اختزال قضية الأخطاء الطبية في شخص الطبيب لمحاولة التنصّل من دورها في انتشار الأخطاء الطبية، بُغية ذرّ الرّماد في العيون وإرضاء الرأي العام على حساب أطبائها، كما في تصريح لوزير الصحة السابق الدكتور محمد آل هيازع قال فيه: "سيتم محاسبة أي طبيب تثبت مسؤوليته في حدوث خطأ طبي، ولن تتنازل الوزارة عن الحق العام ضد أي طبيب يرتكب خطأ طبيًا، إضافة إلى إحالته للجنة شرعية يحكم فيها قاضٍ من وزارة العدل ضد كل من يثبت إدانته بذلك" (المدينة 4 ربيع الآخر 1436 هـ).
وأذكر هنا تصريحًا سابقًا للمتحدث الرسمي لوزارة الصحة الأستاذ خالد المرغلاني، نفى فيه أي علاقة للوزارة بوقوع الأخطاء الطبية في مستشفياتها، ووصَفها بـ"الشخصية" وحمّلها الممارسين الصحيين "وحدهم"، مضيفًا بإصرار عجيب ينافي المنطق والدراسات:"لا يمكن لنقص الخدمات والكوادر في المستشفيات أن تكون سببًا في وقوع أخطاء طبية" !! (الحياة 4 يناير 2014).
تكمن أهمية مثل هذه التصريحات كونها تأتي خلال سلسلة قرارات وتعيينات واستقالات وإقالات متضاربة متسارعة، وشعور كثير من الممارسين الصحيين بالإحباط والتهميش والعزلة وسط لجان شرعية، وأنظمة قاصرة يُفترض أن تحفظ مقدّراتهم وتحمي سمعتهم في مواجهة إعلام غير محايد، وإدارات طبية فشلت في توفير الحماية المهنيّة والمساعدة القانونية لهم، في ظل نقص الكوادر والأجهزة والعلاجات، متجاهلة مجموعة العوامل الإدارية والتنظيمية والتقنية والتدريبية، المشاركة في وقوع الأخطاء الطبية.
أما عن إشارة معالي وزير الصحة السابق إلى أننا "نتمنّى عدم وجود الأخطاء الطبية في مستشفيات المملكة" فهو أمر لا يمكن تحقيقه، فالأخطاء الطبية جزء من الممارسة الطبية ولا يمكن منع حدوثها بشكل قطعي، فهي تتسبب في موت قريبًا من 440 ألف شخص سنويًا في الولايات المتحدة، لكن واجب القطاعات الصحية مواجهتها بـ"شفافية" ووضع أنظمة تعمل على التقليل منها ورصد عواملها وإصلاحها، كما من المنطقي إنشاء هيئة صحية رسمية مهنية ترصد انتهاكات حقوق الأطباء، وتدافع عنهم ضد الشكاوى الكيدية والمضاعفات والأخطاء الطبية مثل "الوكالة الكندية للحماية الطبية" وغيرها من الهيئات المعتبرة في المجتمعات المتقدمة حضاريًا و إنسانيًا.

حقوق الإنسان في الصحافة

قيمة المعرفة واستثمار طاقة الشباب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1024482

مها محمد الشريف

إذا كان غرضنا نشر الوعي وإعادة الصلة والدمج بين المعرفة وعلم الاجتماع وباقي العلوم بكل فروعها، فلابد أن نشير إلى قيمة التحولات الديموغرافية اليوم على مستوى التربية والتعليم والعمل والاختراع والتفوق العلمي والمشاركة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية.

وتظهر لنا بعض الإحصائيات الأممية بشأن عام 2014 ، أن الشباب يمثلون نسبة كبيرة من السكان في كثير من الدول بما فيها السعودية والمغرب، وطالبت بمساعدة هؤلاء الشباب وأوضحت أنهم يشكلون مفتاح نمو المجتمعات، وكيف يمكنهم أن يؤثروا إيجاباً أو سلباً في المجتمعات، فيما أشارت الإحصائية إلى أن نسبة بطالة الشباب في أفريقيا بلغت 24% وفي الشرق الأوسط 28% خلال عام 2012.

وأوضحت النسب العامة الدولية والمحلية أن البطالة في العالم والشرق الأوسط تجاوزت الأعوام المنصرمة، وكما أثبتت الإحصاءات أنَّ للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، وكذلك آثارها على الصحة الجسدية والاجتماعية، وأنَّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، كما أن البطالة تُعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي حسبما جاء في أضرار البطالة.

ويشعر الفرد في مجمل حياته بأنه منعزل تعس من تأثير الضغوط الاجتماعية، والمعزول عن الناس يمارس أعمالا تدين الواقع وتبتعد عن المثالية وقد تؤدي إلى الجريمة، فالعزلة هي عزوف عن العالم أو تقع تحت مفهوم هجرة السعادة عن الأرواح وهدم ذكريات الطفولة الجميلة من حياة الفرد.

علماً أن التغيير الذي شمل العالم اليوم وتركيبة المجتمع والعائلة ومستوى الدولة التقني والمعرفي قامت إدارته على أفكار وسواعد الشباب، ولكن مع دخول العالم في مرحلة العولمة كمنظومة سياسية اقتصادية اجتماعية عكست تحالف القوى الرأسمالية العالمية العملاقة، ثم تفاقمت أزمات الشباب على الرغم من التقدم الذي أحدثوه على خارطة العقدين الأخيرين.

ولايخفى أن ما يُطرح بهذا الصدد من تغطية ودراسة الإشكاليات العويصة حلت جزءا من هذه البطالة بتنشيط القطاع الخاص وفرض السعودة، وخلق فرص عمل وإن كانت دون الطموح. ولكننا نظهر تعاطفنا مع هذه الجهود المبذولة ومدى يقيننا أن الدولة تسعى جهدها لبذل الجهود لأننا أمام قضية من أهم القضايا التي تواجه العالم اليوم .

فانفتاح الرؤية، والتحول الكبيرالذي حملنا على مراكب التقنيات جعلا دور الآلة أكبرمن دور الإنسان في حياتنا المعاصرة لذلك تم تقليص الأيدي العاملة وتسريح أعداد كبيرة من العمال في الغرب من المصانع والمؤسسات وكذلك هي الحال في التجارة أصبح التسويق يعتمد على المواقع الإلكترونية في جميع أنحاء العالم، وأتى ذلك على حساب طاقات وطبيعة الإنسان وتعارض وتضاد مع الأيدي العاملة، حيث إن النظام الرأسمالي في نظر"كارل ماركس وماكس فيبر"أنه أول نظام في تاريخ البشرية نظم النمو الاقتصادي تنظيماً ذاتياً.

حيث يميل العالم الألماني إلى إرجاع النظرية الرأسمالية لخلفية اقتصادية، بينما فيبر حول نشأة الرأسمالية إلى خلفية دينية، وشبابنا يجمع بين النظريتين اقتصادا ودينا، إذ جعل في ضوء هذا الاعتقاد التساؤل الآتي:إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية في السلوك الاقتصادي لكافة المجتمعات؟ ويقصد منها ما يؤكد عليه الدين من قيم اقتصادية، وشبابنا جمع بين النظريتين الاقتصاد والدين ما جعل مكونات أي عمل تعتمد على نتائج هذه العناصر الشابة الفتية التي فاقت التوقعات والتصورات، وسجلت أعلى درجات التفوق في كل المحافل العالمية.

وزارة الإسكان.. وانتظار المكان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 جماد الاول 1436هـ - 24 فبراير 2015م
اضغط هنا

أحمد أسعد خليل

من خلال صحيفة عكاظ كشفت وزارة الإسكان أنها ستتواصل ولمدة أسبوعين هاتفيًا عبر الاتصال المباشر أو الرسائل النصية مع المواطنين الذين استحقوا الوحدات السكنية بناء على نقاط الأولوية التي استحقوها، وقالت: إن عدم رد المستحق على الاتصال أو الرسائل سيسقط اسمه، ويحوّل للقائمة مرة أخرى، ويستبدل بمستحق آخر، كذلك الأمر لمن يرفض تسليم وحدته السكنية بسبب عدم ملاءمة الوحدة له، نافية الاستبعاد من القائمة في كلا الأمرين.

* الوزارة مشكورة التي ظل المواطن ينتظر مبادراتها منذ عشرات السنين ضمن قوائم لا تحصى في أعداد وقوائم انتظار حتى أن البعض منهم توفاه الله قبل أن يرى أو يحصل على نتائج هذه الوزارة ومع كل هذا أمهلت الوزارة المواطنين 15 يومًا فقط ومن لم يرد خلال هذه المدة يعود إلى بداية قوائم الانتظار من جديد!!

* 15 يومًا مدة ليست كافية للتواصل مع المواطن الذي انتظر أكثر من 15 سنة ولا ندري ما هو القصد من تحديد هذه المدة في تقديم خدمة لمواطن ذاق مرّ السنين بين ايجار وتنقل من مسكن لآخر وهو ينتظر بفارغ الصبر أن يحصل على مسكنه الخاص قبل أن يفارق دنياه.

* الوزارة رفعت شعار التحلي بالصبر للمواطنين الذين تقدموا عبر الموقع الالكتروني الذي خصصته لتقديم الطلبات حتى وصل عدد المتقدمين (960397) مواطنًا من جميع مناطق المملكة وبعد الفحص والتمحيص واثبات من تنطبق عليهم الشروط وصل العدد (620889) مواطنًا أي تم استبعاد عدد (339508) مواطنًا خلال فترة التقديم في عام 1435هـ، ونحن الآن في عام 1436هـ ومازلنا نتحلى بالصبر الذي تعوّدنا عليه وطلبته منا الوزارة.

* حسب الأعداد السابقة والتي حصلت عليها من موقع إسكان الالكتروني التابعة للوزارة فإن هذا العدد يشكل نسبة 22% تقريبًا من التعداد السكاني للمملكة وهي نسبة عالية من احتياج السكن والأرض والقرض في حين تأسست هذه الوزارة منذ 1432هـ لنرى مخرجاتها في متناول أيدي الجميع.

رواتب الحكومة يا حكومة!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
اضغط هنا

عبدالله بن ربيعان

يقال إن موظف الحكومة هو الذي يعطونه الحد الأدنى فلا يستقيل، ويعطيهم الحد الأدنى فلا يُفصل، وعلى رغم أن الشكوى من ضعف رواتب الحكومة عامة، إلا أنها متفاوتة وتختلف من سلم إلى سلم آخر.

ولو بدأنا بالرواتب في القطاع العسكري لوجدناها كلها بدلات، ولو وقفت مع عسكري يصرف راتبه في البنك وهو على رأس العمل، ووقفت معه بعد تقاعده، لعرفت أنك حسبت الشحم في شحمه ورم. فبدل الإرهاب طار، وبدل الدورة طار،

وبدل الإعاشة طار، وبدل الحاسب طار، وبدل وبدل وبدل ليصفى له 70 أو 80 في المئة من الراتب الأساسي الضعيف الذي لا يفي بمتطلباته وأسرته وحاجاتهم.
أجهزة الحكومة المدنية بدورها تنقسم إلى وزارة، شبه وزارة (رئاسة، كرئاسة الشباب)، هيئة (هيئة الغذاء والدواء، الاتصالات، وغيرهما)، مؤسسة عامة (مثل الخطوط السعودية)، وشركة عامة (مملوكة بالكامل للدولة مثل شركة المياه الوطنية)، وفيها تفاصيل. فكلما أبعد الموظف عن الأولى والثانية اللتان هما على سلم الموظفين العام، كلما كان أفضل دخلاً وراتباً. فبعض الهيئات (وليس كلها) خلقت لها سلالم وظيفية جيدة، كما أن رواتب المؤسسات والشركات العامة أفضل كثيراً مقارنة بسلم الموظفين العام.
وعن سلم أساتذة الجامعات، فهو لا يبعد كثيراً عن سلم العسكريين، فقد فتح الله على لجنة كونت قبل سبعة أعوام تقريباً بما لا يخطر على بال حصيف. فخلقت بدل الندرة، وبدل التعليم الجامعي، وبدل رئاسة القسم، وغيرها من البدلات. ولأن الأول والثاني يوجب الحصول عليهما أن يكون في القسم عدم اكتفاء من السعوديين، وأن يدرس الأستاذ نصابه كاملاً، فقد منعت لجان التوظيف (التي تتكون من بعض هؤلاء الأساتذة) قبول كثير من المؤهلين والعائدين من الابتعاث بأعلى الشهادات، حتى لا يفقد الأساتذة الحاليين بدلي الندرة والنصاب التدريسي اللذين يصلان إلى 50 في المئة من الراتب، فالحل الذي اقترحته اللجنة لحل شكوى الأساتذة من ضعف الدخول منع توظيف المبتعثين.
عودة إلى سلم الموظفين العام، فالضعف في سلم رواتبه عام وشامل من مرتبته الأولى إلى الـ 15، التي هي مرتبة وكيل وزارة. ولو حاولت وزارة استقطاب كفاءات جيدة لإدارة العمل الحكومي فلن تجد مؤهلين يرغبون وظائفها بسبب ضعف الدخول مقارنة بحجم العمل ومتطلباته، وبما يجدونه في القطاع الخاص من رواتب ومزايا. ولذا لجأ كثير من الوزارات خلال الأعوام العشرة الماضية إلى إنشاء هيئات خاصة تتبعها، تقوم غالباً بأعمال تقوم بها إدارة صغيرة في الوزارة الأم. ويمكن سلم الهيئات الوزير من استقطاب مؤهلين لأن رواتبها جيدة مقارنة بالسلم العام للموظفين. ومن لم يستطع الحصول على هيئة لجأ (وكثر هذا أخيراً) إلى إنشاء شركة تتعاقد مع الوزارة وأصبح الوزراء يحضرون من يريدون من الكفاءات بالعقود على ملاك الشركة وعملهم الفعلي في الوزارة.
بالطبع، لا لوم على وزير أو مسؤول يطلب منه الإنجاز والتطوير والتحسين، ولكنه لا يستطيع جلب الكفاءات التي يريدها لأن السلم المفروض عليه لا يساعده،
بل يجبره إن أراد الإنجاز واستقطاب المؤهلين للقفز عليه بإنشاء هيئة أو شركة أو غيرهما ليستقطب من يرى أنه قادر على إنجاز الأعمال بكفاءة. خلاصة القول، إن سلم الموظفين العام والعسكريين وأساتذة الجامعات وغيرها من السلالم تحتاج إلى تطوير وإعادة نظر، وتحسين، ولعل أولى الخطوات هو أن تدخل كل البدلات ضمن الراتب الأساسي، وبما أنها تدفع للشخص طوال حياته في العمل، فلماذا لا يدفع الشخص مقابلها للتقاعد ويستفيد منها في تحسين راتبه التقاعدي؟
كما أنه ليس من المقبول ولا المعقول أن يترقى شخص بعد أعوام طويلة من الخدمة لمنصب كبير ولا يتجاوز راتبه مع البدلات على سلم الوظائف العام 25 إلى 30 ألف ريال، فيما الوكيل الآخر المقابل لمكتبه جاء على ملاك شركة متعاقدة مع الوزارة يصرف له شهرياً 150 ألف ريال، فأي عدل في هذا؟!
ختاماً، رسالة للمسؤولين في الحكومة، إذا كنتم تتحدثون وتعقدون المؤتمرات وتدعون الخبراء الأجانب للحديث عن التطوير والتحفيز وكفاءة العمل، فالأولى توفير كل هذه المصاريف، فما لم يحل جوهر المشكلة فلن يتحسن أداء الحكومة وسنظل ندور في حلقة مفرغة من النقاش الخالي من كل معنى مفيد. وسلامتكم.

طاسة البطالة الضائعة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150225/Con20150225755270.htm

عبدالمحسن هلال

يحسن صنعا معهد الإدارة العامة بإقامة ورش عمل، بالتعاون مع البنك الدولي لموظفي الدولة لتطوير كفاءتهم مواكبة للمتغيرات الاقتصادية، لعل آخرها ما نفذه مركز إعداد وتطوير القادة بالمعهد الأسبوع الماضي. غير أني فوجئت بما قاله

معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الدكتور محمد الجاسر للمتدربين، ثم تصريحاته على هامش الورشة للصحفيين، وأثرها السلبي على قادة حضروا ويرجى منهم تطوير قياداتهم، وعلى مجتمع ينتظر الشفافية فيما يعلنه المسؤولون من معلومات وأرقام تحدد توجهات البلد اقتصاديا وتنمويا.

لم يكتف معاليه برفض أرقام البطالة التي تعلنها وزارة العمل، بل ناقض حتى أرقام مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارته، مبررا ذلك بأن الاقتصاديين لم يتفقوا يوما على رأي واحد، كأننا نتحدث عن أدبيات علم الاقتصاد وتنظيرات علمائه، لا عن اقتصاد واقعي وأرقام فعلية يتم رصدها من قبل مختصين وتبنى عليها سياسات وقرارات اقتصادية هامة.

يفتى معاليه أن البطالة سنة إلهية وجدت منذ عهد النبوة وحتى اليوم ولا يمكن القضاء عليها كليا، مع أن تشريع الله ـ سبحانه وتعالى ـ وسنة نبينا المصطفى ـ عليه الصلاة والسلام ـ يحثان على السعي في الأرض وتفضيل العاملين حتى على العلماء، قبله بمدة صرح أحد مسؤولي نزاهة أن الفساد كائن خرافي لا يمكن محاربته، تعجب كيف يحول مسؤولون عجزهم عن أداء مهامهم برميها على مسببات خيالية، أو في أفضل الأحوال تنظيرية في مجال عملي ميداني يتطلب العلاج لا التنظير من أبراج عاجية.

حقيقة، لا أعلم ما الذي يجسر وزيرنا الجاسر على تصريحات باتت معظم صحفنا تصفها بالاستفزازية، كيف وهو الاقتصادي المتمرس يظن أن اختلاف علماء الاقتصاد نظريا يبرر تناقض الأرقام ميدانيا، فهل يرفض مفهوم السياسة الاقتصادية للدولة الواحدة المبنية على أرقام موحدة؟. من جهة أخرى، لماذا يرفض أرقاما تعلنها وزارات مختصة ويتمادى فيكذب أرقاما تصدرها وزارته، بل كيف يناقض نفسه بين تصريح وآخر؟ ما زال معاليه يتحدث عن التحول لاقتصاد المعرفة الذي يتطلب عمالة مؤهلة حسب تصريحه الأخير، مع اعتقاده بتدني إنتاجية المواطن السعودي في تصريح سابق، ما زال معاليه برغم إيمانه أن معدل البطالة لدينا مقبول حسب تصريحه الأخير، ينادي بمزيد من الوظائف ـ وهذا ـ في حد ذاته ـ تناقض، مما سيوسع قاعدة البطالة المقنعة التي يؤمن بوجودها أيضا حسب تصريح أسبق؟ فليت معاليه «يرسى على بر» لتستقيم خططنا التنموية على أرقام صحيحة.

قانون للحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25265

مها الشهري

سنوات مضت ونحن نتحدث عن قضية الحماية من الإيذاء والعنف الأسري التي لم توضع في إطار قانوني حازم ولم تحدد عقوباتها حتى الآن، فلا تزال المرأة السعودية عرضة لجميع أشكال العنف دون أن تجد قانونا يكفل حقها أو ملجأ حماية آمنا في حال عدم مساعدة الأهل لبناتهم اللاتي يؤذونهن أزواجهن، أو اللاتي يتعرضن للعنف داخل محيط الأسرة.

تبعا لذلك تأتي مشكلة الحرمان العاطفي التي قد تؤدي إلى مشكلات أخرى، وقد أثبتت دراسة عمل عليها قبل أعوام "أن مشكلة الحرمان العاطفي ترتبط بشكل مباشر مع ثقافة الوالدين والأشقاء والأزواج، وتؤثر بقوة في ميل المرأة في المجتمع السعودي نحو ممارسة أفعال جنائية ومحرمة". وهذا يعني أن ما تفعله المرأة بشكل عكسي يعبر عن رد فعل لفعل سيئ، في حين لم توجد طرق علاجية توجد السبب وتعمل على علاجه من باب أولى، فيما أن المشكلة لا تتوقف أبعادها عند حد معين، فإذا فقدت المرأة دورها كمربية وأم عطوفة فإن هذا يتسبب في فساد الأجيال وسوء تربيتهم.

ضياع قضايا المرأة بين وزارة الشؤون الاجتماعية، ونقاشات مجلس الشورى، وبطء الشرطة، يفضي إلى عدم تقدمها بالشكوى عندما تتعرض للعنف والإيذاء، ويعكس أيضا مدى التراخي في إيجاد حل جذري لهذه القضية.. فهل يعقل أن تشتكي امرأة زوجها وتطلب الطلاق منه بسبب ضربه لها، فيطالبها القاضي بإرجاع المهر إليه؟ وهل يعقل أن تذهب

المرأة إلى مركز الشرطة وهي معنفة ثم يطالبونها بإحضار المحرم؟ وإذا أوكل الأمر إلى دور الحماية فهي لا تستجيب فضلا عن كونها بيئات غير صحية، وعاجزة عن التأهيل النفسي أو الاجتماعي.
إن كان من المفترض ألا يكون الرجل مسؤولا عن تصرفاته مع المرأة في مجتمع لا تحكمه القوانين، فإن هذا نمط واضح يعكس مستوى العدالة الاجتماعية، وهذا شكل من أشكال الجرائم العلنية التي لا يوضع لها رادع، والمفترض أن يعامل من يتورط في قضايا العنف والإيذاء كمجرم، وتطبق عليه العقوبات، إضافة إلى ذلك فإن إقرار القانون يمنح المرأة أحقية اتخاذ القرار في معالجة المواقف التي تتعرض لها وتحاول المساس بها وانتهاكها، وهذا ما يمنح المرأة امتياز الممارسة لحق من الحقوق المدنية، والتعبير عن كيانها كفرد مكلف ومسؤول.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

البطالة ستتضاعف خلال 15 عاما حسب نسب الزيادة الحالية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150226/ec16.htm

م. برجس حمود البرجس

تحدثت تقارير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وتقارير وزارة العمل الأخيرة عن نسب البطالة، وأوضحت التقارير مؤشرات خطيرة تستوجب الانتباه والتدخل مثل ارتفاع نسبة أعدد البطالة التي وصلت إلى «زيادة سنوية بـ 4.7%»، أي أن البطالة ستتضاعف من 651 ألفاً إلى مليون و 300 ألف شخص خلال 15 عاما، فيما لو ظلت وزارة العمل مستقبلاً بنفس المنهجية المعمول بها حالياً.
تقارير المصلحة والعمل توضح أن نسب البطالة تنقص، ولكن الأعداد الحقيقية للبطالة في ارتفاع مخيف بنسبة 4.7%، وهذا شاملاً إضافة السعودة الوهمية ضمن «المشتغلون»، فلو تم تصفيتهم ستكون البطالة أعلى بكثير، أرقام ونسبة.
وحسب التقارير المذكورة، ارتفع عدد المواطنين خارج سوق العمل 100 ألف شخص، وهذا أيضاً مؤشر خطير بما أن المصنفين خارج سوق العمل عبء على المملكة بجميع الأحوال، ولم يكن خياراً، وفي كل الأحوال يصنفون «غير عاملين»، وليس من المنطق أن يكون في البلد أكثر من 3 ملايين شخص أعمارهم بين 20 و50 عاما خارج سوق العمل باختيارهم وهم ليسوا طلبة، والخوف يأتي من الافتراضات التي لا تؤثر مباشرة.
مؤشرات خطيرة في الأعداد التي تم توظيفها، حيث تم توظيف أكثر من 200 ألف شخص (شاملاً السعودة الوهمية) ولكن برواتب متدنية حيث انخفض متوسط رواتب موظفي القطاع الخاص بـ 11% خلال 24 شهراً، ناهيك عن مستقبل هؤلاء الموظفين وقدرتهم على رعاية عوائلهم وسكنهم وبقية تكاليف الحياة. وبما أن معدل الرواتب للوظائف المضافة قريبة من 3000 ريال شهريا، وهي نفس رواتب السعودة الوهمية، فإن العرض لغير الوهمية قليل جداً أو بمعنى آخر غالبيتها وهمية.
تبقى المعضلة الكبرى التي ذكرناها الأسبوع الماضي أن هناك 1.4 موظف سعودي مفقوداً حيث إن التقارير المذكورة ذكرت أن عدد المشتغلين السعوديين 4.9 مليون شخص، والتقارير الرسمية توضح أن العدد لا يتعدى 3.5 مليون شخص (منهم 1.2 مليون في القطاع الحكومي المدني، و800 ألف تقريباً في القطاع العسكري، و 1.5 مليون شخص في القطاع الخاص). يبقى الجواب مقيّد ضد مجهول. يبقى هناك مؤشرات خطيرة أيضاً وهي البطالة المهمشة، أو المصنفون خارج سوق العمل، ومنهم أكثر من 3 ملايين سيدة صنفن «خارج سوق العمل – أنشطة منزلية» ولم يقبل عدد كبير في لائحة «الطالبين على الوظائف». يجب أن نذكر أن التقرير الأخير أوضح أن هناك أكثر من 3 ملايين شخص أعمارهم فوق 15 عاما وهم مصنفون «خارج سوق العمل – طلبة مدارس وجامعات»، أي أن هؤلاء قادمون وبقوة يبحثون عن وظائف خلال الأعوام القليلة القادمة. الوضع الراهن يصب في بناء مشاكل مستقبلية قد تؤثر على الاقتصاد في المستقبل القريب والبعيد، ولذلك يتطلب التدخل ولا يمكن للوزارات المدنية أن تستمر في عمل تجارب عشوائية والعمل دون الخطط. هناك تطمين من الوزارات المدنية وتصريحات في الصحف توضح مؤشرات تبرز الجانب الجيد، ولن تحقق الأهداف وسنصطدم بالواقع إذا لم يكن هناك تدخل بطريقة مختلفة عن الماضي، تتجاوز لجان الوزارات التي تسببت في الهدم!

ورشة عمل خليجية عن القانون الدولي لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150223/Con20150223754795.htm

بدأت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أمس، ورشة العمل التي ينظمها مكتب حقوق الإنسان بالأمانة العامة للمجلس تحت عنوان (القانون الدولي لحقوق الإنسان).
وتتضمن محاور الورشة التي تستمر لثلاثة أيام، تاريخ حقوق الإنسان (نشأتها ومفاهيمها) وتطورها التاريخي، وشرح الآليات غير التعاقدية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية كنموذج لذلك.
كما تتضمن الورشة شرح أوجه الاختلاف والتشابه في القانون الدولي لحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان من قضايا ومسائل تختص في نفس المجال.

منظمة العفو الدولية تنتقد الإتحاد الأوروبى حيال اللاجئين

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م
اضغط هنا

اعتبرت منظمة العفو الدولية التى تدافع عن حقوق الانسان ان الاتحاد الاوروبى لم يكن على مستوى مبادئه فى مجال استقبال اللاجئين والمهاجرين، وذلك فى تقريرها السنوى الذى نشر الاربعاء. وقال سليل الشطى، الامين العام لمنظمة العفو الدولية "امنستى انترناشونال" خلال مؤتمر صحافى فى لندن "فى سوريا يوجد ملايين اللاجئين واوروبا وافقت فقط على استقبال بضعة الاف، والاسوأ من ذلك هم يدفعون الناس للرحيل" واجتياز المتوسط بسبب عدم وجود طرق شرعية.
وتقدر منظمة العفو الدولى ب3400 عدد اللاجئين الذى لقوا حتفهم فى المتوسط العام الماضى وهم يحاولون الوصول إلى الشواطىء الاوروبية ولكن حوالى 95% من اللاجئين السوريين توزعوا على الدول المجاورة لسوريا.

منافذ الخليج تتحوط من "كورونا" وتحصن منافذها الحدودية

مؤتمر البحرين للأمراض المعدية يوصي بمركز خليجي لمواجهة الكوارث الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/26/article_934757.html

مويضي المطيري من الدمام
تسعى دول الخليج للتحوط من انتشار فيروس "كورونا" بعد أن أودى بحياة عدد كبير من السعوديين، كما تعمل على إنشاء مركز موحد لمواجهة الكوارث الصحية والتعرف على طبيعة الأمراض والأوبئة.
وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور مناف القحطاني رئيس مؤتمر البحرين الدولي للأمراض المعدية ومكافحة العدوى، إن المؤتمر ناقش كيفية توحيد الجهود الخليجية لمكافحة الأمراض الفيروسية الناشئة من ضمنها "كورونا"، منوها بأن التركيز كان على جميع الفيروسات كفيروس الإيبولا وأمراض الأنفلونزا وكيفية تحديد الميكروبات المضادة للمضادات الحيوية ومعرفة المناسب منها، "فدول العالم تصرف ملايين على المضادات".
كما نوه بأنهم ناقشوا إنشاء مركز خليجي موحد لمواجهة الكوارث الصحية، يكون متصلا بمنظمات دولية تسهم في دعمه، من بين المؤسسات الكبيرة الموجودة الهيئة البريطانية للمضادات الكيميائية التي تملك 25 عاما من الخبرة في برنامج الإشراف الوقائي للاستخدام الأمثل للمضادات الحيوية.
وبين القحطاني أنه حتى الآن لم تعلن أي مؤسسة أو شركة متخصصة عن أمصال أو لقاحات لمواجهة هذه الأمراض، قائلا "إنه حتى الآن لا توجد، أو صرح باستخدامها سواء لفيروس كورونا أو خلافه، لكنها ما زالت تحت التجارب"، مشيرا إلى متابعة المنظمات الدولية للأمراض المعدية، إضافة إلى اهتمام عديد من الدول وعلى رأسها أمريكا التي خصص برنامج رئيسها جزءا لكيفية مواجهة هذه الكوارث الصحية في بلاده، وتتجه أوروبا نفس التوجه"، مؤكدا أنهم يرغبون في أن يكون للخليج نفس هذا التوجه من جميع المسؤولين في كيفية التصدي لهذه الأمراض.
ولفت إلى أن دول الخليج لديها مراكزها في كل دولة، وأن التوجه المطروح أن تكون موحدة في مركز خليجي، مشيرا إلى أن عمل المركز الموحد الذي سيرفع ضمن توصيات المؤتمر اليوم إلى وزراء الصحة الخليجيين، للتقليل من هدر الأموال، وأن يكون مركزا واحدا تحت مظلة مجلس التعاون ينظم جميع الشؤون المشتركة ويجري من خلاله تبادل المعرفة والمعلومات بين دول الخليج. وأضاف "ويخدم هذا المركز مواطني الدول ومؤسساتهم الصحية، فمن حق كل دولة أن تعرف الأمراض المنتشرة في أي دولة خليجية، لتتخذ احتياطاتها عند تنقل مواطني المجلس".
من جهته قال الدكتور محمد رفيع رئيس جمعية الأطباء البحرينية "إن البحرين ما زالت في منأى عن الأمراض المعدية التي تضرب كثيرا من مناطق العالم على الرغم من قربنا من هذه المناطق"، وبين أن المؤتمر جاء متماشيا مع سياسية البحرين الصحية التي تعطي موضوع التحصين ضد العدوى جانباً كبيراً من الأهمية لارتباطه المباشر بمستقبل الأجيال وحماية النشء والتنمية الاقتصادية.
وأكد رفيع رغبة البحرين الكبيرة في المشاركة بفاعلية في النقاشات العلمية الدائرة دولياً حول الأمراض المعدية، ورغبتها في تحمل جزء من مسؤولية إنقاذ البشرية من هذه الأمراض الفتاكة، خاصة أن هذه الأمراض بخلاف ضحاياها تترتب عليها أضرار اقتصادية بالغة، ولا سيما في الدول النامية التي تعجز عن مواجهتها.
وأضاف رفيع أن "هناك فشلا في التنسيق وتأخرا في الاستجابة السريعة من المجتمع الدولي لهذه الأزمة، خاصة في مراحلها المبكرة، ،ما سمح للفيروس بالانتشار بسرعة كبيرة في عديد من الدول مثل غينيا وليبيريا وسيراليون".
وأشار رئيس جمعية الأطباء البحرينية إلى أن الإحصاءات التي صدرت عن منظمة الصحة العالمية تقول "إن الأمراض المنقولة مثل الملاريا وداء البلهارسيا والحمى الصفراء تمثل 17 في المائة من العبء العالمي التقديري لجميع الأمراض المعدية، ما يوجب الإسهام في دعم المؤسسات الصحية لتكثيف الوعي العام في هذا المجال".
وقال "إن البحرين ودعت الأمراض المعدية المستهدفة بالتطعيم منذ أكثر من 20 عاماً، حيث إن آخر حالة دفتيريا سجلت في البحرين كانت عام 1982، والتيتانوس عام 1984، وشلل الأطفال عام 1992 إلا أن ذلك لا يعني الاطمئنان إلى أن الأمراض المعدية لن تطل برأسها من جديد في أشكال أشد فتكا وضررا".

كاريكاتير

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015 م
http://www.aleqt.com/2015/02/22/article_933555.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 جماد الاول 1436هـ - 22 فبراير 2015م

اضغط هنا

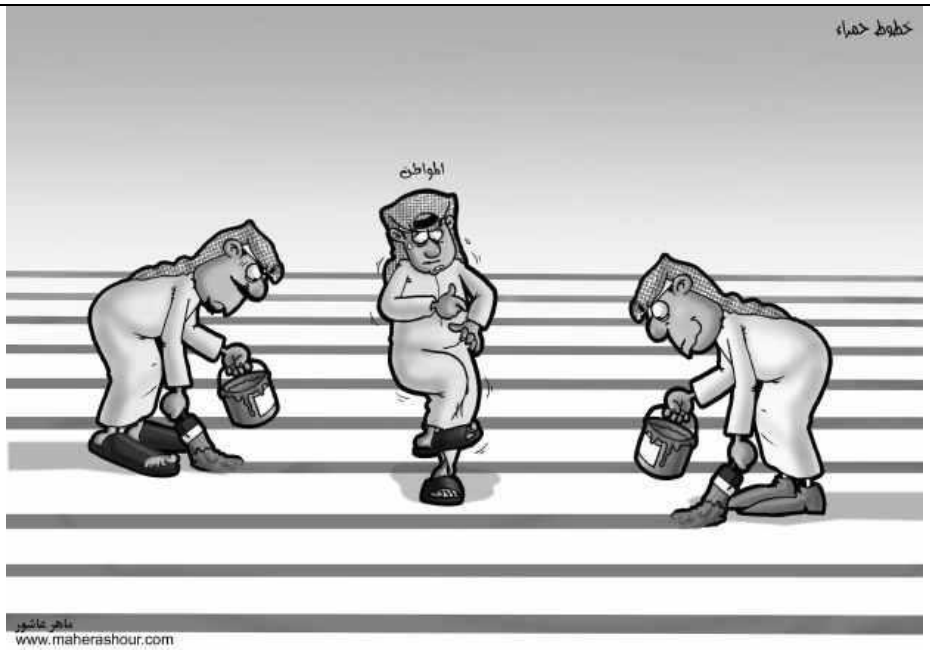

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م

اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 جماد الاول 1436هـ - 23 فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4049198

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
5 جماد الاول 1436هـ - 24
فبراير 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
5 جماد الاول 1436هـ - 24
فبراير 2015م

http://www.alriyadh.com/comic

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150225/Cartoon201502256303.htm

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 جماد الاول 1436هـ - 25 فبراير 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150226/Cartoon201502266304.htm

المصدر: جريدة الشرق الخميس
7 جماد الاول 1436هـ - 26 فبراير 2015م

http://www.alsharq.net.sa/2015/02/26/1302028